شرح
كتاب في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد
من الازل الى الابد من اى حامد كان ويجوز ان يكون مصدر
المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده
سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق ويجوز ان يكون
الحاصل بالمصدر يعنى سپاس وستائش لوليه اى للمجرى
بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك التعبير باسمه سبحانه من التفخيم
والاجلال وادعاء التعين وان اللوم لا يذهب الى ان الجدير
بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بالشعر بالعلية وغرابة الاسلوب
التى تجلب الطباع اليه لكون الحمد بديعا ذا والصلوة اى الرحمة
والافاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه على نبيه من النبوة
بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى عباده
لتبليغ فظهر مما ذكرناه فى الفقرة السابقة وجه ترك التعبير باسمه
صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة وعلى آله اى اهل بيته
واصحابه جمع صاحب وكطاهر واطهار او جمع صحب بالكسر اسم كنهر
انهار او صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان

فاعلا بالجمع على افعال المتأدبين بآدابه الادب لغة واشتق حده الرجوع
الى الذين بثت فيهم المتأدب بادابه والانضباط بصيغة لفاعلم
فى ذاته صلى الله عليه وسلم فهذه اى ما يستملى عليك فوائد
جمع فائدة من الافادة بمعنى الخير داده وكرفته شود از زمان دوانش
كل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما
سمى الجهل الخفى مشكلا لانه يشبه الباطل والتاء فى الكافية للمبالغة
او النقل او التأنيث باعتبار ان الكتاب رسالة للعلامة تاء
للمبالغة ولم يعلق على الله سبحانه مع انه جدير بذلك لتوهم التأنيث
فالمشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب المشارق
ورب المغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول الاسطوان الى اول
الجدى وكل يوم مطلع وهى مائة وثمانين وثمانون ثم تعود الى
مطالعها وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المغرب والمشرق
ايضا كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين
والتثنية بناء على ارادة مشرقى الذهاب والعود المتساويين
لكل وكذا حال المغربين الشيخ خواجه تغمده الله بغفرانه
قال قدس سره فى الحاشية التغمد الستر انتهى يعنى ستر الله ما كان منه
بغفرانه اللائق كتابه او الناشئ من محض تفضله من غير سابقة

عمل

عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اى احاطه الله بغفرانه وجعله
شاملا له قال فى الكشاف التغمد كناية يوشيمن فلان بردائه من التجريد اذا
لم يقصصه باضافة الغفران اليه بسبحانه ما ذكرناه كما فى قوله تعالى اسرى
بعبده ليلا واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره فى الكشاف
بحبوحة الدار وسطها وهى من كل شئ وسطه وخياره انتهى يعنى جعل
الله خيار جنانه مسكنا له نظمها النظم ورشته كشيدن جواهر
ثم استعير لتاليف كلام المرتبة المعانى المتناسقة الدلالة
على ما يقتضيه سلامة الطبع وفى هذه الاستعارة اشارة الى ان
كلامه كالدر فى الصفاء والغلاء انما قال ذلك ترغيبا للطلبة
فى سلك التقرير السلك رشته والتقرير قرار دادن
والاضافة فى اضافة المشبه به الى المشبه وسمط التحرير السمط
بكسر السين رشته مرواريد يا شبه وجزآن والتحرير نقش
خط بركرفتن والمراد الكتابة والاضافة كاضافة السلك
للولد العزيز العزيز ارجمند وكرامى وكم باب ضياء الدين
كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدى به الى الدين عن
موجبات التلهف والتاسف التلهف دريغ خوردن
واندوه وكين شدن والتاسف دريغ وددرد خوردن

لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اى لانه ذا السبب والباعث
لهذا التاليف كالعلة الغائية التى يكون باعثة فتكون نسبة الفوائد
اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك وما توفيقى الا بالله
التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسبب وهو حسبى الحسب بسنده
بودن وخرسند كردن ونعم الوكيل الوكيل انكه بوى كار
گذارند والجملة عطف على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف او
عطف على حسبى لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير المتقدم
بضم النفس تخييل اه اى ترك ذلك الجعل كسر النفس
وذلك الكسر تخييل ان كتابه من حيث انه مصنفه لا من حيث
اشتماله على المسائل ليس مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك
منى لنفسهم فانهم يستحسنون جعله جزءا فيما يعتنون بشانه وما هو فى
مرتبة كتبهم لكن بقى توهم ترك الامتثال بالحديث الدائر على الالسن
وهو ان كل امر ذى بال لم يبدا فيه بحمد الله فهو اجزم اى اقطع ولا يتم
فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان المامور به التلفظ سواء كان
مع الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثانى
وبدا وتبويب الكلمة والكلام وبدا بتبويبهما ايضا لانه من تتمة
تبويبهما او تحصيل الاقسام المبحوث عنها لانه يجب اه اى

عن احوال منسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها سواء كانت منسوبة
لانفسها اولاف مها من حيث انها اضافات اليها وقد اشارة الى
انها موضوعا المحمول واعلى من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم
اختصاص البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى آخر
تكلف فمتى لم يتصور الم يصح البحث عن الاحوال
المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها ولما ثبت وجوب
تصورها عرفا فالتحصيل ما هو الواجب اقول الواجب حاصل
قبل التاليف لتوقف تاليف كل فنى على تصوره اجيب بان
ذلك التوقف بالقياس الى العلم المقرر لا بالقياس الى
المتعلم اقول المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تاليفه لان علم
التاليف اشير الى ما يعلمه المخاطب فقط لا يلزم من لزوم علم الى المخاطب
لزوم علم المتعلم جوازا يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فادان
التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى
المخاطب زيادة المعرفة وقدم الكلمة لكون افرادها اجزاء
افراده اى سواء نظر الى افرادها او الى مفهومها وجه التقديم
فى جانب الكلمة ولا يخفى ان المتقدم كجب الوجود الخارجى اذا
قدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات الاربعة اعنى

الكتبي والذهني والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني
اذا قدم في الكتابة توافقت المتقدم الوجود اة ما عدا الخارجي
قيل هي والكلام مشتقين من الكلم الاشتقاق ان تجدبين
اللفظين تناسبا في احد مدلولات الثلث واشتراكا في جميع
الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب واشتراكا في اكثر الحروف الاصلية
مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق ونهق وقد اشار الى بعد هذا
الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان تاثير المناسب لان لشبه
بالجرح تاثير يصحبه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عند الفهم
غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تاثير النفسها بقرع السماع
وتقش الصورة الاذهان وما يترتب عليها من الانفعال و
الانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة التي هي
مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها ليخ عن قوة و
شدة فالكلمة والكلم والكلام متساوية الاقدام في ان تاثيرها
تابع للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف وهو الجرح بجرح
بفتح الميم خستن كردن وقد عبر بعض الشراح يعني ان ذلك
التشبيه علاقة معتبرة جراحات اه جمع جراحة بكسر الجيم خستگي
السنان سرنيزه وعصا وتيري هر چيزي الا للتيام قوام آمدن

جنس للجمع اه واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق
الاثنين بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان
جمعا لوجب التانيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع وقيل هي
جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب والكلم
الطيب ما قال بعض الكلم فان العائد الى محل العرض ليس الا بعض
الكلم وهو الطيب كالكلمة التوحيد لا الخبيث فجاز ان يعبر عنها ببعض
الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين والدم فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان
المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لان تعريف الفرد النوعي ليس
اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي
ولا بيان الفرد حتى يكون الدم للاستغراق والتعريف ليس
الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة والتاء للوحدة
وتقابل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في
تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة
ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام
التعريف اسماء الاجناس عن معنى الوحدة على تقدير وضعها
للفرد المنتشر وليس التاء لفادة الوحدة حتى يمنع التجريد بدليل

كلمتين وتمرتين ولا منافاة بينهما هذا جواب على تقدير
التنزل وتسليم ما منعناه بجواز التفاف الجنس بالوحدة طبيعية
كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة
للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان
يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت
الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك
ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر
والواحد اه يعني ان بين الجنس والوحدة تضادا فلا يجوز ان
يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس اللفظ
في اللغة الرمي وربما يشتق من الفم واللقم ثم نقل اه المفهوم
في الكلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل بمعنى التكلم ثم استعمل
لغة في الملفوظ به وهو المراد ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال
يلزم على هذا التقدير خروج المنوي في تعريف الكلمة لانا نقول المراد
بالتلفظ لفظ حقيقة او حكما وتعلق ارتكاب النقل فيه مبني على ان
النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او
حكما ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من
قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه

مؤاخذة

مؤاخذة تعمد النقل او بعد جعله آه فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم
العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم
او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة الى ما يتلفظ به المتلفظ بمعنى المتكلم
والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ منشعبة اللفظ اللغوي
الذي هو الكلام او الحرف والصوت هو اللفظ الاصطلاحي واعلم
انهم اختلفوا اذا ان الحركة الاعرابية كلمة او لا فمن ذهب الى
الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه باذكرناه من
تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ ظاهر قولهم او حكما يدخلها
الانسان انما فيه به تقريبا للتصوير اللفظ في الفم او حكما
اي تلفظا حكميا وذلك فيما يدرك الملفوظ به في الاحوال
مهملا كان او موضوعا قال قدس سره في الحاشية وانما قال
موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم المشهورة تنبيها على
ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة
بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل
انتهى قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه المعنى
فالمستعمل في عبارتهم بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية
العام باسم الخاص مركبا قيل انما صح اطلاق اللفظ على

المركب في الحروف لانه في الاصل مصدر والملفظ
المقيد الى الملفوظ به الحقيقي او ليس من مقولة الحرف
والصوت الذي هو اثر في الحروف ولا ادري من اين
مقولته هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف
لكل عبر من المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان
عن حذف الفاعل ولم يوضع له لفظ خاص به كما لا يكون
مذكورا بحيث لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن
جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية عنه
واجروا عليه اه عطف على قوله ليس والمراد بالاحكام
الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه
وكونه ذا حال الى غير ذلك والمحذوف لفظ حقيقة
او على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان
فكلمات الله داخلة اه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف
لانها ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وانكانت
بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليها او لان من شانها
ان يتلفظ به الانسان او لانها ما يتلفظ بها حكما كالمنويات

وعلى هذا القياس لا يتقيد على الوجهين الاولين
ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه
وتعالى كيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا
تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء فان اختلاف
المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار
انما يحتاج اليه اذا ثبت ان لكلمات الله تعالى ما به
وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من
الكلمات او بما يظهر في غير الانسان والنصب

جمع نصيبة وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق
غير واخرج بقيد اللفظ النبي هو اول ايراد التعريف وهلم
لم يدخل فيه لم كتب في نسخ التعريف الى اعتبار اخراج القيد متكلفا يلزم عليها
ارتكاب تعسف كما لا يخفى احب قالوا ان الحسن والقبح والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز
الاحتراز بالحسن لجواز ان يتصف القبيح بالحسن فصل بدليل القصد الوحدة اما الاول
فظاهر عليه الله غلاد خلق الكلمة بعده جامع غيرها عندهم قال اللفظ وامام سياتي
الاشتقاق ملاحقة الخ للمسند شروط بتبعه شروط الاشتقاق اذا وما في حكمه والاول
الى الضمير الراجع الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث كزيد وقد التفت هنا التفتة

بالسرية الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع يتعين بحيث المعنى خير اللفظ

تخصيص شيء بلفظ كخصوصه او بعينه ولا يدخل في الوضع الحرف لان الحرف لا دل لم يقصد جعله قصدا لمعنى به بحيث لو قيل له ان قلت ابتداء داخلة على المقصور خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره فيما يعين له المعينين بوجوده في كليهما وانما صح ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع فتنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزءه سلبي وبان التخصيص بحيث لو جعل لا يجب الحكم وان كانت الدلالة وضع المشترك والالفاظ المترادفة متر تبة لم يتحقق فيها الا مرتبة الدلالة ووضع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اخا في الحقيق وبان معنى كذلك المترادفين من حيث انه من اعتبار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المترادف الآخر فلان المشترك بحيث لو جعل لا يوجد الا في معنى واحد وما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا بحيث ارجال كون ذلك الشيء المخصص بسبب تلك المعنية التي هي مفهوم الشرطية وبه يخرج تخصيص حرف الجر الى الوضع التركيب متى اطلق وضع او حس تغيير اسم وفيه تنبيه على قسم الموضوع من اللفظ وغيره كدوال الاربع والد فيكفي ان يقال متى احس آن قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد القيام العلم بالتخصيص الى الشرط فلا بد بعد كل البعد ان يقال هذا الا القيام مراد ومعلوم في العبارة اذ العبارة قاصرة فيه ان ا التخصيص علة قد تبها تثبت الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم

ذلك

ذلك التخصيص فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف واجيب ولا بجواب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع له المعنى بوجه لوحظ حالة وضعه ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق اشارة الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غايته له ولا يبعد ان يقال يعني انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون القصد المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا سعلت واردت به حضورك قال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء اسم مكان من المصدر المعلوم او المجهول او مصدر ميمي للمعلوم او المجهول بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقل اليه قد يقع موقع

النقل او تخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي جره
على هذا احتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى وا
ستعمال المشدد بمعنى المخفف فيقع معنى الكلام ومعنيته
واحد فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد
تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيد مقيس
الى الشيء المتروك تركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود
معنى الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك
الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان انماط المعنى
بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه
كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ
مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله
وفيه كشف الغطاء الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ
مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ فلا فايدة في
ذكره لا يتعلق به قوله المعنى ولا الفاظ الدالة بالطبع
وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وذلك
ان نجعل الطبع في مقابلة الوضع وبقيت حروف الهجاء
اي حروف تعد باساميها كالف باتا وهي حروف المباني

مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد بمعنى
المخفف فيقع معنى الكلام ومعنيته واحد وبعد ذكر المعنى
بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد تخصيص شيء بدون
الشرطية ايضا لان ما قيود قيد مقيس الى الشيء المتروك
تركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص
شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع انما قيد بالتجريد
لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة
اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ
مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله
وفيه كشف الغطاء الاحتراز بكل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ
مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ فلا فايدة في
ذكره لا يتعلق به قوله المعنى ولا الفاظ الدالة بالطبع
وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وذلك
ان نجعل الطبع في مقابلة الوضع وبقيت حروف الهجاء
اي حروف تعد باساميها كالف باتا وهي حروف المباني

قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس مرادهما الى قوله فتأمل انتهى
الكلام بالالفاظ والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة
الى الصفة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها
مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه
على تلك الحيثية ولا دخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل
الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها
ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك مفهوم كلي اي فرد قام يرجع والضمير
الضمير الى الالفاظ الموضوعة المفردة او المركبة قوله حالا يدل
جزء اللفظ من حيث انه جزء اللفظ فمعنى صح ان ناطق حال كونه
حال الشخص انساني يعقل دلالته ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار
وضعه الكلي وجزءه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع الخ وذلك لانه ليس
اذا اعربت شيئا بما في معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما
في صيغة فعل تعلق ذلك المعنى به لابسه وان قال يوهم
ان الفاعلية تقتضي ذلك بظاهر المراد بها هنا كما يكتب الخ
مثل قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشاركة فكذا في المفرد قوله

المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المتكلمين
وصفة لمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الاول في عرف النحاة
صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه
التنبيه وكانه النكتة ايضا تقديم الوضع على الافراد وكانه
لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة ما وما يستلزمها
وهو الوضع قوله حيث اي بصيغة المضي فاستعير صيغة
السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه حال معنى
في وضع آن قلت لو كان حالا منه لكان نكرة كما في مررت برجل
قائما قلت لا نسلم لزوم ذلك عند الكوفيين بل نصهم راعوا تنكيره
الحال وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا
لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان
الافراد صفة للفظ بالذات او اذا اعتبر المعنى عما تقدير جعله حالا
عما يليه ولا خفاء في ان الافراد المعنوي يؤول الى افراد اللفظ
قوله او من المعنى بتبع الشارحين في تجويز ذلك عن النكرة
من غير شرط كما يذكره لا يقال لو كان حالا منه لتقدم عليه
صاحبها وهو وجوب الخ

في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم
فيجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا
ظاهرية قائمة و بصري وجلي وحمراء ودون الرجل ورجل والمثنى
والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء
الثاني و في الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة
التثنية والجمع فيها اعراب بالحقيقة وفيه تامل مع انه معرب
باعرابين انتقلت بالتوجيه الاعرابين لكلمة واحدة والمتعدد
الاعراب ليس الا المتعدد المقتضي في كلمة واحدة في اطلاق
واحد قلنا قد يعتبر في الدعلم الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق
وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب
ان اعراب آخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الآخر مشغولا
والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب
بعلبك غير في الدستثناء في الغير فليس بعيد الدعلما الاعراب
واحد ولا يخفى اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال
اللفظ و تصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب
المعنى لا يدلم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في

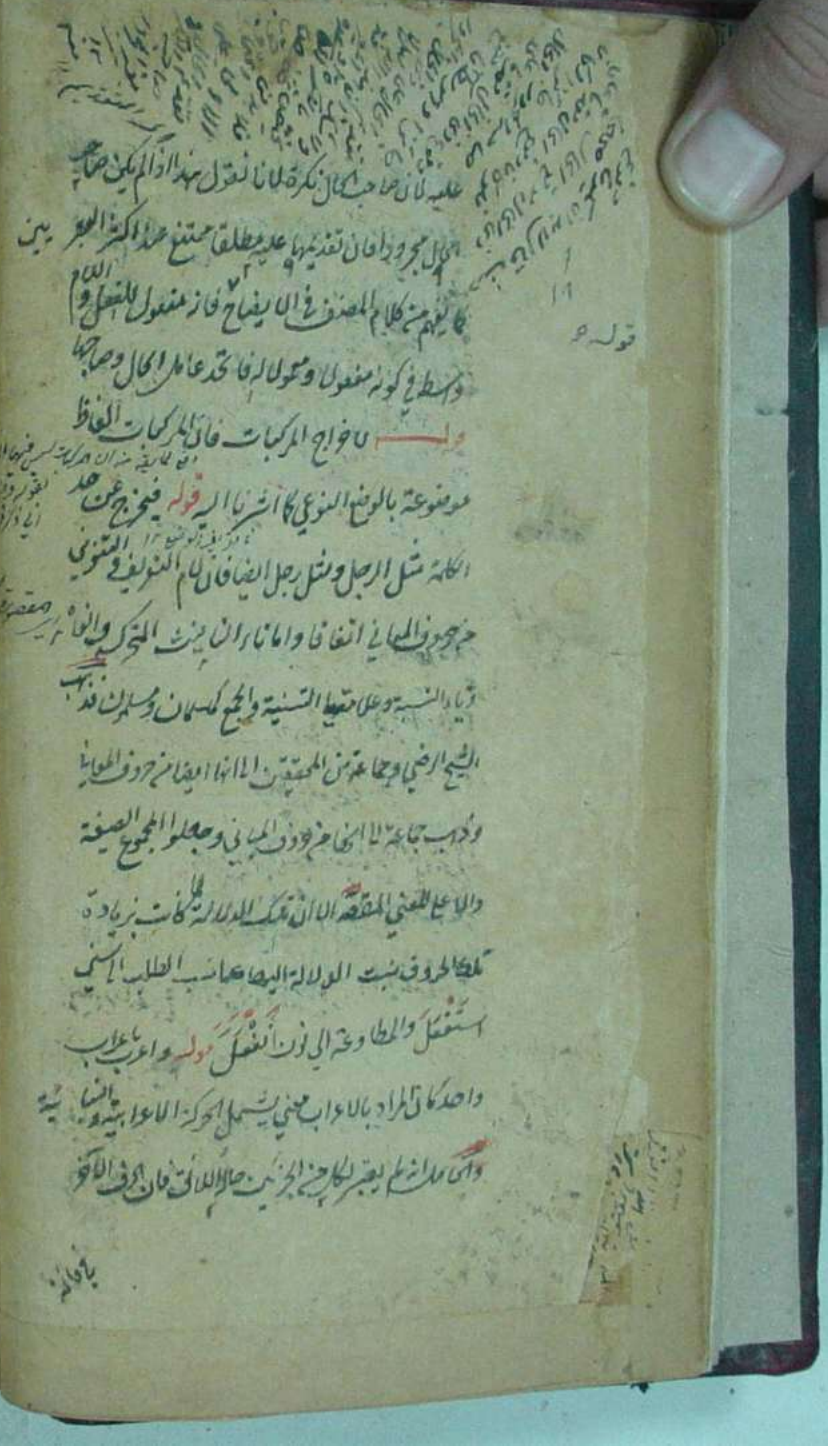

في كلما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل في العرب باعراب
الكلمة الواحدة فانه لا يقال لفظة واحدة هكذا قالوه
وفيه انه ان اريد باللفظة اول ما يطلق عليه اللفظ كهمزة
الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ما نذر من كلمات وان
اريد ما كان لنوع واحد ولم يخرج مثل عبد الله علما وان
اريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه ان قلت اللفظة
للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة واحدة قلنا لا شبهة في
جواز التكلم بعبد الله علما دفعة واحدة قلنا لا شبهة في جواز
التكلم بب بحيث لا يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال ان
المراد بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يمنع ان يتكلم به
مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين تصح ان يتكلم
بهما مرتين وبقي مثل قائمة ويجري الى قوله واخلا
اي مسامحة ومجازا لان الدلالة كون الشيء بحيث
يفهم منه شيء آخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت
بسبب جعل الجاعل وطبعية ان كانت بسبب صدور الدال
عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت بغير

ذلك

ذلك كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار انما قيد
به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر دلالة اذ لم
يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة
لا في اللفظ اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة
القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها وصورة الكلام
منحصرة يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام وتعلق به
قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي ووجهه انه ذو قوة تقسيمين كل
منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشد اليه الدليل وان ابيت
عن انه عقلي فانظر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام معلومات
محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان اما من صفتها قيل
التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة
ولا تخفى ان تقدير الشرح يقبله الطبع السليم غاية القبول اما
لتقدير الحال او الدلالة فلمناسب مقام تقسيم الكلمة ولا
يقول بان الثاني اخص الاول الاسلم او الفعل ليستدعي
عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال
الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة

عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما تنشأ
من الثاني فلا يليق التأويل فيه لانا الاول واما تقدير الذات
فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا اجعل ان تدل بمعنى الدال
قال السيد قد سبق ان التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من
ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع ذلك المصدر
بل احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في
معنى المصدر حقيقة ولد يكون حدثه من غير حاجة الى
انضمام اخرى او مركبا فيها الثاني الحرف استيناف لانه
لما قال انا كذا وكذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني
فقال الثاني الحرف والاول انا كذا او كذا معطوف على الجملة
الاستينافية ولك ان تعطف اولا تجعل المجموع جوابا وكذا
يقال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل لدن الحرف
ذو اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي طرفه اي جانب
مقابل الاسم والفعل لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع
خبرا نحو زيد لم يجر ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن الكلمة خرج

عن حد الفعل

عن حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب
مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب
امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما من كلمة
كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان ماخوذا من
السمو اي سيم اسما حال كونه موضوعا منه واصله سمو بحركات
السين حذف الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح
الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن
للاستغناء على اخويه ولانه يرفع المسمى وقيل في الوسم
ويدفعه اشتقاق سيم وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل
لكان فعله وسم وجمعه اوساما واوراد القلب بعيد
لتضمنه الفعل المعتور فيكون في قلب تشبيه الدال بالتاء
المدلول وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجد به الالتفات
او للعطف على اخفرت للانبا او للعطف على العلم بالاخبار
الذي افاده الدليل اي علم الاخبار الكلمة وقد علم بذلك
اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال
بذلك اي بالدلالة استعانة ووضع اسم الدلالة

موضع الغير لزيادة التمكن في الذين و كمال انكشافه و اختار
ذلك دون نداء اشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته
حد كلوا حد منهما اضافة احد الى الكل بمعنى اللام و يجوز التقريح
بها و اضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التقريح
بها لما حققه قدس سره في مباحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يصح التقريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد و كل رجل و كل واحد و من
في قوله منها للتبعيض و الجار و المجرور صفة لقوله واحد
و ليس المراد بالحد منها اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء
هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المركب حامه
الاشتراك و مابه الامتياز فلا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم
و الحد و المد الدر في اللغة اللبن و فيه خير كثير عند
العرب فاريد به الخير مجازا فيفيد ان الذم لا ورد دونه اي
لا كثر خيره و نفع الحرم لدوره و ذلك لان الثوب اذا
عظم و شيئا فشيئا فشبه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره
تعالى لا يقدر عليه و قد يقع اللام للتعجب و الدر اللبن

و المعنى تعجبوا من لبن امر ربت به كالمادة و العلم و القدرة
الى غير ذلك من الصفات الكمالية الكلام لم يلتفت
على السابق لانه فصل آخر من الكلام فاء اللغة با تكلم
به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلما كما علمي
علما مع انه من الاصل لما يعطى لفظ تضمن تضمن
الكل لجزئيه اي يكون كل واحد منهما متضمنا فان
التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمه و كلمه قيل لو
جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان
المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين و الاسناد و المتضمن
مجموع الكلمتين و لو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان يا ول
بان يقال المتضمن بالكسر مجموع الاجزاء الثلثة و
المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة و لا يخفى
ان هذا القول مبني على جعل البينة جزءا للكلام و يلزم عليه
ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة و لو لم
يجعل جزءا كما هو الشرح احتيج الى التاويل فلا يلزم
اتحادهما فيما اذا كان المركب في الكلمتين فقط

اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد ويجوز ان يكون
للالصاق اى تضمنا ملصقا بالاسناد والاسناد
نسبة احدى الكلمتين اى ضم احدى الكلمتين او النسبة
حاصل احدى الكلمتين حقيقة او حكما الكلمة الحكمية
ما يصح وقوع المفرد موقعه لا يلقد يخرج عنه الاسناد الشرطية
في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف
زعمهم ولذا قالوا ان الاسناد النسبة فخرج الاسم
وقال لا تيالي الا في اسمين او فعل واسم ولو جعل
الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قد سرسر
يخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد
والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني
ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب بحيث
يفيد المخاطب اى في ظنك ان تقصد به افادة المخاطب
فائدة يصح السكوت عليها اى لو سكت المتكلم عليها لم يكن
للاحد هذا الوقف محال تخطئة ونسبة الى التقصير في
باب الافادة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا

او صفة او صلة ودخل الفعل اسناد الجملة التي علم مضمونها
المخاطب خرج المهملات العرفة اما المركب من
كلمتين ومهملة فلم يخرج سواء كانت خبرية اى محكية
بها عن الواقع او انشائية اى غير محكية بها عن الواقع
في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات
مجملة فيجوز ان يعبر عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد
اعني قائم الاب او ذا فائدة في حكم هذا اللفظ ولا يصح
القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى
هذا التاويل لما حققه السيد الشريف قدس سره من ان
الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها
لا بد لها في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت
فليست بالوضع لشيوعها في الفاظ مهملة ودعوى وضع
المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث
الالفاظ انقلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها
لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين
بها قلت ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم

المفرد تبلت احكامه وخواصه وان الاخبار عنها ولحوق
التنوين بها من خواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجد ان
في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى مستقل فيه اما اذا
لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها
متساوية الاقدام في ذلك مثلا لقول من حرف جر وضرب فعل
ماض وجيء مهمل اعلم ان كلام ظاهر في ان نحو ضربت زيدا
قائما مجموعة كلام لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من
الكلام في هذا التركيب اخبارا او اوصافا او جملة تسمية
فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او
تنزيلية فان الكلام هو الجزاء على زعمهم وما على التحقيق فليس
شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
بخلاف الكلم فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة
لما هو المقصود بالذات ذلك اي الكلام اشارة بذلك
الى الكلام لا الى التعريف او الى المتضمن او الى الاسناد
كما قيل لان الكلام مسوق للكلام وبعده ولان قوله
ولا يتاتى اشارة الى تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما

مع فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر للمقصد لان التركيب
العقلي من الاثنين لا يتعرى الى ستة الا في ضمن احد هذين حقيقة
او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد
الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئيه التقديم
او في ضمن اسم وفعل وانما قدم الاسم على الفعل مع انه ذات بالى
الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم وانما تقديم الفعل على الاسم
كما في بعض النسخ فغير موافقة الاكثر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل
بتقدير الفعل المنقول الى الاثنين قبل التقدير او بعده
الى كلمة والداخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة
على ذلك جعل الاسم مساق الكلمة كائن في نفسه جعلا مفيدا
لمعنى سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا لدل
او حالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد
ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل
في بمعنى الباء خلاف المذهب المختار وهو جائز غير مشهور في التعريف
وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي
ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مشتبهة

على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا
والتفاتا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على
الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من
ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية
يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضميمة كتقدم
المرجع في ضمائر الغائب والمخاطب والمتكلم في ضمير المخاطب
والمقام والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة
توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا
في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القائل
والفاعل ما دل على معنى اه اى ملحوظ في حد ذاته لا في
ضمن غيره كما في مقابله كقولك الدار في نفسها حكما كذا اى
الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظا في نسبتها اليها فالحكم
في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها كونها في وسط البلد او
او قريبة في بيت فلان اعترض عليه الرضي بان قولهم في
حد الحرف ما دل على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه
والدار في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة مفروش

الدار

الدار في غيرها كذا يجب ان يقال في نفسها ويمكن ان يجاب بان ليس
مقصوده ان مؤدى في في الموضعين واحد بل لا يتصور
ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول
بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بقي مع كونه
مثبتا لحكمها وكذا احكامها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج
تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا بحسب ان في الخارج
موجوده اى بحسب ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر
تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهني قد يكون تابعا
لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظ في وهو انه لما ثبت بالمعنى
الحرفي التابع للامر العرضي القائم بالجوهر التابع فصح ان ينسب
الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرضي الى محله بلفظة في
والمعنى المستقل الثابت بالجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه
بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه
غير قائم بغيره وآله لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير
هو المتعلق فلم يصح لشيء منهما اذا لصالح عليه يتوقف عليه

لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة ملحوظا في ذاته
تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية من غير حاجة الى ذكره لان
المتعلق الاجمالي الذي لا تصور الا ابتداء بدونه وهو شيء ما
مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات
بل ملتفتا بالتبع كيف ولا لفظ له يدل عليه بخلاف ما لو كان ملتفتا
بالذات فانه لا بد له من ذكر متعلقه بلفظ كلمة اخرى يدل عليه
بقوله ان الاسم اه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس
الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف
فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع
انتقف معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل
انتقف ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقع
في ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده
الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف
خال فلا يقع معناه فيه بل يقال انه في غيره او به يظهر في حيث
هو حالة بين السير والبقرة الذي حيث هو هو وهو معنى قائم
بالسير بالقياس الى البقرة وجعله آلة لتوقف حاليهما

لتوقف نفسه

ان لتوقف نفسه لا من حيث هو هو بل من انه حال للطرفين
وهي منسوبا تهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية اي
معنى ملتفتا بالتبع لا يمكن ان ينتقل الا بذكره اي لا يمكن
ان ينتقله السامع الا بنقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان
تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا تصور بدون تصور
الطرفين بخصوصها وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق
مركبا لكونه ملتفتا اليه بالذات والعموم وضع من فان ما كان
وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة
بحسب الموضوعات كتقدم بمرجع في ضمير الغائب والتكلم في
ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك
فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم ولنظر من
موضوعة اه لانها لا يستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع
بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه
ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها خصوص
لمفهوم الابتداء لو لحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا يتوقف عليه
والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ قصدا لكن لا بحيث يؤدي معنى

لكن لما جرت العادة باستعمالها اه يعني ان العادة جرت بان
يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية
من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في
مطلق ويستفاد الخصوصية مع ضمه مع الضميمة والاصح الاخبار
عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تامل
باعتبار معناه التضمني يعني انه ان اراد بالمعنى ما يشمل المعنى
التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن
ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان معنى المطابقي للفعل
باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج
بقوله غير مقترن باحد الازمنة يعني زمانا ما اخذ فيه و
زمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير وهو
صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد والمراد بعدم
الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك
العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء كان
ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه زيد وبكر
علمين للان معناها

وفيما قبل ان معانيهن من جزئيات الابتداء
من لوازمه وآلة في نفسه يابى عن الالتفات اليه قصدا
واذا عرفت هذا علمت ايضا ان كينونة المعنى
في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم استقلاله بالمفهومية
فارة في المعاني الاخيرا اى كون المعنى ملحوظا في
نفسه وذلك يقرب ارجع وارد العبارة الى ما هو المشهور
وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه وهو
ارجع الضمير الى المعنى اى لم يعرف عن اللام بارجاع
الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها اه
لان معانيها مفهومات كلية اه لا يقول لو كان كذلك لصح
الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها
مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة
الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقتضي غير المستقل
امتناع الحكم عليه او به بالعرض سواء كان ذلك العارض
جزء المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة
فان معنى الظرفية داخل في الاول وخارج عن الثاني

العلم غير مقترن باحد الازمنة فافهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك
وضع الفعل ودخل الفاء فيه اسماء الافعال لان معانيها المقترنة
باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في
الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور
كما سيظهر وخرج عنه الافعال المسلوخة عن الزمان لان
معانيها وهي مسلوخة عن الزمان مقترن باحد الازمنة في الوضع
الاول وفيه بحث لان معانيها بعد السلوخ انشائية وتلك
المعاني الانشائية غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول و
يمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل وجب
عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس
الا ما يقارنه صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن و
تلك ان تقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل
بحسب اصل الوضع فدخل فيه زيد ونحوه علمين لانهما بحسب الوضع العلم
غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه الفاظ اسماء الافعال اذ لا
وضع لها بازاء المعاني الفعلية وحينئذ يكون الحكم باسميتها بحسب

الوضع

الوضع الى بناء على التغليب فانها بحسب الوضع قد يكون مركبا
وخرج عنه الافعال المسلوخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها
بازاء المعاني الانشائية ولو كان القول بان لا وضع لاسماء
الافعال الا في المعاني الفعلية ولا الافعال المسلوخة الا في المعاني الانشائية
بعيد اغرض للمصنف كما يتضح فاذا عبارته لم يسلك هذا الطريق
ولهذا لم يكتب ايضا عن شبيهة اسماء الافعال بانها بحسب المصادر
التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الا مطلقة حتى
لا تعم بها قال الشيخ الرضي الوجه الفتح اذ الخالص ربما يقول صه
مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت فدخل فيه اسماء الافعال الذين
حكموا على ان قالوا انها ليست بافعال مع انعقادها للافعال صيغة وقبولها
لما لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا
وبعضها جارا ومجرورا كقولك رويد فانه قد يستعمل مصدرا كقولك
رويد زيدا وهو مصغر رود مصدر اراد يرود اي رفق للتصغير
ترخيم او رفق رفقا ولو كان صغيرا قيد او يزيد بحسب اي لم
يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في الاصل لانه

قام وليل على كونها منقولة الى معانى الافعال عن اصل او اشبه ما يكون
اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا ودلالى قتا باخواتها من نحو زيد زيدا
على وزن قوقاة فاصل بيهات بيهة كقوقية قال قدس سره
زه اى شبيه الدجاجة هى تقوقى اى تصيح قوقاة وقيقاا على فعيل وفعلل
قوله نحو اناك زيدا اى تقدم وعليك زيدا اى الزم فانه على
تقدير الشتراكهما وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال
مجازا او بالعكس ومن خواصه جر قدم للاتمام او للقصر او مبتدا
كما قال صاحب الكشاف فى قوله ومن الناس من يقول آمنا بالله
ولا يجدان يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك منتهاه
بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التى تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا
من ثلثين وهى التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت
على مفردة كانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك نهد من الناس
او من الدار فانه لا يفهم منه انه لو اتيت بمن لكان الحكم صحيحا
لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح الحكم لان مرتبة اقل جمع الكثرة
عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فعدم ان اقل مرتبة العشرة

انما لا فرق فيه وبين جمع القلة فى جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم
كل منهما فى مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز وخاصة الشئ ما يختص
به ولا يوجد فى غيره تفسير لما يتضمنه مختص به من جزءه السلبى وانما
لم يقل ما يوجد فى شئ ولا يوجد فى غيره اشارة الى المناسبة
بين المعنى اللغوى والعرفى باخذه فيه ولم يتعرض عن كون التعريف
باعم لان المقصد امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس والوصف
العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول لشهادة المثال
ولا تخف ان الخاصة لو كانت بالمعنى المذكور فى كما هو ظاهر اللفظ
وانطباق الشراح عليه ويؤيده لفظ احد لكان عد المذكورات
منها من قبيل المسلمة المشهورة وهى ذكر المبدء وارادة
المنتهى وخول الدم اى الدم باعتبار دخولها وانما قال
ذلك لان المتبادر فى الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بسبب
الاتصاف ولا اتصاف للدم بها ولا بقوتها اى الدم
التعريف احترازا عن لدم الامر ولام الابتداء وكان
الدم فيها بدل المضاف اليه او للعهد الخارجى او الذهنى والتغيير

بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه لكان شاذا للتميم
في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاذا ايضا لحرف النداء لكنه
لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء
ليس الا لبعض الاسماء في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري
قال امن امير امصيام في امسفر قال ليس من امبر امصام
في امسفر لعدم شهرته وقد خصصه ببعض اللغات والجواز
ان نقول اللام ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف
وفي اختياره اللام اشارة الى ان من اختياره على حرف التعريف
او في اختياره اللام على الالف فقط او في اختياره على
الالف واللام لهذه الاشارة هي اللام وحدها لان بعض
التعريف النكرة ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيوافق
النقيضان في الدال ويوافق دليلها زيدت عليها همزة
الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة
فيها مطلوبة لكثرة استعمالها الى انها الكلمة فانها لم يمكن اصل
كان المناسب كسرة الهمزة وفيه ان علته قد سبق الى انها

الهمزة يضعف بشيوع حذفه في الوصل والعلة لا تحذف
لانه تعيين مما سمعت عن بعض الافاضل نقلا عن بعض شروح
المختصر الذي رضيه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد
به بعضه من تعيين المسمى وتحقيرة في الجنس والعهد لان اللام مطلقا
انما تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كما ان اللام الداخلة
على المعرف بالتوصيف للفظ يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا
وفيه انا لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام
على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك لو اريد بها ولا
غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان
والنسبة ودخولها قياسا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان
اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي
اقتضاها وضعه كحذف الاسم فان كلتا حالتيه مصححة او يقال لا يصح
تجريد الفعل عن النسبة وكذا سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك
الخواص كما انها ثابتة شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية
لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد

فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار
هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمن
لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر و
هي كثيرة والتنوين لاختصاص اضافة ومعانيها والاضافة
لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص
والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا حال
ومفعولا ومميزا والياء لخصب تلك الخواص خواص مزايا كثيرة
مبينة في علم المعاني لا يوجد في غيرها من الخواص ومنها
دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه
وح يكون عطفا على اللام لفظا او محلا ولو اريد بالجر مصدر ج
مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما
قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة
التقابل للانها اذا اجتمعا في كلمة واحدة كان التنوين
متاخرا عنه اما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما
تقديم التنوين على باقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية

في الدلالة

في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة
فلانه مدار الكلام والمتضمنة خواص كثيرة لانه اثر حرف الجر
اثر حرف اثره جرا وحرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويفضي الاول
حرف الجزم واما الاضافة اللفظية اثر الجر الذي ليس اثر حرف
الجر كما ميز الاضافة اللفظية فلذلك فرع اولانه لا يكون الا فيما
كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك بان
يختص بيان معنى لفظها مقصورة على الوجهين احدهما ان
يختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك
القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل
والمراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه لما يقتضيه
سياق الكلام والا للزم الحكم على الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد
يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع
الاسم مطلقة وفائدة هذا الرد انه احقر من ان يقال كون الشيء مسندا
اليه وان لا تعرض فيه لما دخل له فهذا اختصاص وهو الشيء او ان
الحكم المتعلق بالمضاف قد يتغير قبل الاضافة ثم يتغير الاضافة كما يقع

بخصوصه

ي علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية و اللحية مضاف
اليه مخصصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول هنا ان معناه من
خواص الاسناد الى شيئ و ذلك الشيئ هو الاسم فالجملة انه يجب
ان ينظر الى مطلقا حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر
قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده و القول برجع الضمير
الى الشيئ المذكور في البطاقة او الى اللفظ بعيد لان الفعل
يغاير الحرف لاحظت معنى الفعل منسوبا الى امر مرتبط به لا غير
بخلاف معنى الاسم فانه لاحظة لا على وجه منسوب الى شيئ او
منسوب اليه شيئ فلذا كان صالحا للمتقابلين من التعريف
و التخصيص و المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك الذي فرادوه لا يراد
بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص و فيه تامل لجواز ان تقول
ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة و الشبهة في ان هذه الاضافة
للتخصيص و لا يجوز ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل
كتخصيصه بالظرف و الحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه
المصدري و هو معنى اسمي لم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري
سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك لتقييد

كيف لا و المعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي
هو مدلول عليه بالفعل و ايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الاتي
بمررت برجل فان الرابط المدلول بالباء ليس الا بين المرور و
زيد و التخفيف و ذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه
و لا يوجد شيئ من ذلك في اخويه و اما الحسن الوجه فمحمول عليه
طردا للباب و انما فسرنا الاضافة بكون الشيئ مضافا اليه
بمجرد نسبة المضاف و المضاف اليه جميعا و انما لم نجعله في مقابلة
كون الشيئ مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه و العطف
على الاسناد بعيد و كونه قد سرسرا فالاضافة بتقدير حرف الجر
مطلقا و لان المورد عبارة و المفصل بين هذين الاحتمالين
حيث قال و الاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها
الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل و انما
اراد المضاف او اراد بالجمع لانه انما يضاف الى الفعل بتاويل
المصدر انتهى انقلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا
لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة منتظرة تارة الى طرف

وتارة الى اخر فلعله يريد انه يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية
الطرفين وان لفظ الاضافة موضوعة لها او يريد ان المطلق
الاضافة على قدر مشترك بين مجازيه وحمل الجمع على ارادتهما على
سبيل البدل بعيد لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف
القولين فذهب المصنف الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى
الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو آيتك
يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في
نحو آيتك زيد الجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين وقد يقع
هذا تاويل المصدر ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا فقد يخالف
الاسم من اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة اليه واختصاص
اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم وقد يخالف قول المصنف فيما
سيأتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرنا يأبى عن
الاضافة اليه كما يأبى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قبيل
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به

مع خلو الفعل عن التعريف نحو آيتك يوم قدم زيد امس والبارد
واما انا لا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم وهو موجب
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الالتباس وهو محل اظهار الحركة
وازالة الالتباس او من اعربت الكلمة اذا حصلت
الاعراب فيها والوجه الاول من الاعراب اللغوي باعتبار ان
الاعراب يتحقق فيه لان القياس موجب لكسر الراء كذا في الايضاح
وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم المكان لاضافة
حتى يكون القياس ما ذكره ومبني من البناء المقصور منه
القرار وعدم التغيير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئة لم
يتغير بالبناء فالموجب الفك للتغيير والصحيح لدخول الفاء الموضوعة
للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر الذي
هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قسيم الاسم للعهد والاشارة
الى القسم الذي هو الاسم الموجب وذلك لانه ذكر احوال الاسم
واقسامه الى الاسم بقرينة المقام وينتفع به ما يقال
من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه
مركب لم يشبه مبني الاصل لان الشيء لم يشبه ولم يناسب نفسه وكما
ينتفع به ذلك النقض

منع الاعراب مستنبطة في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهاته كما يلزم
فيه اذ قد المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة
عرضا واسعا وليس بمومه مراد اي المبني الذي هو الاصل في البناء
لم يفسره بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا يتصور في الكلمة لان اصل
جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم
ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبني الاصل انه
مبني وذلك يحتاج الى صلة ودون العروض والمتبادر من اصله البناء
ان اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب
وهو الماضي او كما زعمه المصنف وزاد بعضهم الجملة من حيث
هي جملة فاعتبر العلامة اي اليقين ان العلامة المتقرر في تحقق
المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت
كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به بل زاد مع
القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب
في التركيب وتحقق العامل وعدم المشابهة لمبني الاصل عند
الجمهور كأنهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب
في افراده فتوهموا ان حقيقة التوفية ذلك ولم يوفوا له من عوارضه

بمنع فقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم
في التحقيق وقيل في وضعه انما الاسم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له
اتم مشابهة بنفسه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة
المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا
لزم الدور ولزم ان يكون بناء وبعارض المشابهة لا بنفسه اي
الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المفهوم الى شيء ويستعمل
بمجموع المفهومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في
قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الجزئين زوج
ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني
والالفاظ في التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف
على مثل بعلبك تركيبا يتحقق معه عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا
يخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه معه
بمعنى تحقق العامل معه الذي لم يشبه مبني الاصل اي لم يناسب
فسر الشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم
منه لان المصنف فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب هو المغاير
لخصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب مناسبة مؤثرة

آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل
فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل يلزم ان يكون الصور عين
النتيجة والصور مقدمة والنتيجة متاخرة عنها ابتداء او بواسطة
الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصور بقوله من معرفة
المعرب الى من معرفة ان هذا او ذاك معرب والى النتيجة بقوله ان
يعرف انه اى ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
والى الوسط بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف والتوقف به اى
بسبب معرفة مفهوم الاختلاف والتوقف مفهوم به فان التصديق
بان هذا معرب متوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب التوقف بالاختلاف
تصديقا الصور بجملتها والنتيجة مفصلة فلو يلزم تقدم الشيء على نفسه
لا يقال لم لا يجوز ان يكون التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف
متوقف وهي واحدة في صوري الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
لا يستتر عليه حقيقة او حكما المراد بالتبدل التغير تبدل الذات
الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المقصودة مع بقاء الذات فان
هذا التبدل في حكم تبدل الذات صفة حالة شبيهة بالصفة
لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف

المفارقة فان العارف باحكامها لك اى معرفة بالتتبع والاستقراء
منهم مستغن عن تعلم باجمعه المدون وربما يختلف من لم يتتبع اصلا
او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم
ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه
فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه فالمقصود من معرفة
المعرب الى آخره اشار به الى ان ليس في نفس التعريف فساد بحسب
اللفظ وفي المقصد من التعريف وبيانه ان المقصد من تعريف المعرب
ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذاك
مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف
العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المعرب لصحة ان
يقال زيد في قام زيد معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل وكل معرب
مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون
وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ثمن الدور او الدور في مجموعه و
ذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اى مما يختلف

كلها تابعة لـ باختلاف العوامل ان قيل ان فاعل اذا كان صفة
لا يجيء على فواعل كيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما
الداخلة عليه به خرج عن حكم الموصوف اختلف منونا ومنا وبني
باختلاف العوامل الداخلة على المستغنى عنه كما زيد منور رايت زيدا منا
ومررت بزيد بني واما خصصنا اختلافها بكونه في العلم كما
ينبئ عنه العنوان اي يختلف لفظ آخره اي صورة آخره
او تقديره اي يختلف آخره بسبب التقدير سواء كان بسبب تقدير نفس
الآخر فقط كما في مسلمين او تقديره وتقدير صفحة كما في عصا وقاض
او بسبب تقديره بالصفحة فقط كما في جبلى وغديري فان آخرها لا يمتنع
عن قبول الاعراب بسبب الفرض والحكم والمكان يمتنع عن قبوله
بسبب الخارج اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا اي اختلافا
منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر واما لم يقل اختلافا
لفظيا او مقدرا لحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا
باعتبار سببه ومسببه لو جعلت الكرة لفظا ولم يقبل قوله لفظي
او تقدير فتفصيل للعوامل اي سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة
لان العامل قد يتغير في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معنويا ولانه

يعلم قوله الذاتي التقديري والتلفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء
وذلك لان اللفظ اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا
رايت احمد ومررت باحمد ورايت جبلى ومررت بجبلى وقوله رايت
مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلول ما تين الصورتين فافهم ظهر شموله
للمثنى والجمع علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على
المفعولية ونفس عليه علامة الخ فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا
في آخر المعرب ولا في العوامل اذ ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت
التركيب مع العامل يكون اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون
التركيب مع العامل ابتداء او مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عامل ان
معنويان فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل اجيب بان
المراد باختلاف العوامل كثرة اختلافها في العلم وذلك لا يوجد
فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قلت هذا
حكم آخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز
ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة ويجوز لازما للمعرب
وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازما قلنا فيه صرف الكلام عن
الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم فيجوز ان

ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شئ من الازمنة ثم قابلته
الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف
لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الادل معنى يشتمل الاختلاف
الذي مبداه حالة البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر
عنه بالاختلاف ليشمل كلمة وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة
على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله غاية الامر ان هذا الحكم
لا يكون من خواصه الثلاثة بل من خواصه الاضافة بالقياس الى
المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضاف ولذلك قال هنا حكمه ولم يقل خاصته
ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الثلاثة مبني على ان لا يتحقق في الصورة
المفروضة عوامل في شئ من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان
خاصة ثلاثة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت اي حركة
او حرف كان القرينة عليه شهرة امراء الاعراب بانه حركة او حرف او ما
سيذكره في ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده اختلف آخره به
اعترض عليه بان التوقيف غير جامع لان غير مسلمان ومسلمون ليس في
الآخر اذ الآخر هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين
في المفرد ولعلهم اراد وبه ان هذه الخيثية لما وجدت فيه في بعض

الاوقات

الاوقات جاز ان يجعل الحرف الملحق عليه بالنظر الى هذه الخيثية
في حكم الآخر والكان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس
في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين
وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام
والتنوين ذاتا او صفة اما اختلف الآخر اي تحوله ذاتا كما
يحول واو ابوك الى الف اباك واما تحوله صفة كما يحول ضمة
زيد الى فتحة لدير والعامل والمقتضى وكذا وصف كونه معربا
قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا
واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة
المفهومة من الباء الجارة والبقاء الموصولة على عمومها انتهى وذلك
ان يجعل الباء للآلة فيسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلان
النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة
بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضى
فلان العلة الشئ اسبب قريب له والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى ان قوله
ليدل لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف لم يجعله من تمام
الحد خارجا بالسببية لا ان قيل ينتقض التوقيفية بالعلة التامة للاختلاف

فتدبر

فانها سبب ان قيل ينتقض التعريف بالعلة قريب له قلنا
ليس لعلة التامة سببية الا سببية اجزائها مركبة من قريب وبعيد
ثم لو ثبت سبب قريب سور الاعراب لصح النقض به لا ليفيد لو كان
المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي
ركب اولا، لانا نقول السبب القريب للشيء سبب لتحقق علاقة
العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين مسببه ولا يخفى انه لا يتحقق
استلزام المسبب لا يفيد فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل
ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل في التوقيفات الزبان
فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف
ليس عبارة عن التحول من الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه
ومن التحول عن السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة
الى الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة للامر الى كونه
علامة للامرين كالف المثنى وواو الجمع فانها قبل التركيب علامة
للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة
الى علامة كياء التثنية والجمع فتلك الجواب غير مرضي عند المصنف
وغير خال من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب

ان الاختلاف ليطرأ فيه بعد كونه معربا خرج حركة كونه مبنيا وان
تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى
وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات
من تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع فان رجع
الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان
آبيت عن ذلك فرجحت بقيد الحيثية ليس من حيث انه معرب
لوجوده قبل عامل الجر بل فيما يطلق العامل وكذا الحال في الصور
المذكورة ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم الشيء ومقابله اللفظ
واللام في ليدل اه معطوف على اسم ان وجزءا غير وضع الاعراب
اروضع الاعراب اروضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني و
يتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العالم والقرينة
وذلك لله عتاب انبها فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا
ولا تبعا ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان الا على هذه
المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين
لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره اللهم الا ان

يفيد ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك
ان اختلاف المعاني المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا
الى الاعراب من حيث اختلاف نسب الدلالة اليه قال الصدر انما اخرت
هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا
في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج اولى بان
يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره
فانه يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب اولا ولكن ان
يقال ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيل ما وقع فيه الالتباس و
الموضح ومزيل الشيء حقيقة وبالذات هو الحركات والحروف قيل
الشيخ الرضي اللغة اصطلحهم ان الاعراب هو الاختلاف آخر الكلم
الشائع ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات
وفيه نظر لان في الموجب شيئين اختلافا وسببه وقد تبين ان الاختلاف
لا يجاب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما
المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف الباقي على حالة واحدة اذ لا حاجة
فيه الى سبب بقي تقييد بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه
بناء وليس الحركة

والسكون فيه آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات
والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو لك
حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين يعني القابلية
قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة
بلا واسطة حرف الجر وبواسطته المعتورة على صيغة اسم الفاعل
او على صيغة اسم المفعول لما لزوم بعضهم حتى يكون المعاني الاسماء تاخذها
على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس
الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي
به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لكون احدها مطردا
عليه فانه تعين الكسر توافقه ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه
ما قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرا بعضها على بعض
ولا بد للطارئ من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج المجاز
الى قرينة والطارئ الغير اللازم لا يلزم ان يطلب اخف العلامات
بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له
حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى
في المضاف وان كان طريان المعنى لاجزاء الكلمة فان كان الطارئ

واحدا كون الفعل عمدة فيما ركب منه ومن غيره فقد حاجة الى
العلامة لانها يطلب ليستبين بغيره وان كان الظاهر اللازم احد الشيئين
او الاشياء فالحق بالحكمة ان يطلب لما اخف علامة ممكنة لازمة
ومثل هذا النوع انما يكون في الاسم فجعلت علامة ابعاض حروف
المد التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد
التي لم يكتف بها من هذا القدر لنظير وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء
الاعراب وفي الافعال والحروف البناء على تضمين معنى
الوجود او الاستقلال فان اخذ الشيء مستقلا مستقلا عليه ومثله
الظربان يقال اعتور الشيء الاعتوار وست بدست گرفتن
چيزي را والتعاور والتعور مثله وقد جعل هنا مستعارا لتعلق الحاجة
بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب
وانما جعل الاعراب اه اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في
الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقيقا للحال في المحل كما في الاعراب
بالحركة او تحقيقا للكلي في ضمن جزئه كعلامة الاعراب بالحرف او جعل
في جانب الآخر تدقيقا على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف
لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل

بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل والاعراب
على صفة اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلها
صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال وهي كونه عمدة او
فضلة فقال جعل الاعراب في آخر الدال الدال على الوصف بعد الموصوف
فالدليل ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الدواخل والحروف
الاعرابية انفس الدواخل فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب
بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة الذي هو الاصل والمراد با
لتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخر ها الذاتي
لانها تابعة للحرف لا تقول تاخر ها الذاتي لازم بها انما وضعت
بل يجاب بان المقصد بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة
بحسب الزمان عن الحروف كما صرح به الشيخ الرضي فقال ان الحركات
ابعاض حروف العلة فعدم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بدل فصل
ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها في
فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت
حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد التاخر عن الدال بقدر

الا مكان اذا التاخير عما عدا الحرف الاجر فان التاخر عن الاكثر
في حكم التاخر عن الكل ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع
ونصب وجر جزء واحد يصح الحمل على قوله انواعه فيكون العطف
مقدما على الحمل كناية قولك ابيت سقف وجدران هذه
الاسماء الثلثة اه اعلم ان الحركات الثلث يسمى ضمة وفتحة وكسرة
سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية
كضمة قفل للكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية
ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية وقد تختلف بها
بك معنا ان مثل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة
والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر
وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين
وتتبعه رفعهما عن مكانها وحصول الثانية بفتح الفم وتتبعه نصبه و
كان الفم كان ساقطا فنصبته اى اقمته لتحقق اياه وحصول
الثالثة بجر يك لك اسفل وخفضه وهو كسر الشيء اذا المكسور
يسقط ويصير الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وذلك الحركة وانما

قوله

التعميم

سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص
بالاعرابي والاخيران بالبنائي وقد يطلق على الحركات البنائية عند
البصرية واما عند الكوفية فالكلمة الكل فانها مستعملة في الحركات
البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية على قلة بالقرينة كقولك
بالفتة رفعاه حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة
وقد الوصف ليستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة المشابهة بالمفعولة
وقد يخفى ان هذا التقسيم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية
والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لدليل
عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء
للنسبة فيهما واراد بالخصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه
بحيث يعود راجع الى مادة الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيههم
الى الفهم حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم مضافة
الى كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية
فالمقابل لهما لكون الشيء مضافا واما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر
لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بكسبك يد فلما كان الجار زائدا
لم يعتد به او كان الجر زائدا كالجار لفظة

ليس علامة له لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني
على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان
الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن مبنياً
عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف اه ولك ان تقول
لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة فاعطي الثقيل
للتعادل
للثقيل اي مجعولا للثقيل ليتعادل وكذا جعل المخفيف للكثير
والنصب خفيف او مضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف
للضعيف فلم يبق اه انما احتيج للاضافة الى علامة لان
المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فزيد تميزا عما هو فضلة
لابواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة الذي
هي الفعل وليس عمدة واما انه بواسطة فلان ايصال معنى
العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف
مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف فخفي ظاهره واما عمل الفعل فخفي
محله ولهذا جاز العطف بالنصب على محل ولم يظهر نصبه اذا حذف
الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما

للمضاف

للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد
فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه
كزيد بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول
معه ايضاً لجردهما فضلة بواسطة الواو والدلكن لما كان الواو
في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل
وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا عما لهما
فبقي ما بعدها منصوبا بكل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي

حكم

العامل احتيج الى بيانه اما الاول فيحتاج ببيان الحكم المرتب
ب تعريفه ايضاً اليه لان العامل مذكور في حكمه مراداً في تعريفه وانما
اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف في الاعراب بسبب
قريب والما الاستيفاء اذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا
الفن كما قالوا فان المبني مادة والاعراب صورة والدلالة
على المعاني غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة
ظاهر وتاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعاً للسياق في بيان
الصورة اليها اولانها مقصودة بالذات والمراد ببيان

عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب
اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلق عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة بعدا واسماع وجه مخصوص مما اقتضى المقتضي
او الشبه التام بالاسم دافيا المراد بعامل الاسم العامل الذي
له تاثير في المعنى حتى لا يرد المنقص بالباء في بحسبك زيد
ما به يتقوم تقدم الجار والمجرور للاتمام لا للتعلم اذ لا مدخل له
في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من
الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب
من العالم واحد الامور المذكورة قلنا الباء للالة اي ما
عدوه الة لتاثير المتكلم واعتقد وانه الة وان لم يسموه الة
بل يسمونه مؤثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع
ليعلم ما يعدونه الة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل
ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل
ماخوذ في تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدونين وحصره العوالم
مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل يقوم المعنى المقتضي للاعراب

كان سالما عن الاعتراض الاول لانه نفس الالة اعلم ان العامل
قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ ويتفرع
عليه ما قالوا ومن ان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان للالة
تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم
لفظا ليتوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من
حيث هي علامة ان يتقدم على ما هي علامة له لتتعرف اولا ثم يعرف ما هي
علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان
يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم عليه لا
على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب
ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انفكاك علاقة العاملية والمعمولية
بين شيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الاخر والا لزم ان يكون حق كل منهما
التقدم على الاخر فالجهتان مختلفتان كما في كلمة الشرط والشرطية فان
كلا منهما حاصل في الاخر قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
فان ايا ما من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل
صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله التقدم

وتاخر من جهتين مختلفتين اى كحصل فسر التقوم بالحصول لما بالقيام
بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذى هو قيام
العرض بالمحل وذلك لان المعنى المقتضى ليس قائما بالعالم
اى معنى من المعانى المعتورة انما قيد المعنى به لان اقتضاء الاعراب
ليس كسبب ذاته بل كسبب كونه من المعانى المعتورة عليه كما ذكرناه
اذ به حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه
اذ به معنى المفعولية اى بالفعل الذى رايت لان له
استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل فى
المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما وفى مررت بزيد الباء العالم
اى فى لفظه وما فى محله فالعالم هو الفعل ومحل النصب لهذا
اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كعندم زيد فمنهم من
قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع
المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار
نسيا منسيا ولذا يكتب المضاف التوكيد والتخصيص فى المضاف
اليه وايه تامل الشيخ الرضى فالمفرد لما ذكر الاعراب والبناء

وكان لكل من الخمسة اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه
تلك الاقسام وما ثناها فاتى بالفاء لبيانها الذى لم يكن مثنى ومجموعا
المفرد فى المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى يقابل
ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد هنا بقرينة
المقابلة ان قيل لا بد تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق
بالمثنى والمجموع لدخولها داخلة فى المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها
غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة وان الاسماء الستة
بعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم لبعض مشمول الجميع
لا يوجب شموله للجميع الا فراد فى جميع الاحوال لان مقام الضبط
يابا عن ان ذكر المصنف لاخراج غير المنصرف الذى لم يصنف ولم
يعرف بالدم اصلا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر يتكلف
بانها غير داخلة بواسطة ذكره فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد
بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك ولا
يحتاج بتقييد الانصراف هنا احترازا عنه اجيب بان ملك الاسماء
محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط فى الاحتراز عنه ليتحقق

غلطة امور كثيرة واكيقزة الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس
الاعتناء بجاها كالاعتناء بالاعتناء مع ان الاحتقار في العبارة
مطلوبا جدًا والجمع المكسر المتصرف وانما يقال فالمفرد والجمع المكسر
المتصرف ان اريد قصد نوع تقييد لانه يلزم الفصل بين الصفة
وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر او توهم التقييد تحاشيل و
هو بعيد جدا الا ان مقام الفرق بين المتصرف وغير المتصرف يابى
عن ذلك ولوم يابى عن توهم التقييد لم يابى عن توهم الشاملة
في المذكور فليكون من قبيل قوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها
ويؤت من لدنه اجرا عظيما وان لم يكن نباا الواحد فيه سلما الا ظهر
ان يقال الذي لم يكن يلحقا بآخر وحده واو ونون والالف والتاء
ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه وليظهر دخول تلك جميعا تلك
فيه احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها
ودلها البعض الحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا تو بادنى
سلم فذلك يقتضي الاصالة بسبب الذات لا يكون لها علامة والفتحة
نصبا قال قدس سره العزيز في اي شيئة هذا التركيب من قبيل العطف

على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المشار
اليه وذلك لان الفتحة عطف على الفتحة والعامل فيها الباء ونصبا
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام
لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها وذلك ان المقدر الاعراب
في نظم الكلام فان لكل حقيقة كافية في كونه عاملا وذلك ايضا ان يجعل
عامله ما هو عليه باسنة الظرف المستقر ويحتمل النصب على الحالية
والمصدرية قال قدس سره في اي شيئة على معنى انه اعرب هذان القسمان
بالفتحة حال كونها مرفوعين او اعرابا بالفتحة اعراب رفع وعلى
هذا القياس نصبا وجرا الى قدس سره بقوله على معنى الى ان حقيقة الاعراب
سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام
او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات
الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لان المصدرية
فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان مشتبا بالفتحة
والضمة والكسرة وكانت تلك المشابهة من قبيل المشابهة العام
للخاص افادت ذلك جمع المؤنث السالم قد عد على غير المتصرف
لاختلاط في اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان

صفة او معطوف وهو على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني
الى تقدير المضاف غير المنصرف
بالضمة والفتحة اى اذا خلي وطبعه كان
كذلك فاعراب هذه الاسماء الستة قوله
اى لا بخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا
ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم
على نوعه فحاصله ان الاسماء
الستة حكمها كذا وقيل في توجيه
تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد
به مجرد اللفظ يكون علما لنفسه والعلم

اتم الاسم المعرب واعرابها وكذا اكثر خلدفا للاصل من جمع
المؤنث حيث ترك فيه احدى الكلمات مع التنوين كهند جمع
المؤنث ولدن جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين
الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء
الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرها
على ترتيب ذكر مقابليها قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع
على انه صفة الجمع انتهى لا يجوز على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى
المؤنث الذي سلم من التغيير اذ جمع وجاز عند الجمهور توصيف المضاف الى
ذي اللام بذي اللام لانها في درجة واحدة في التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف
المضاف المكتسب من المضاف اليه الغير المحض مثله بدل عنده وهو
ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا او مذكرا كسجلات
جمع سجل ورفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب المعنى او بحسب
الاصل فدخل عرفات فيه وقد يخص ان بتفسيره بما ذكر سواء كان
بحسب الوضع او العموم المجازي كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل
سنين لكن لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو

يصح تاويله بالصفة المشهورة مسماه

بها فيصح ان يقال ابوه الخ بالصفة التي
اشتهرت بها وهي كونها اسماء ستة وقيه ما مر من تعيف
كون اللفظ موضوعا للفظ بالواو رفعا الى الالف
لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل
حروف المد كما قيل للزوم الاعراب فيها الوسط و
العدول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى

عنه او صغرانها الى ما يصغر منها وانما قلنا
ذلك لان ذوده يصغر معربا بالحركات لانه يحرك عينه ولا يلزم
وجوبا بيتم وزن فعيل وحروف العلة المجهول اعرابا يجب بسكونه لثباته
الحركة ومفادة فيه تغيير النظم المتى حيث اخرقوله مضافا عن قوله بالواو
وذلك لانه جعل قوله مضافا حالا من المستتر في

الطف

النازح

الظرف عامله فيه وح يكون العبارة محمولة على التقديم
والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي فتدبر
قدم ما اخره اولان الكلام يتغير للنظم لنكتة كالعناية
او حسن المقع او موافقة الاسلوب ان بقي الى
غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافا يجوز ان يكون حالا
من عمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في
نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا
يتوهم توهيمه ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير
معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط
وغاية الخفاء ما حيج الى التصريح به وقيل الاحتراز
عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد
كذلك قوله لئلا يكون بينهما وبين الاحاد ولان
الحروف وان كانت مرعى فروعا للحركات في باب الاعراب
يلزم تقدمها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كلا
حرف من تلك الحروف لحكمين او اكثر فكر هوا ان يستبد
المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
قوله لان بهتهما للمثنى والمجموع في كون معانيهما جملة من المفرد

تغيير

ملخص

التثنية وكذا الالف لانها يتغير للاعراب جاز الجمع بينهما وايقا
التاء بكلا مضافا ايلى مؤنث افصح من تجريده وهو نحو
فلذا جاز قوسيطها ردا المكسر حيث قال لانها كانت
للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا وجب ان يكون
ما اضيف اليه كذلك اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلا
ولا يجوز تزييف التثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
قوله في اذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون موفرة قوله
واذا اضيف اي المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان
مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى
وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون مبنيا فالكاف
جعله موافقا لما تبعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا
تبع المثنى المعرب نحو جاءني كلانا واما اذا اضيف الى
المظهر فانه يجري على المثنى اصلا قال وانثنى قال الشيخ
الرضي كان عليه ان يذكر هذا وان اذكر السهل مفرده كانه
زعم انه ثابت في التقدير اذا كان لم يذكر ثم شيئا لم يكن ضد
ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثنايا لو استعمل ظرفا يجعل
في الظرف الذي اضيف معنى الشيء كما يكون معنى الشيء مفردا اذا كان

اذ ليس

اذ ليس في المفرد معنى الشيء فاشبه بان ظرفا لجعل المثنى
بجمع الجبل الذي هو في كل واحد من طرفيه نحو وهو الوجه
لا عن لفظه فلا يكون جمعا لما الوجوب ان يكون
مفرده عن لفظه وكذا اولات مع ذات لا عن لفظها
فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع
ذوات لم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الوعي شيرين
لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو
علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف
علامة التثنية والواو ثقيلة لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم
مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا واضربا واضربوا
وهما وهمو كما وكمو قوله لانه الضمير المرفوع للتثنية انما
اولان كلا من المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابهما
واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد فخصوا الف المثنى
وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين غير
التي اولى بالاتمام لتمام الحركة الا ياء الجر والنصب في المثنى و
والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء
ليعم بحق المنصوب حرف فاتح الجر دون الرفع لكونهما اعدل

ملحقاته واما وو

فهو جمع سالم

مقتضى

علامة بالعناية الالف
لخفته لقلة عدد المثنى
والواو لثقلها

لا يجوز

كانه

اذ ليس

التقدير واللفظي المعرف باللام تعريف العهد على ارادة كما
تبين وليتصل الاحق الكلام اب بقية فعلى هذا يكون
قوله التقدير آخ بيانا على حمل التقسيم على ما قيل قوله
وعلى كان التقديري اقل سهل الضبط اشار اليه اولا
والا فكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق القاعدة
الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما
مصدرية كما قيل وذلك لان احتياج اي جعل في بعض الازمان
لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر والاشتغال في الكلمة
والعبارات الملائمة لما سبق فتدبر في محال الاعراب والبناء
في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه
ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو شغلي للتعذر او الاشتغال
ولا يخفى فساده قوله الذي محال تقدر الاعراب فيه
حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولكن ان
نزول الاثر تقدر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله الذي في آخره
ان في موضع آخر فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف قوله لك
ان تقول آخر الكلام عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد

الرفع فيهما وهم بعض من حروف اللين وهي التي اولى ما تقوم
مقام الحركة الاعراب الجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى
بها فغلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف
فاتبع الجر دون الرفع لكونهما على الفضلة بخلاف الرفع
قوله وقد قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في
المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم الالتباس
قبل الباء واما اليضم قبل الياء فقلبت كسرة اشعارا قبل الياء
ان كسرة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان الياء
لو قلبت الياء الضمة ما قبلها واورد عليه ان تغير الحركة اولى
من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بكسر
قبل الياء الخ ان حذفت نونها بالاضافة وكسر النون
في المثنى لكونه تنوينا كما في الاصل والاصل في التركيب
ان كان اذا اضطر الى ان يكسر ويفتح في الجمع للفرق فحصل
الاعتدال في المثنى لخفة الالف وتعدد الحركة وفي الجمع
ثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة لاجل الاعراب
اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم
الاضافي للاختلاف لفظا وتقديرا وانما قال سبق تفسيرا لقوله

ذلك

التقدير

أي والظرف والمجرور ولك ان تقول ان آخر الكلام
علم واللام تحلص فلا يلزم الاخلال قوله الف التصوره
سميت بهذا لانها تمد المدودة اولانها مخلوقة عن الحركة مطلقا
والقصر المنع والاولى او يدل على مقابلتها للمدودة وعدم
اختصاص المنع بالالف لتعقبه في ميم غلامي قوله المخذوفة
هي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف وفحوا
امر هذا القسم وظهر مقابلته مثل بالاول وترك الثاني لقوله
كعصا وغلامي خبر مبتدا محذوف والتقدير هواي ما تقدر عصا
وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تقدرا
كمقدر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون
كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تقدر او بيانا له وقوله مطلقا على
التقدير الاول حال من دخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه
الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التقدر او التقدير
الاعراب وعلى التقدير الثاني حال مما اضيف اليه التقدر المحذوف
او ظرف لتصدر لذلك المحذوف والمعنى تتقدرت في زمان مطلقا
او تقدرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي
والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او نفس لذلك العامل

قال الالف

ان الف

فان العامل ما دام في الف قوله وكافي الاسم المعرب بالحركة ثم قيد
وكافي الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع كمسلمين المكسر
بجمع المؤنث ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصا
فان تقدر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا
الى ان غلامي مبني قبل الاضافة اي المبني لا يوجب البناء الا
بشرط سنذكره انشاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل اي قوله قبل
دخول العوامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوت
في نفسه وهو ههنا مضاف الى الياء فالاضافة الى الياء
الما تقدمة على العامل وهي مستلزمة للكسرة ما قبلها قوله فما
ذهب اليه اي تخريج على المقدمة الاختصاصية التي تفهم من قوله
قبل الاضافة الشرطية وتوضيحه ان الكسرة الملائمة متقدمة على
كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى
المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي اياها
ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلنا لاوجه
اولوية البقاء وسببها ان الاصل في الاشياء البقاء ما كان
وان الغاية بكثرة الملائمة اكثر خصوصا اذا لم تغلب جانب
الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها

وخالفهم صفة لان غلامي معرب
ولان الاضافة ص

قوله

ان يجعلها علامة التثنية بعد تخفيف العامل كما في علامتي التثنية
والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد المؤثرين مستقلين
اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة
على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على
اثر تنبيه عندهم توارد المؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر
ولا يخفى تحقيقها فيما نحن فيه دون صوري التثنية والجمع
لان حمل على تحقيقها فالاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر
اصطلاحا وحملها على صوري التثنية والجمع مستند الى قصد
المتكلم وهو مؤثر حقيقي **قوله** اي في حالتي الرفع والجر
يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاشتغال المقدر والمعنى
كاشتغال قاض وقت مرفوعيته او مجروريته او وقت رفع
العامل وجره له ولك ان تجعل مصدرا اي اشتغال رفع وجر
وحالا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا في قوله
مطلقا **قوله** لاشتغال الفتحة والكسرة على ايا المكسورة
ماقبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف ايا
وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة فان كان
ماقبلها ساكنا ينتقل الحركتان كما مر في قوله **قال** وكذا مسلمي

يخيل

اشتغال

ما اضيف اليه الاشتغال
مقدر اي حالة كونه مقدرا
ومجرورا بالفتحة

عطف

عطف على قوله مرفوعا او منصوبا بالعامل في قوله رفعا
اذ لو تصريح بلفظة كما في تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا
لافادة الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ جمعا
سالما بالواو والنون مضافا اليا ياء المتكلم لم يجتمع
البتة اياه اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية
المذكورات بل مراد المذكورات وافرادها ولهذا
لم يجمع بين الكاف ونحوها **قوله** فان اصله مسلمون
بعد الاعلال بتقدير وقبله مستقل كما في عصا لكن
وثر في التقدير في عصا بعد الاعلال وفي مسلمي
ماقبله بين الاشتغال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب
تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب
ابدال الحرف بالاسكان وتقدير الحركة **قوله** فصار
الاعراب حال الرفع تقديريا وذلك لان امتناع
ان يكون اليا والمناسبة عن الواو بدلا غنية الدال
كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة
لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فوجعل الياء
بدلا عما عنها الكاف للكلمة واحدة اعرابا تقطي

قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي

لست

وتقدير في نحو خلاف فتحة الخ فانها غير ثابتة
تقدير قوله فان الياء الممدغة البيضة يا باقية
على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف
تقدير يا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان
اعرابه بالحرف ولا في بدة آخره ساكن بعد ما سواء
كان مضافا اولا كقوله ﷺ والمقيمي الصلوة على قراءة
النصب والعالم بخلاف ولا في انتها آخره لئلا ينتقض
القاعدة بمصطفى لتقدم ولعلم لم يعد المضاف
لانه يصدد بيان الاعراب اللفظي والتقديري
الثابت لكل اسم في ذاته لا باعتبار طرو عارض فكان
الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة
ليست عارضة ان قلت فلم لم يعد في مثل ان اعرابه
ينبغي ان يكون تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما
لم يعده من التقديري بطل قوله والتلفظي في عداه
اجيب عنه بانه جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى
اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فتحي وان كانت
قليلة ثم بقي الاشكال في الاعلام التي تحكي فيها لغة بكر

فجاز

نحو من زيد ومن زيد فانه معرب بقدر الاعراب وهو بالاستقلال
الى قوله ما يهم المتكلم الخ
علة عجزة الحكاية وكذا تعين
المحكي اذا جوزت الحكاية فيه
قوله والكتفي بتعريفه اخ هو الاكتفاء به لاختصار المعرب
عده في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه
علتان اخ اعلم ان المنصرف مالا يكون كذلك وهذا اوشك ما سبق
في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي يدخله
الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف بانه الذي سلب عنه
الجر والتنوين لشبه الفعل ويجر بالفتح وذلك لاستلزام تعريفه
الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعلم الخصاص
المعرب بنحو الخرج فخرج ما اعرب بالحروف مثل قوله
غير المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة
واما سمي المنصرف لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني علامته
وهي التنوين اولا نصافه بزيادة تمكن وهذا ايضا له
الامكن وما ليس متقابل عن تلك الزيادة سمي غير المنصرف
اي اسم معرب حمل ما موصوفة لا موصولة لان حق الجر
ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف الجزء وتنكير المبتداء
لان غير الا يكتسب التعريف من المضاف اليه وقيد
بقيل لان الاول
تعريف الجزء وتنكير
المبتدا اه

ان المراد بغير المنصرف معناه اللغوي وهو مفهوم محصل لا يلاحظ
فيه معنى المغايرة وله ان يقول انه بهذا اللفظ نكرة لان النكرة
انما اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة
هنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم
المرفوع وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة من ان سبق العلم
بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف

قوله فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ لتقدم خبره
والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي
حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى
الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله
المرينا سبب وذلك الامر المناسب يسمى بالحكمة فعلى
هذا يكون اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة و
ذلك على ان صاحب المفصل يعني السبب في تعريفه غير
المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب
ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين الاخيرتين فيكون اطلاق

العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله واستجماع
شرائطها انما قال ذلك لئلا يبطل ما نحن فيه التعريف
بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخل
اللام او اضيف كان حمد واحدكم فانه منصرف مع صدق
التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان شرائط
تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما
ذكرنا في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد
السببين واما في الآخرين فلان دخول اللام والاضافة
يعارض السببين او احدهما الزيادة الاختصاص لهما
بالاسم ان قلت ينبغي ان تمنع النقض بما دخله الكسر والتنوين
عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن
الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قالت العلامة
من ان هذه التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى وان تقول
ان التنوين المقابلة غير ممنوع منه وان الكسرة الغير المحضة
بالجر وان يجاز الكسر والتنوين كما ذهب اليه البعض قوله من
تسع مبتدئة بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى التقييد
العلتين بكونهما مأخوذتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء
بما يتوقف

العلم

بما يساويه فيلزم فيها استوائي قوله من علل تسع او من تسع
والاولى علل والاوفق بقوله او واحدة منها وجاني اول البيت اعني
قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع مجموع جاني هذين
وذلك باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سبقني
موانع الصرف تسع وجدير ان قال قدس سره في الحاشية اولها كلما اجتمعت كانتا ثنتين
منها في اللفظ او التقدير الخ انتهى بهذه الابيات للبابي عبيد الانصاري
يكون له النحوي واعلم ان ذكرا ولها حتى اجتمعت له غنى عن التعريف
لان المعرف المستغني عنه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه
علة تقوم منقامها الا بعض من التكلف بان يقال المراد
اجتماع الشيئين حقيقة او حكما قوله المجرد الملفوظة فخرجت
عن التراخي وارتجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للمجموع
ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال في التركيب قوله
والنون فيه مسامحة اذ العلة مجموع الالف والنون قوله
منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير
اعني لان النون لما ذكرت مطلقة احتيج الى تعيين المراد
ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون لان اللام للعهد
الذهني زيدت للحفظ على الوزن يدل عليه تنكير البواقي

اول

جزم

اول يحذف موصوف اي والنون نون زائدة او خبر مبتدا محذوف
اي هي زائدة والجملة معترضة قوله اذ المعنى ويمنع النون
الصرف وذلك لان قوله علل الخ تعداد للموانع لا تحديد
اي تلك التسع هذا ويرد على تسع او بيان لها فاعل العامل هو
المنع المفهوم من المقام من غير تقدير في نظم الكلام قيل
يجوز ان يكون عامل لها التعريف المستفاد من اللام كما في قوله
تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الخ الجملة حال من
الحال الاولى فيكون من الاحوال المتداخلة او من ضمير المستتر في زائدة
فيكون هي من الاحوال المتداخلة او صفة قوله ولو بعد الالف
فاعل الفرق بتقدير ما اجعل نظمه فالزيادة اثنتين او لنفس
الزائد او نوع الاول يفهم زيادتها ومتقدم زيادات الاول على الثاني
على الثاني قوله يعني ان ذكر العلل الخ من تسمية التعريف الاتي
فعلم منه فهم المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من
الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء
لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد الخ
الاظهر ان يقال بدل قوله علته مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة
بيان الفرق ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند الكل

فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين الخ اما قال
ذلك لان العلم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع
الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما
مرفوع من السياق الى الفهم قوله ان الكسرة والتنوين والتاء
الكسرة هنا مع ان انتفاءهما قد علم بقوله غير المنصرف بالفتحة والفتحة
لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم
لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث بالالف والتاء
باعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان العلة فرعية اعلم
ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها
وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تختص فيما ذكر كما
الاسم متى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله
فاذا وقع في اسم علتان الخ لم يمتنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية
غير ظاهرة والاقوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل
يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذا العلل خفي
يلتفت واحدة الا اذا وقعت مقام اثنين قوله فشبه الخ اعلم ان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كاي اسما
الافعال بني وبعطي علم واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء
معناه كاسم الفاعل يعطى علم ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا

وقال بعضهم انما اشتمل العلم قوله بناء على ما ذكرناه
فهم الشرح والاشتمال الحكائية والتركيب اما الحكائية اي التمثيل
العلمية كشكر علما والجيء انها لا تتناول نحو اكلا
علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب في البواقي وقول تكلف في
اعتبار التركيب ههنا تكلفا لا معنى له فلا التفات في ازالته
قوله وقال بعضهم احد عشر هذا التتبع مع مراعاة الاكمل
في نحو احمر اذا سميت به ثم نكرت عبد الف التانيث المقصورة وهو كذلك
الفا ليست للتانيث فزيدت في المؤنث لاسم وجعل ذلك الاسم
علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كبعثرى لانها بالعلمية تمتنع
من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم يلتحق بالعلمية بالف
التانيث الممدودة والكلام ممتنع من التاء ولعل المصنف لم يتعرض لها
لان مراعاة الاصل مثل وجه في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني
لم يشبه عشر واذا كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف التانيث
من الالف والنون الزائدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني
ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يغير
تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي يغير

التعليم

يعرب المضارع مع تضعف بتطفل واذا شابه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا
ينجلي هذه المشابهة لضعف اجتماع ضعف الفعل في الشبه ولا يعطى لها عامل الفعل
خالع من المعنى الفعلي بل ينزع لها علامة الاعراب وهو التنوين ثم
يتبعه الكسر او ينتزعان معا قوله فمنع منه الاعراب في تعلق الكسرة
على التنوين اشارة الى دليله اي منع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقيل
جواز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي الثاني اولى لعود
الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع
الكسر التنوين لان التنوين لامنع الصرف ايضا كما في الموقع فيه اللام
والاضافة فاراد الفصل من اول الامر على انهم يسقطون المشابهة
الفعل فحذفوا اولا المصاحبة صورة الكسرة التي لاتدخل الفعل
وقال الخصم انما يتبع لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله
التنوين يدخله الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى
الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين
مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض
وجود المعوض قوله لان المعلل فرع المعلول عنه لان الاصل بقاء
الاسم على حاله قوله والموصوف فرع الموصوف لتوقف الموصوفية
على ما يقوم به لانك تقول قائم الكبش فيرجع عليه لفظا او لما على الذي كان
على المونث كان فرعا في المعنى كما قالوه وقد مر بحث ان التاء

لما على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو موجود في التاء والمذكر هو ذا الحال
ذاك فانه المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية استاده
فهو غير لغوص للتذكير والتانيث لانك تقول رجل قائم ثم الرجل يعني ان
التوقيف طارئ على التكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو فرع له لفظا
ولما كان ما لغرفة مجهولا لما كان التوقيف فرعا للتكير منع والف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه منهم ثم قال ان منعهما للصرف
لشبههما بالفرع التانيث المحدودة في انتفاء التنوين والوصف كونهما زيدتا معا
وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما مدة والثانية حرفا
شبيها بحرف العلة ولا يكفي ان لا بد مع هذا من اثبات النوعية بين الشبه
او الشبه به لان الاصل في كل منع يفيد فرعية القسم الاول لا القسم
الاخر الذي في اوله احد الزوائد الاربع ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه
وذلك لان الضرورة يرد الشيء الى اصوله ولا يخرج الشيء عن اصوله
والاجاز قصر الممدودة في الشعر ومد المقصور الا نادرا ووجه الكوفيين
ولعل البصريين انكروا للضرورة لشرط العلمية الى لا يمتنع بجواز قدر او به
الامكان الخاص وهو سبب الضرورة في الطرفين وقدر او به الامكان
العام وهو سبب الضرورة في احد الجانب المقابلين ولا يجوز ارادة المعنى الاول
لوجوب الالف في الضرورة بدلا او به المعنى الثاني وتقييد كل جانب

الوجود ولذا فسره بقوله لا يتبع الخ وفي حكم المنصرف للدن عالا يترتب
عليه غايته في حكم المعدوم وبهذا التوجيه والتوجيه الذي اندفع
ما ذكر في عدم غائية التعريف والقول بانه وافق القدماء في
الحكم بالانصراف وخالفهم في التوجيه كما ينبغي بعيد جدا فتفكر
صبت لا الصب يخفى آب قال قدس سره الحاشية هذا البيت حا
قالته فاطمة رضي في مرثية النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم ودوكر
ما ذعلى من شم تربة احمدي ان لا يشم مدى الزمان غوالبا و
في حاشيتها ج غالية بوي خوش اينكه هر مرثية بتخفيف اصلا
تعفوة برده ستانش كردن وگريستن بقر رثية ورثوته الميت
التربة خاك امدى غاية والمعنى مالذين دوائي شفي وقع من شم
تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية
فتفكر له اعدا يجوز الكسر في ان ما يكون الجملة استينافية والفتح في ما
يكون مفعولا بانبئ اي افض وهو الدم قد انا ما يشمل للضرورة فيشمل ما هو
فلذا احتراز الى قوله ضرورة فالمراد بالضرورة عالجه الشعر لا
ضرورة لان غاية التناسب بين الكلمات امر مهم في الشعر وغيره
والله الهادي ثانيا الى الشتى ومرآتي والاصل آمرآتي عند قوم ليشبه ياتي
وقال الدماميني والفخر ثم قدمي كبير وعيال سجر لموافقة قلبي التناسب

المصنف

المنصرف الذي يليه قد يعرف تناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعا
قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب قواريرا الاخر الذي قبلها
كالقوافي يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها وتجانسها وما اذا قرئ بالالف فليس لفظا
فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون
للاطلاق كما في قوله تعالى وتظنون اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه
امر فيصير فصيحا فان سلسلا في نفسه قبيح غير فصيح والمعلل حسن و
جعل فصيحا وكذا يقال في المنطق بحسنه قوله تعالى بعيده والدماميني الحاشية
بيد انه قد يقال ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار ان الركب
قد حاروا بالضم الرا يا حار فقال الكاتب يا سيدي يا جار بالكسر
الفصيح فامره بالامرة اولا واردفه بان التناسب بحسنه مثلا
لجمع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والا لكان الاولى الاكتفاء
بسلسلا وما يقوم مقامها المدعى تقديمه على الحكم لذا بيان لما ابهم
في صيغ المنصرف احدها ما يجمع البلغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع
الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن ممتنع في جمع التكسير اعلم ان اللغاة
اختلفوا في سبب قوة فيهم فذهب الى ان قوة قيامه مقام السببين
لكونه نهاية جمع التكسير والعهد بالى انها تكرار الجهة حقيقة او حكما كما
ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الآحاد

العربية واما نحو ثماني فذ واما نحو الترافي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء
واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يماني وشآمي
في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى ياءي النسبة
فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى ياءي النسبة والالف الذي
هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارض لم يعتد بهما في الوزن وكذا اتهامي
بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة ثم بحر سمي
منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى ياءي النسبة واتامم بعد ياء
النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوب الى العار لانها
بيت فيه واحده وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء فانه الواحد وقيل
ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزء الذي هو الثمن ولذا يقال فيها
وقيل منسوب الى ثمانية لسبة العدد والى العدد فان ثمانية في الاصل
عدد والثماني هو المعدود وليس الالف نون الالف التي فيها غير الف
المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى ياءي النسبة وكذلك الياء غير
الياء واما سراويل فاعجمي او عربي مغود شاذ او جمع تقديرا واما نحو
اكلب واجمال وان لم يات لها نظير في الاحاد فالاحاد فالاعتداد فيها
انها جمع قلة وحكم جمع القلة حكم الاحلوبة بسبب تصغيره على لفظه كما
يصغر الاحاد فصار كانها باقيان على افرادها ولا يقبح الاعتداد

بحر افعل فانه الواحد نحو اوجه فانه اسم موضع فكونه منقولا من الجمع
كدائن وتلدا بآجر وآنك لدنها اعجميان وتلدن آنك
يحتمل ان يكون فاعلا وتلدا شذة لدنه جمع شذة على
غير القياس او جمع لدن واحد له بدليل تانيث الفعل
المنسوب اليه قدس سره الحاشية كالكالب
جمع كلب وهي جمع كلبة واسآور جمع اسورة جمع سوار
وانامل جمع انمل جمع نمل انتهى اسوار يارة دست
وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله لقم في قراءة فلو لا
القي عليه اساورة من ذهب نعم چهار پايه واكثر ما يقع هذا
الاسم على الدابة واراد وبالجمع الجمع الكثير فقط لان جمع
الجمع اما ان يراد به الكثير او الفروب المختلفة كذا في العراج
او حكما كالجموع لما جعل عقابا بمعنى الباقي لانه شابه من
وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما
قدس سره وثالثها انه تمتنع من الجمع مرة اخرى والمدودة الكبرة
في المدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف
التي قبلها وعالم يفارق احدهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليبا

فانها ليست لذاته للكلمة اى لبنائها وان اتفق في بعض
الاسماء ازدهارها كجارة وتجارة فالعدل اتفاق التفسير
العدل والخواتة اى بيان نفس مفهوم السبب او شرطه تاثيره
وعليته وهو في اللغة الطرف يقال اسم المعدول اى معروف
عن بينته مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه لم
يمكن مستندا الى الاخراج وان كان المتبادر الخروج بنفسه
واتمام التغيير المصوغ بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع
الا ضمنا لان السبب ما قام مقام بالاسم او هو تحقق الفرعية وهو هنا
المعدولية لما قام بالمتكلم اى خروج الاسم اى خروج مادته اذ لا يتصور
خروج الكلي عن افراده عن صيغته كانه اراد بها ما يشمل صورة
الحكمية ايضا فان خروج شيء معين من الاسيس خروجا عن صورته الحقيقية
اذ لا دخل للمادة فيها نعم لها دخل في صورة الحكمية لان المادة بمنزلة
فرد الكلية ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين ما دخولها ومع هذا
يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة اى صلة بمن او الاضافة
ولهذا لم يفسر التغيير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة اذ استلزم
كلمة اخرى معه وفيه انه يجوز ان يكون اليوم الحق بعد ولادتي مت في يوم الجمعة بان
يعيش بعد ولادته ويرد على التفسير المذكور انه ليس في مدخل في صورة الحكمية لجواز
الفصل بينها وبين مدخولها بالزائدة ويمكن ان يقال ان

ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فوجب
عند المغيرات القياسية كالمقام قيل لم يدخل في الخروج لانها
خارجة لا خارجة وفي دخول المعدولات تامل قوله
والمغيرات الشاذة كالمجموع والمضعفات والمنسوبات
الشاذة واما القلب كايس في يائس فقيل انه ليس خارجا
من صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن
فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين
فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ المتبادر من صورة الكلمة
اكثر من متحركا على الصفة الفرعية واللفظ اذا اطلق
انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على
تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بلا جامع النفوس والانساب
ابتداء على اقوس وانيب ولهذا ايضا قال الجامع
جمعا ولو كانا مخرجين عن اقوس وانياب لنسبا اليهما قوله
واعلم انا نعلم قطعا كان وجهه ان نظر اللغة في متبعهم اذ
الى اعراب الكلمة ثباتها فاذ انظر والى اعراب مثلث

واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا ان المانع
ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما تفحصوا
عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية
او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية
ولم يصح لهم اعتبار العدل فاعتبروه الى اعتبار فرعية
ثم تفحصوا عن حال الاصل في بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل
على ثبوت اصل الا القضاء العدل عنه في اخر فالاول
هو العدل التقديري اي العدل المنسوب اليه ما هو بعدل
ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
اي المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل
باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت غير منع الصرف
وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان
اثبات ان اصل قعدا ثلث للوزن مثلا فاذا اثبت بدليل
غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان
ثلث فرعه وليس فرعية لذلك الا صل الا باعتبار العدول

عن

بحمده وكرمه

عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان ثلث تكفي
بيض قوله الآتي فلا دليل عليه الا منع الصرف فتدبر اراد بهم
ان الدليل المؤثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبار
ليس الا منع الصرف او ضرورة شعر واما ثبوت العدل فيما
لا ضرورة فيه كما سيجيء في خالد عوض قوله فعلى هذا قوله تحقيقي وصف
بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيقي اي فرد
محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيء فعلا فيكون وصفا بالتحقيق
وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال ثلث كتلث وثلثة
هفتة بعد حذف لخروجا او خبر مبتدا محذوف اي ذلك لخروج فروج
ثلث قوله والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يجوز فيه
الاتيان بالجملة لوصل هذا خصوصا قال الشيخ الرضي وهو ان الاصل
في ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثنتة بمعنى واحد وفائدتها
تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه
في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو زرات الكتاب جزاء جزاء
فكان كان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء
واما في المفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث
غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث

التفضيل

وانقص شهادة الحرف نحو آخر آخران اخرون وافعل
وافعلي واخريان اخريات وآخر نحو افضل افضلان
افضلون وافعل وفُعْلى افضليان فضليات وفضل
قوله لان معناه في الاصل اشتد تاخرا اي في شيء
من المعاني قوله ثم نقل الى معنى غير وليستعمل الا فيما هو
من جنس المذكور اولا كما تقول جاءني آخر رجل
لا حمار آخر او امرأة اخرى او امر اخر ليّ قوله وقياس
اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان
لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه
في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى المعنى الاضافي
قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان
من ان القياس في آخر بحسب الاصل الاستعمال الثلثة
لكن عدل عما كان حقه بحسب الاصل لتقرير معنى الزيادة
المستلزمة للكلد لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى
مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحد البعينه من الثلثة
بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لان في العدول عن لازم
بعينه واحتيج الى تغيير التغيير جاز ذكر ليتظهر صدق

عدل

نقل

زيد

باعتبار الوجوه

التفضيل

التعريف عليه على جميع التقادير **قوله** فقال يفهم ان
معدول عن فيه اللام يوجب لزوم المطابقة للموصوف
افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا كالهوسان المشتمل باللام
قيد لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه
تنكيرا وتعريفا واجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا
ومعنى كاسحر اذا اردت بسحر امسنا او هو سحر مطلقا
وهو سحر ليلة فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما
لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين
من افراده فلا بد من ارادة العهد سواء صارت
بالعلمية علما نحو النجم اولا نحو نعصى فرعون الرسول
واما معنى فلان انه لو كان معنى اللام محفوظا لبقي
تضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير المنصرف في
المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كما
حال الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الاسم
وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حال
النصب والجر فمبني عندهم وكنصى اذا اردت به
نحى ويمكن عند الجمهوري والقياس يقتضي ان
يكون

يكون صاح ومساء معينان كامس وسحر مع انهما
منصرفان اتفاقا **قوله** وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر من يوم شيوع توافق المعدول
والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكنه ينبو
عنه لزوم المطابقة للموصوف مع انه المستعمل بمن
لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع
والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخلو اعن
بعد وعلى هذا لم تحقق العدل في جميع التصاريف
الا خر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير
المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق
العدل في جميع التصاريف لان اللام داخل
في صورة الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر
ان العدل الاني اخرج اخرى لعدم احتياج
آخر كلواو اخر اليه وعدم منع الصرف في البواقي
قوله لانها توجب اجتماع الحرمين كما ذهب اليه
الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان
المضاف اليه لا يحذف الا اذا اجاز اظهاره ولا

ولا يجوز اظهاره هنا قوله او اضافة اخرى مثلها
في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني تكرارا
للاول اولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول اول
ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة
ما اضيف اتابع ذلك المضاف عليه الا علامة او
بداهة سابع قوله وقياس فعلاء افعل ان كانت
صفة عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلا
غالبا يجمع على فعل اذا كان مذكره على فعل ايضا واجمع
يجمع على اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما
ان يجمع على فعالي بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه
ابو علي الفارسي ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان
اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا
الجمع الا الوصف او العلم ولو ان يقول انه على حسن قوله
والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في
باب التاكيد اسما واليه ذهب المصنف واعترض عليه
بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء
او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح

جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على
فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي اي افعل كاسود وادهم
كان الثاني لم يكن مونث اجمع جمعاء بل يجب ان
يكون مؤنثه جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه
اسم جمعاء في قراءة من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة
فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم
احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثة جمعاء كحمراء كما
يصح حسناء ودخشناء في حسن ودخشن بمعنى انهما في
حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف
فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ما ذكرنا من تغيير
معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتشبيهه بالاشارة
لابراد الجموع الشاذة اي لا ينتقض التغيير بها
قوله كيف ولو اعتبر جمعها يعني ان اقوسا وانيابا
لو كانا مغيرتي اقواس وانياب لم يصح نسبة
الشذوذ اليها اذ نسبة الشذوذ اليها امن جهة
انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع
ليس الا تغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني

اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ

قال او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي ما حاصله

راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة

وغير صفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا

كان او جمعا كيد وغرف واما الثاني فان كان

جمع فعل فلا عدل فيه الا آخر وجمع وان كان صيغة

مبالغة فاعل فانما ان لا يختص بالنداء كخبث في

مبالغة خابث اي ذاهب في الارض فلا عدل

فيها واما ان يختص به نحو يا فسق مبالغة فاسقة

ففيها العدل عند النحاة حتى لو سمي بها مذكر لانصرف

وتمكموا بان الاصل فيها مساواتها لما بها لمبالغة في

عدم الاختصاص بنداء وفيه منع اذ لا دليل على

ان الناقص في الاستعمال معدول عن شائع واما

الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل فعل الجامع

للشرطين غير منصرف واخطر ارتاح الى نقد بان

العدل كقسم لانه ثبت قائم وعدم قسم قبل العلمية

فهو معدول عن قائم اسم جنس واذا اخل احد

شرطين

الشرطين انصرف ان قلت ينبغي على هذا صرف عمر وزفر

لكون عمر قبل العلمية جمع عمرة وزفر قبل العلمية بمعنى

السيد كما قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما

معدولان عن فعل المجنبي منقوله لان انتهى ان قلت الز

الاول ثاني ما قاله قدس سره من ان المعدول عنه في

العدل المقدر لي غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح

اذا كان المعدول عنه فاعل اسم جنس وهو مخالف لما هو

المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما وانظار ان الحق هو

هذا الاول فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله

فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اي ليفضم الى

مناسبها للزال وزنا مناسبها له عدلا فيحصل البناء

وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا توجب البناء والا

لبني كلام وسحاب وانما عنى بناءها على تحصل الكسر اللازم

بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة للامالة المطلوبة

المسببة ولان الراء تقبل لكونه حرفا مكررا والتقيل

الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله لهذا ليف

ذكر بقطام ههنا ليس محله وكان ذكر هطرادا

وفيه اشارة الى ان التقدير العدل في غير المنصرف قد
يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون حمل في فيه
وصف غير المنصرف قال الوصف الاتي واحد تقديره
تحقيقا قوله يكون الاسم والافسره بما بالدال لانه
هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم يعين
الا بعض الصفات التي اخذت منها وفيه نظر لان
الاوصاف الماخوذة من صفات منسية الى معينة انما
على ذات مبهمة لم يعين الا بعض الصفات التي
اخذت منها بل يدل على تلك الذوات المعينة
فان الفياض الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة
الماء يدل على ذات كثيرة الماء الكثرة الماء
فانه يتعين وكذلك المضعف يدل على ذات معينة
متصفة بالكثارة مع انه وصف مثلا ادرع مصراع
جمع دارع يدل على ادرع متصفة بالكثارة مع انه وصف
ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل
الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما
اولم احد الا والله فالاولى ان يقال كون الاسم

دال

والاعلام ذات مبهمة لم يتعين الا بعض الصفات
الماخوذة منها او بما قيس اليه ذلك البعض ان
قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع صرفه
بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم
حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت
هذه الدلالة القرينة على التعيم قوله وشرطه
قوله للوضي لرضية فانه في معرض الزوال فكانه
لم يثبت والسبب الرافع لاصل بعد ههنا العرف
لا يكون الا يكون راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم
لي الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدفوع لجواز
ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبول
التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية
على اربع كما هي طارية على بعل لان اربعة للمذكر وارباع
للمونث والمذكر مقدم الرتبة على المونث فليس شيء
لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في بعل
بسبب التزامهم غروضها تاريخه عن الوزن بتخفيف

دليل ان يقال ان قول التاء
من بنية ما هو الاسم بتصحف
التاء وفيه فانه لا يقول
بالوزن

يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاول خارجا
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وفيه
ايضا شيئ ما قبل من ان العارض مقبول تاء التانيث
وهذه ليست لتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة
رجال او زيدين باعتبار الجماعة انثى والتذكير
مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويويده قاله
انقلاب الفا، ما نع الوقف وعدم انصراف نحو اربعة
نصف ثمانية وقال المصنف ان التاء الداخلة للعدد لان على
يدل عليه لفظها هي الداخلة قياسا في الغير
كذلك قاله شرط ان يكون الاولى ان يقول ايضا
وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كما تم وكانه
تركه لانه يعلم مما بعد قال قدس سره في الكافية
واذا كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة
عليه انتفى اى لتفرع الدلالات انتفت المغير
في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع
اصلا لان الاصل ما يبتنى عليه شيئ واذا كان الوضع
اصلا والدلالة فرعا لم صح نسبة الدلالة اليه

بقي

بقي تنبيهان احدهما ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال
الظرف على المظروف ولكن ان تقدم مضافا
والتقدير في زمان الاصل تا فلا تضره الفا
للتفريع قوله ومعنى الغلبة اى معنى غلبة الاسمية
اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده
الخ او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على
معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي الى
ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء
المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال على
المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه
وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غيره ذلك
الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتبار من في المفهوم
قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي
عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد
بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالفة
للغة قال في الصراح اسود مار بزرگ سياه وارقم
مار بنيه وقالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد

لما فيه من الدلالة فالاولى ان يقال ان يصدر
بتعيين الذات وللمدخل في ذلك لتقييده
بصفة قوله فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب
العلم والدائم للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا
يغني احدهما عن الاخر وذلك اشارة الى
ما ذكر من مجموع الاصلين المرتب احدهما على
الاخر لا على الاصل الاول ليصح عطف المتبع
على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع
المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع
الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على
ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف
على صرف بلا اشكال فتذهب الصرف الى
الكل لانه صفة لمجرده قوله والمتبع اسود الى
حرف اسود او المتبع اسود من الصرف قوله منع
اي ما يزيد عليه اشتقاقه من الجدل المحكم
بافتل قوله للطائر قالوا هو السنونو وهو طائر
اخضر يخالطه قليلا حمرة يعول عليه كما في قال

في الصراح اجيل نام مرغي كه اورا بقالان بزار ميدوس
لاشتقاقه من الخال لخال نقطه سياه كه بر اندام باشد
ونسان خيلان جماعة قوله لانه الاصل ولا
في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني
فلان المستعمل لم تقصد تلك الالفاظ الا انواعا
مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وحال وان
كانت في انفسها متصفة تلك الاوصاف قوله
التانيث بالتاء فقط او بها وبالالف زايدة في آخر الاسم نحو حبلى
ما قبلها تقلب في الوقف ما فقياسها ليست للتا
لاصفار القيدين الاخيرين قطعا بل هي بدل من
اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مؤنث
كانت كهند قال السيد قدس سره يحتمل انها مصروفة
على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها مصروفة
عندك لان الف، الملفوظة فيها ليست متضمنة للتانيث
فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تا اخرى يعلم
ادغام لعهدة في كلامهم تقدير التا ام الف، الملفوظة
والالم يكن متضمنة لو خلافه لاشتراط لزوم الالف

قوله بغير التاء الخ بعد عالم يكن لازما للعلمية لان التاء في الاصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون حينئذ لازمة للكلمة فتجوز لكن لم يغير واضعه للزوم لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها بضرورة او في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى للضرورة الشعرية المنادى للهرب عن التقاء ما هو كالجزء الموقوع في آخر الاعلام التي ليست من الكلمة العربية وربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل وجبرئيل وجبران وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعجب به ما ثبت فيها نهايته اعلما فالمراد بالاعلام اعلام التي هي من كلمهم قال والتانيث المقدر اي ما يكون تاؤه مقدرة وللاجمال بتقدير الالف للزومها فقوله

اسكانك تلك الكلمة او صفة كجارة وحسنة وتدبير علما بخلاف امد وآخر يكون لازما للكلمة

وجبريل

الى كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من اللفظ وشرط العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستفاد من قوله او توسط اي بالفعل قدر او لم يقدر فهو شرط الاوسط تحركه الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا التقدير يوجب عدم تاثير كل من العلمية والتانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث اولان المزاج اي التقوية هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لان الدليل البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله على البلدتين اشار بقوله البلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان الاسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة قد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثل المقبرة وقد يعتبر كل منها فيجوز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل تانيثا وتذكيرا بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها او ممتنع كلها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز فاك

الشارح

فشرط الزيادة على الثلثة وهنا شروط تركها احدها
ان لا تكون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث
الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر فحرف كرباب
بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمي به مذكر انصرف وكذا
حائض فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل
في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صفة
للمذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه مجازيا بتاويل
غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم
لجواز تاويل بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعمال لم
بحسب مبناه الخشبي في المذكر ثم ان تساوى استعمال مذكرا
او مؤنثا ذى الصرف ومنعه وان غلب استعمال
مؤنثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مؤنثا
فمنع الصرف واجب السرى اشتراط الاولين ان
التانيث المذكور في الاول بتسمية طارية وفي الثاني
بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرا
وما عرض فلم يبق التانيث والسرى في اشتراط الثالث
ان الحكم للغالب وما ذكر مما ينظهر وجه ترك الشروط

قوله لان

لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا
الخمس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
في الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضعها اخر
في كلامهم فوق الثلثة وخبة ان كانت بمعنى الجماعة
فمحذوفة اللام واصلها بشبي وان كانت بمعنى
وسط الحوض فمحذوفة العين اصلها ثوب قوله

الى التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف
المعرفة او ان يعتبر الحيثية اى المعرفة من حيث
انها معرفة قوله ان يكون علمية قيل لم تجعل شرطها
علمية لان المراد بالمعرفة التعريف كما اراد في قوله
التانيث بالتاء شرط العلمية علمية ما فيه التانيث مع
قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام
ان قلت لم لم يات باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لان
التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة
قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة
فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف
الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية

قوله لان الزيادة قوله والعجمة

قارئ الصراح ان شبه الكاف بمعنى
جماعة نحمد وقته العين والكاف
بمعنى وسط الحوض فمحذوف
القلم في القاموس
عكس وحكى ابو
الاخير ا

وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما في التعريف

قوله ان يكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة
فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف
الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية

فيه حصول بجزء في الكل لا حصول الصفة
في موصوف قيد العلمية بجزء
مفهوم العلم والكلام فيما صدق
عليه العلم والكلام هنا

بخلاف البواقي فان تحققها معتبر للتحقق العلمية

قوله بعمل غير المنصرف منصرفا اوفي حكم المنصرف

قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على

ان السبب الآخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية

او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام

المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله واما جعل المعرفة

سببا قيل هذا اجري في قوله ومافيه مؤثرة علي

اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة العام

من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف

مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او بشبوته في

العلم راجع الي ان المؤثر هو العلمية واما الاختلاف

في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير

قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان

الفرعية المقابل التنكير و التعريف يذكر في مقابلة

التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما

وضعه غير العرب لغير قوله كان في العجم اسم جنس

بمعنى الجبد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة

القراء اسمى به نافع راوية عيسى واما جعلت

شرطا آه تحقيق الاثر الطاف الشيخ الرضي وهو ان

العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف

كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي مانعة

للام او الاضافة فا[illegible] معها جاز ان يمتنع

منها لما قبلها ايضا عن التنوين رعاية لحق العجمة

حين امكنت فتح الكسر التنوين على ما هو عادة

وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما

يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري كالغير بل

حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وباء النسبة

وتحقق ما يستحق فيه بحذف بعض الحروف وقلب

بعضها نحو جرجان و آذربيجان في كركان و آذر

بايكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب

اولا مع العلمية قبل اللام و الاضافة واذا لا

مانع يقبل التنوين وايضا مع الكسر كما يقبل

سائر التصرفات قال وعكس الاوسط ذهب

سيبويه واكثر النحاة اي ان الشرط الثاني

العرب وقوعها كذلك لا يقتضي ان لا تصرف فيها القرد ثم يتغاير كلامهم

بدل يستثقل

الزيادة على الثلثة ولا اعتبار بتحرك الاوسط
لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على
الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وقد اختار
المعة ذهب الزمخشري الى ان توجها كهند وكانه
قاس البجة على التانيث المعنوي او غره تحتم
منع ماه وجور ولا يخفى اندفاعه بما يذكره الشارح
قدس سره قال الشيخ الرضي ماذهب اليه ليس بشئ
اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من كلامهم
قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية
قاله وشتر قيل يجوز ان يكف امتناع صرفها
تاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا
ولا يرجع اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال
فلو مثل بلمك اسم ابي نوح النبي عليه السلام كان
اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده
مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح
على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف للاصل

هذا

هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف
شتر ولان انصراف نوح جلي حمالا ينبغي ان ينازع
فيها بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة
قاله الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من
حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد الى
جمع يقوم مقام سببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرط
بما ذكره قدس سره قاله صيغة منتهى الجموع منتهى
مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها
جمع التكسير يعني ان تلك الصيغة من حيث انها
هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء
على انه كصورة غير قابل للتكسير نحو وزن فعال
قابل للتكسير ولذا يجمع على احمر قوله وبعد الالف حرفان
اولها مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض
بحماري وكالات قوله لانها جمعت في بعض
الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل
للعلية المستفادة من قوله ولهذا قوله
ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتقر لازمة

حادم

فيصح ان يرفع اصلا هو الصرف قال بغيرها البناء
للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلاها ء
بلا الابهاء كانى قولك كنت بغير مال فان المعنى
كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بغير فان المعنى
كنت بلا مال لانك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر
لشرطا او صفته لقوله صيغة قوله منقلبة عن الف التانيث
الخ فعلى الاول يكون قوله بغيرها مفيدا لحال الوقف وعلى
الثاني يكون مفيدا لخلافة قوله جمع فارة لفارة
كما قيل لان فاعلا ان كان صفة لا يجمع على فواعل وهو
قال قدس سره في الحاشية الفارة الحاذق ويقال
للبغل والحمار فارة بين الفرهة ويقال للفرس
جواد انثى الحاذق مذكر بركب ويقال للفرس الرائع
ايضا قوله لانها لو كانت مع ها كانت على زنة المفردات
ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن
بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في
تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في
وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استقلال

اشاعث

اشاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما تكون
لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة
في اشاعث للمنسوب الى اشعث لانها بدل عن ياء النسبة
بخلاف ما اذا كانت لل اعجمي كجوارب في جمع
جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا ينفي
الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج مثل
مدائني بزيادة ياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد
يخرج كونه اسميا مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد
بخلاف لا يصح الا مقابلة المفرد معه بخلاف فرازنة
فانه جمع محض لا يصح الا مقابلة الجمع المفرد معه
بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا مقابلة
الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان هو رتب قال
واما فرازنة فمنصرف قيل ليس اما للتفصيل بين
التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان
يقف الاستيناف لعدم سبق اجمال وان لم يقل
فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار
اسميته وان المراد اللفظ وهذا هو الظ

ان المراد نحو فرازنة ص

المنصرف

لايقع فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث
فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة
المسمى مع انه يجوز بل الان لايكون منونا قال وحضاجر
علما للضبع ليس منصوبا بالغنى لان المنصوب به لايخلو
عن مدح او ذم او ترحم ولايستقيم ههنا شئ
من تلك المعاني بل هو منصوب على الحال من المستتر في
غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا
كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز
في لا من تقدم معمول المدخول وزيادة لا ههنا
على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام
ان امتناع صرفه غير مخصوص بجعل العلمية وليس كذلك
لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي التنبيه على ما ذكر
على انه خبر محذوف وينبغي ان يكون الجملة الاخيرة
لاحالية ليخلوا الكلام عن الايهام قوله بل للجمعية
الاصلية وان كانت منافية للعلمية كالوصف
لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم
اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية

غير منافية

اول ما يخلو

بسم الله الرحمن الرحيم

فيما عطف

ذالك

العلمية

غير منافية للجمعية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم
يان بشئ لان نوع الابهام منافيا للعلمية لازم
لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم
لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة من معنى
الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى
الوصفي فيه كما اذا سمي شخص ذا حمرة بالاحمر قال
قدس سره في الحاشية الضبع يقع على انثى والضبعان
هي للمذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى
قال في الصراح حضاجر كقناعر والضبع كقفار
والضبعان بالكسر كقفار بضم ضبعانه ماده وهذا
يوفق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله
والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز
ان يكون مثل احمر علما او نكرة قال قدس سره في الحاشية
فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع
لان الجنس هو الضبع انتهى هذا التاويل ناء على تسليم
تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله لئلا يتوهم
ان الجمعية كالوصف والا لكان اعتبار الجمعية

لامكان

هذا

المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال
الاكثر قال عجي خبر محذوف قال جعل على موازنة
دخيل والدخيل يميل الى المجانس والعالم يمنع من
الصرف آخر المعرب تحقيقا حملا على موازنة من افعل كما ذهب سيبويه
علما ان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب
والجرو لكنه من قبيله حكما آخر اعتذارا عن انه
لم يجد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر
عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال
المصنف شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما شبهه
جمع وقد يقال بعضهم بذلك تقديرا الى قدر
تقديرا فكانه سمي كل قطعة من السراويل
هذه عبارة السيد قدس سره وانما قال كانه لان
السروال لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل
جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد مفروضا وانما
لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد ممتنعا
لان السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون
السروالة بهذا المعنى مفردا له والتأمل ان يقول ان

سراويل

آخر عبارة سعد قدس سره والقصاح وقد يخفف كذا في القصاح

تأمل

الجمع

سراويل منقول من معنى الجمع الى هذا الجنس ولم يلاحظ
فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه
من معنى الاقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد
في الاجناس لم يجئ نعم الرجل جاء في الاشخاص كما ذكر
سيبويه بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع وبان
المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم ذلك
الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع شرذمة وهي
القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد

ان قطاع الازار

الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح
الاجراء صح الاطلاق م م

ليس باب اطلاق واذا صرف ولما كان عدم الصرف
غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا موقع
وفي الثاني واقعا موقع ان لكن كلمة فلا اشكال
بالتعرض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان اختلاف جنس الاشكال
بهذا المعنى لا ينافي في اثبات الاشكال من وجه آخر هو
ان سراويل اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصاريع
لانه يوازن مفردا كما يصرف فرازنة لانه يوازن فراعنة
ويمكن ان يدفع بان سراويل مفردا عجمي ولا اعتبار
لموازنة الاعجمي او بالندور او بتقدير الجمع في سراويل

فلا ينصرف (وجود)

مطلقا حرف اولم يعرف وذلك لاختصاص هذا الوزن
بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر
الى وقوعه على الواحد حرفه اى كل جمع منقوص
وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم الفاعل
واعلم مصغرا على لا مقصورا على فان الالف فيه
ثابت لفظا في حالتي الرفع والجر اشارة الى
انها منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة
المستفادة من الكاف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة ولان الاعلال سببه قوي وهو
الاستثقال المحسوس ولمنع الصرف سبب ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة على وزن سلام
فصار مثل موازنة المشبهة بالمكرهة وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم منه ان جعله
غير منصرف بجعل الاعلال مقدما على منع الصرف لو كان
مقدما على الاعلال مقدما على منع الصرف لوكان مقدما
على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر والقول بان
الفتح في حكم الكسر لانه بقياء بعيد لكن من قال ان

التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من
كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده
واصل جواري جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف
ثم جواري يحذف فيها واثبات الحركة يخفق الثقل
بحذف الياء لالتقاء ساكنين وفي لغة بعض
العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق
ولو كان عبد الله مولى موالية بهجوته
ولكن عبد الله مولى موالي يجوز ان يجعل الياء
للمتكلم والاصل موالي بالتشديد الياء اخذفت
الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى
ما فيه من المبالغة في الهجو وهو مبرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب
الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد
في الاسماء وهو المعرفة ههنا لا مطلق التركيب
فصح التعريف جمعا ومنعا لا يقال فاذن لا حاجة
الى اشتراط العلمية لان المركب المجهول كذلك
يكون الاعلما لانا لانسلم الحصر لجواز ان ينقل الا

ثم جواز يحذف حركة الاستثقال
ثم جواز عوض التنوين عن الحركة

سواء كان التنوين عوضا من
الياء او من الحركة وعلى ان
يكون كذلك لا يمنع الصرف ثم
انظر مقابلا

الى معنى جنس او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى
معنى جنسي كما اذا انكر ذلك العلم ولو سلم فتقول العلمية
شرط التحقق وثبوته لتأخيره من غير عرضية غير
ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب
من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا
الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر
اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب
ان يعد سببا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب
من الفعلين لم يحتج الى نفيه من وجه فان قلنا
من الزوال والانحلال او لتحقق سبب آخر
حتى يترتب اثر المنع فيحصل الرقوة الى
اللزوم واما لا يكون باضافة والاسناد
الباء للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب
ملابسا بهيئة الاضافة والاسناد وذلك
لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها
انما باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول
اليه فلا يصح اعتبار منع مرفها باعتبار وضعها العلم

لاشتراطه

تخلف التركيب عن
ان يناسب اسنادا

لانتفاء اعتبار حكمه لان الاضافة آه اولان تأثيره
انما في الجزء الاول وهو سبط لما عرفت وانما في الجزء الثاني
فلا تأثير بعلبك وهو ايضا باطل لانه منقول بالاعراب
الحكاية فكيف تؤثر في المضاف اليه اي اذا كان
يلحق شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما
يفاده سيبويه مادة واحدة حكما كان المركب الاضافي
او حكم كلمة واحدة من تشبيه المبنية عند جماعة منهم
المصنف ومن تشبيه المعربات المحكية عند جمع والاصح
ان يحكم بعدم انظرانه وان لم يظهر اثره لفظا كانه الكتف
انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما سيفرد
العطف بالعطف لما لا يقتضيه بحسب الاصل ومن اجاز الفصل
وذاذهب بعضهم الى ان كم خبرية عشر على معرب غير مبني
من ههنا يصلح جوابا آخر هو ان المصنف منع العدد
من غير ان يقصد بمميزه نقل عن مركب مستعمل في معنى ثم نقل
على علم الرجال الالف والنون تميل المراد بعلم
وذلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله الخ فانا آه
لانها من الحروف الزوائد بالنقل ثم جعل لفظ النون الاضافة

فرعه كان يجوز ان يكون فرعين كما جاز ان يكون فرعا حسنا ومنع
ح لمضارعتها لالف التانيث في منع دخول تاء التانيث
لما كان منع صرفها دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه
ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر كثيرة
الزنين صدر اكسكران وحمراء وكون الزائدتين في نحو
سكران مختصا بالمذكر كما ان الزائدتين في حمراء مختصتين
بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك لا يرد عليها منع صرفها
للاترى الى صرف نحو سكران مع تحقق تلك الوجوه ومنع حمراء
وعثمان مع عدمها مزيدتين فرعيتها للمزيد عليه لا يظهر
على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التا الا ان يقال وجهه
ان المجرد عن التا اصل لما زيد عليه التا والاصالة مانعة في الفرعية
التي توثر ان بسببها والمانع بتهما الالف التانيث اي
في منع دخول تاء التانيث ان قلت لابد في السبب من فرعية
ولا فرعية على هذا المذهب قلت السبب اما المشابهة او المشبه به
فان كان الاول فهو فرع الطرفين وهو ظ وان كان الثاني
فهو فرع لما زيد لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة مع

المشبه

المشبه من عدا المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية
مغايرة لفرعية المشبه به والراجح هو القول الثاني ح
اشترط الطائفة الاولى انتفاء التاء غالبا لان الاسم الشامل
والاسم المقابل للكنية والتابع للمهمل والمقابل
للظرف اللازم الظرفية واراد الغير باعتبار انهما سببا
واحدا او جموع وتثنية الغير نظرا الى كل واحد منهما
في نفسها او شرط ذلك الاسم فيه انه يخالف الشروط
السابقة لكن يخلو عن لزوم تاءين اعتباري الوحدة
والتعدد وكان التوجيه الاول بشرط العلمية منهم من
قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق
للمشبه به لا سبب لانها كالف التانيث يقومان مقام
علتين او يمتنع التا او ليتحقق سبب آخر كما عرفت
في التركيب كعمران وسلمان وعثمن فقد جاء في الاسم
حركات التاء وفي الفتحة الكسر التاء وجاء فتحها وضمها
ايضا لكن المؤنث مع التاء او كانا في صفة فيه
عطف با وعلى كلا مابين مختلفين وليس على شرط قبل الكوب
الواو بدل او لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة

فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا
بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم
الا ان يقال ان التاء تثبت بالقياس لا يضر ولا يكفي وبذلك
لما كان المراد بهذا ان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان
لا ينون ولا يكسر ضا الا لمشاكلة المسمى وهو كون الاسم
على وزن يختص او زان الفعل سواء كان لزيادة نسبة
الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمول على
النسبة لا على زيادة النسبة والام يحتج الى قوله شرطه ولك
ان تحمل عليها او تحمل قوله شرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط
لان السببية ليست الا للذرعية ولا فرعية الا فيما لزيادة
اختصاص بالفعل بالفعل اه في اكثر نسخ المتن بدون الضمير
راجع الى الفعل وضمير يختص راجع الى الوزن او العكس وهذا
اغرب كما هو المشهود وكذلك يقدر في نظائر المالا يصرف
وخصم من خضم الشيء اكله بمجمع فمه وشلم علما عجميا
بالعبرانية لموضع بالشام يقم هو بيت المقدس وضارب
على البناء للمفعول وزن فعل مجموعا من الخواص لم يات في
اسماء الاجناس الا ذئبل لدويبة وقيل ان العرب قد

يجاب بان التردد ليس باعتبار نفس الطبيعة
باعتبار فردها وفردها ما لا يكون الا في احدهما
يمكن ان يجاب عنه بان او للتنويع لانه متى كان
من فعلى اه هذا عند الاكثرين وجود بعضهم احتمالها
وحكموا بالانصراف قد انادبهم ان وجود فعلى ليس
مقصودا بالذات بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول
عنه الى ما ليس لمطلوب غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب
قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد
اشار المتم الى ضعفه بقوله ان قلت اذا كان المطلوب
من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب
عندهم انتفاء صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا العدول
المطلوب عندهم انتفاء من كد بني على دليل لفظي وانتفاء
المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى
لانه حينئذ خاصة لله تعالى قبل ان يقول اختصاصه
به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع
كان له مؤنث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل
في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلا

نعم الزيد

ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقول لبيد عليه
السلام انه تعالى نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان يكون نقلوه
من ديل يعني أسرع وما دل على القبيلة فيجوز ان يكون
منقولا عنه وثمن دال بمعنى شيء مخصوص والتغير
للدلالة على العلمية كما قيل في ثمس شمس بالضم واما الوعل
لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذان ولم
يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة وذهب يونس الى
ان وزن المشترك بين القبيلتين يؤنث وذهب عيسى
الى ان تانيثه اذا كان منقولا عن الفعل كقولهم انا ابن
جلا وطلاع الثنايا فلولا ذلك لذكر جلا ويرد بانه
ان كان علما فحكمه مع الضمير وهو لا يغير وان لم يكن علما فهو
صفة مقدرة اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او
كشف الامور او يكون انما لم يقل بدله او يغلب كما
قاله الفراء لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا لانه
غالب في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم وعالم
وسائم اسم شجر اسعد وكان في اثبات الغلبة زيادة
مؤنة لا يحتاج في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة

لانا

لانا نقول لعلهم لم يجدوا فيه ما يحتاج به عن ذلك المحذور
ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة
اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته وزيادة تلك الخصوص
اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك
الحروف قياسية في جميع الافعال المقترنة بضارت
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا
بالفعل او يكون غير مختص خصه بالترجيح المقابلة
لعلة وجهان الشق الاول اولى بالتاثير والمطابقة
لان لمنع المانع والنسبة بين الشقين عموم من وجه كافترقهما
في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج
بعلة ما مجهولا وامرا فلا يقدح في كون استخرج مختصا
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا بالنقل من
الفعل واسترق اجمى خبر باعد وتوعد وافتعل
الفعل اى اول وزن الفعل اه لما كان المراد من
وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير
الى الوزن والى الموزون وكما هو المقصود زيادة
حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة في لان الصفة ينسب

الى موصوفها بنى وهو شائع وكذا على الثانى لان النسبة
بين قوله اول وبين الحرف الزائد العموم من وجه
يصح نسبة العام الى الخاص بنى وبالعكس او كان المراد
موضع اوله من حروف اين لو عرف لك الحرف لم يضر
كفراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو
تصرف فى الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع
او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان
كما اذا سميت بفعل محذوف العين او اللام كاجل الجزم او
الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او فى
الجارى مجراه لا يكون فى الاسماء فتقول فى بقل من لم يعله
واخش اسمين جاريقول واخشى قوله غير قابل اى حاله
كون اه حال من الضمير او له وانما لم يجعله شرطا للشق الاول
لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا ولو قال غير
قابل للتاء كان اوفق غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض
باسود اذ قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء وبمنع
امتناع احمر وانصرف يعمل قيل فى حال وجود الشرط علة
لشروط نظرا لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب كما الشرط

قد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع
احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم
المذكور بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية
المحضة عند الجمهور خلافا للجماعة حيث قالوا تاثير علية
الاسم الذى فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب
فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة
واحد من الجماعة اى بمفهوم صالح لان يراد به الواحد
من الجماعة فان اريد به المسمى بزيد والعالم يصح
الحاق صيغد بآخر لا نكرة لما تبين اى لما تبين ظهر
بالالتزام استثناء مما بقى فالاستثناء الاول
اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء فى امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثانى استثناء
من المقيد ونظيره لك ما يقال فى توجيه ظرفين من
جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ومن
جعل المصنف له العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله
ما هى شرط غير لكان اظهر لكان اخصر عبارة و

لعل النكتة في التفصيل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف
والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب كما في عمر واحمد
اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم
يوضع العلم كعمر ومع وزن الفعل سواء كان العلم
غير منصرف قبل العلمية كاحمد او لا كاصبغ ويزيد واختلفوا
في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية
كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان
العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب بعضهم جماعة
الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي والتحاقه بالغير
الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق وما اخي
وجمع واخواته اعلاما فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا
للعدل الاصلي ومنصرف عند الكوفيين . وهما
متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة
تنقضت بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان
العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد
يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالها
بمنع الصرف قبل ورودها على وزان مخصوص

مثنى وثلاث ورباع وأخر وسحر وامس عندتميم و
قطام ايضا عندهم اى لا يوجد شئ من الامر الدائر
بين الثلاثة المستثنى منه ليس بسبب للمنع مطلقا لعدم صحة
الحكم والا السبب الذى هو احد الامرين اللذين ذكرا مستثنا
الشئ من نفسه بل منهما موجودا بين مجموع السببين
واحدهما او منهما مساويا له اعنى بالعلمية
مؤثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان معتبرا
في احدهما لكن اهم منه بحسب المقصود وهذا القدر كاف
في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد لم يبق فيه
سبب وان كان الاربعة مجتمعة كما في آذربيجان
وايضا قد عرفت به يندفع النقض باحمر على وزن افعل
حيث قيل انه معدول عما كان محلى اللام او الاضافة
او من قوله والما كان قول التلميذ اظهر اراه يعدان يجعل
الاخفش فاعلا اذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه اصلا مع انه
مناف للقاعدة المحققة عنده واتباع نصبه اعتبارا
بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية
او كونه بدل الاشتمال بعيد في شأحمر عملا خالفا من احمر

لانه مفعول للمماثلة وكذلك افعل التفضيل وكذلك
ثلث لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء
واذا لا يعمل افعل التفضيل الا مجردا او اضيف فعلاء
حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كاكلكل
اعتبارا بجواز ان يكون مصدرا لخالف لان ذلك الاعتبار
نوع مخالفة لاجل اعتباره الوصفية الاصلية
بمعنى انه المعدوم يجعل كالثابت وفيه عجب آه
ان قيل جاز اعتبار ستمتر من الوصفية في العلم كما اذا
سميت باحمر ثم فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع
اعلام المنقولة غيرها وضعت له لغة ولذلك تراها
مجردة عن المعنى الاصلي كزيد واما الاخفش فقال
الشيخ الرضي وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان الخلاف
في نحو احمر انما هي في مقتضى القياس واما السماع فهو على
منع الصرف وهذا القول اظهر لان المعدوم في كلام
لا يؤثر لما يلزم علة للمنفي لا للمنفي فان العلم المخصوص
والوصف للعموم يعني اراد بالتضاد التقابل بينهما بالعرض
ولم يرد التقابل بالذات كان العموم والخصوص في صفات

معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض
في حكم واحد اي في شان اثر واحد وتحصيله وهو منع صرف
لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع
صرف لفاظ وهو احد اي بالنوع وكاني منع صرف احمر
في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع قلنا تقدير احد
الضدين او بل يقول السيد في هذا المقام لا توهم اجتماع
المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم
والدلالة على الخصوص وهو ظرف لا بين العموم والخصوص كما حقق
في محلها وهو المدلول لا بين ارادة العموم والخصوص ان
جواز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس
المتقابل وذلك تقدير الكلام على وجه لا محال للشبهة فيه
وهو ان الوجود اللفظي باز اء الوجود العيني فكما هو لا
يكون في عالم اللفظ ما يوجد في عالم العين او لا يكون نسبة
في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد
بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا
في بادي النظر لان الضدين قد يوثران في امر واحد كالكيفيات
المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي لكنه

شبه به فان لزوم اجتماعهما في المقصور حالة تاثيرها
في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في المثنى اي باب غير
المنصرف يعني ان اللام للعهد اي بصورة الكسر يعني انه
اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا
تنوين من الباب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة
الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها
بالبناء اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص
كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما نعتان للمدلول
الاسم بخلاف البواقي وحيث وضعت اه قيل في ترجيح
عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه
وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل
للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في
حواج بيت معاقبة للتنوين المقدرة ان العلمية
تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية
اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن
كالصافنات قائمة في الحاشية الصافن من الخيل الذي
يقوم على ثلث قوائم اقام الرابع على طرف الحافر نقلا عن

الصحاح

الصحاح اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع
الجنس لا على فرده فعلى هذا التغير يكون جملة هو ما اشتمل
تنقطعة عن السابق وهو ما سرقت وقف الاسماء الغير
المركبة تذكر للتفصيل او مرفوع على انه ابتداء محذوف
الخبر او خبر محذوف المبتدء والتقدير المرفوعات هذه او
هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحمل على
على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال
والنواصب رفع ونصب وجر ونية تامل لان التعريف
انما يكون للجمعية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من
المرفوعات اي الى المرفوعات وقال لتوحيده وتذكيره
بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدء هو الخبر فيجوز
مطابقته له كما يجوز مطابقته للمجموع لم يات بشيء الا
ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واتحام صيغة
الجمع للاشارة الى تعدد الانواع او يقال ان الكلام محمول
على بيان الطرد على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان
الفتحة في المرفوع ليس الا باعتبار ما خلفه فاذا اخذ الماخذ
في تعريفه صار دورا قيل اخذ المعرف في تعريفه وبين يتنزل

عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور وكانه خالٍ عن الاشارة
الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المتاخ
بمقام التعريف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن
اوصافا له لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاعراب
ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة
فالمرفوع بالنسبة الى علامات الفاعل يكون ملابسا لها ملابسة
الكل لجزءه وتضمنه لها وملابسة المطرق على المطارق و
المراد بالاشتمال هو هذه الملابسة اذ معنى الرفع المحلي
انه في محل اه انظر الى العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية
ح لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم
لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية تستلزم لتوهم رفع له او الاعتبار
رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا
او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في
محله لكان الامر كذلك وكيف يختص الرفع بالفعل الباعث على
التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل
اللام للعهد كما ذكره آنفا اي عن المرفوع فان الكلام مبني

لا

لزوم ابتدائية القضائية وياتي عنه قوله ومنها المبتدأ
او ما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات
بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ
لانه جزء الجملة الفعلية وكانه لا يخفى بدون المسند وغيره
انه قد يحذف لكقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بدء ذلك
اي ذلك ويدفع بانه نادر وكانه لا ينسبخ بالعام وفيه
انه قد ينسبخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد
الحرف زائد التي هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع
للاسناد وكان عامله اقوى لانه موجود محسوس
بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمي معقول وقوة المؤثر
تقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدأ و
لا يعارضه ما ذكر في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد
فضيلة حاله فانه باق وكان ما عداه يصح ان يرد اليه
فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها
مقام كلها ولانه يحكم عليه بكل حكم وكانه يحكم عليه
بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال الا بالتفتن
حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل

اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او
تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية
محققة او مفروضة بقرينة ذكر التوابع بعدها كما
يخفى بعدها عن التعريف او شبهه او المشتق بها او
المشتمل او ما يشبهه في العمل او في الدلالة على الحدث
ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل العامل حقيقة
وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد
الامرين المستفاد من لفظ او لان الاسناد الى ضمير
شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه يترك الاسناد والفائدة
الاسناد بحسب الدلالة اللفظية لكان ذكر قوله قام لديغ
توهم الدخول والبيان المصنف في الشرح والمراد تقديمه
عليه وجوبا لانه المفيد الكامل والمراد بتقديم وجوب
لن عدل بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع
ويجب ان يكون المعرف والنوع من لوازم المعرف و
المعرف لزوم تقديم المفعول ان غرض المتكلم في تقديم زيد
على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها
وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها

قوم زيد

قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض فتقل عن الكلي فتبين جواز
التقديم فاستدل بانا لو جعلنا زيد في قام زيد فاعلا وجعلنا
الكلام مصمما على التقديم والتاخير لم يخل الى الافهام وتعين
محل المرجود اهول من اثبات المعدوم ولهذا قالوا
ليس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كلمة
لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواتها
اسناد اما قيد اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به
تعلق باسند وصفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا
من المجد حال ولا يخلو عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة
القيام بل الاسناد يكون كذلك على طريقة قيام الفعل
اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك و
على جهته اي على طريقته وطريقة وشكله وطريقة قيامه
به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او
لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر وا
اتصاف ذلك الامر به والتعيين منه ليس الا بصيغة
المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر
المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي

هو على طريقة القيام بثبوت شيء لما من ثبوتا ما يدل القيام
في المعنى ان في التغير فتعبيره بغير القيام ان قلت فعلى هذا
يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلت للقيام اقرار
بعضها بما لم يعطنا واحترز بهذا القيد عن مفعولا
ليس فاعله وانما كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان
مع الفعل المجهول كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر
فانهما ذهبا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين
وزيد قام ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما
قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وقيد انه لو كان
مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قام وقد علم
ان بلى هو في اللغة ما يبتنى عليه شيء وفي العرف الفاعلة
والمراد ما سبق ذكره ثم ان قلت انما آثر هذه العبارة على تلك
الاولى ان بلى مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق
قلنا لان في لفظ الاصل لما الى وجوب الفاعل للفعل
كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد الاولية
بل يبتنى عليه بعض الاحكام كما بينه بقوله فلذلك جاز ان
نقيد زيادة تشويق الى استماع الحكم الملقى في الفاعل

كذا الاصل فيما هو بمعناه ان تقرب من الفعل وتتقدم عليه ليس
بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله
الثاني وكذا الحال في المفعول به واسطة بالقياس الى المفعول
به واسطة اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الى اصل
الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي تقريبه من الفعل
وجعله لكن قد يمنع وله ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي
وجعله البعد او وجعله ونظير ذلك ما يقال ان الماء يطبعه
يقتضي البرودة لكن قد يمنع ذلك الاقتضاء لعارض
لذلك المنع ان بلى لم يقل ان بليه مع انه اخصر واشمل
لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكن في الذهن والاشارة الى ان الاصل في الفعل اليه
في هذا الحكم وشبه الفعل يحكى به لشدة احتياج الفعل
اليه لان النسبة الى الفاعل متمم لمدلول الفعل وطرف
النسبة الذي هو فاعل داخل في قوام النسبة ومتمم لها
ومتمم المتمم متمم فكما ان المتمم الهيئة لدلالتها على
النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالته على ما هو
في قوام النسبة كان في عداد جزئه يدل على ذلك دلالة

اية كان السابق دليله عليه دكالة لم ويدل ايضا تلك الدلالة
وضع اعراب الفعل بعد الفاء نحو فيغفران ويغفرون تضمين
فكذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الولي اصلا علة
لجواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني والفاء اما للتفريع
فيفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل
السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول
على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام وكما يخفى
ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور
لكنه لا يتوقف عليه لشهرته على التقدير تساويهما في المرتبة
يصح الاستدلال بالامتناع عليه لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد بمرتبة تقدم الشيء على مرتبة كون الشيء بحالة تقتضيه
للتقدم سواء كان تقدم بالفعل او لم يتقدم وهو في حكم
المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون
قيل وضع السبب موضع المسبب خلافا للاخفش ابن
جني لسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به
مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء
الفاعل ذينك لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه

على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك
وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قبل
تجويز اضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير
المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لولم
يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او المذكور وهو
قبيح وفيه ان تخلف القبيح احيانا من ان تخلف القبيح
احيانا من ان تخلف الممتنع مع ان مثل ما ذكره جار ههنا
لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب
الاشكال وقد يقال ان امثال الثاني يقتضي الغاء الاولى في
الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى جزى الله عنه الجلة
دعائية والمراد بالكلاب العاويات اناث الناس او
حقيقتها قال قم في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح
انتهى وتقع جملة انشائية وقعت على سبيل التفاؤل بان
الدعاء قد اجيب لفظا تميز اي اذا اتى لفظ الاعراب
في ضمن الاشتقاق فان اضمار الفعل متضمن لاضمار
جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما
في التمثيلات والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الاشتقاق

في ضمن ذكر المتقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من احد
المتقابلين الى الاخر فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص
تابع نحو ضربت موسى جبلي فان القرينة اتصال علامة
الفاعل بالفعل ومن القرائن الاعراب الظاهر تابع احدهما
واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى بعد
الاشتراط توسطها اه اي بعد الاتفاق الواقعة بينهما في صورة
التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم باستثنائه يعني ان المتقدم
الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذا لم يتوسط ولزم التباس
على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك
غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما الا
سيذكره ثم فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود رعاية
النظم الطبيعي ولقائل ان يقول التحرز عن الالتباس يقتضي
امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو ضرب عيسى موسى
بالاسمية التي يخل بالفهم فلنا فاة الاتصال الانفصال
اي للزوم خلاف المفروض مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره
مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان مشتركا عاما فلا كذلك ما

ضرب

ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يقل احد حتى يصح ان يكون
زيد مضروبا له لانها لو قدم المفعول على الفاعل لم يكن
ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم
فلانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى
بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه
فلكانه قد حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او اله الى ما ذهب اليه
الجماعة لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا
عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم
فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة اما عند اكثرهم
فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين
ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم ارادلنا
بادي الراي اي ما نريك مع متبعك احدا في حالة من الاحوال
الا الذين هم اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية
وقد رد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوه في بادي
الراي او بان الظرف مما يكفي رائحة من الفعل واذا
اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته او صفته ضمير المفعول
عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو

ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب
غلامها وجب تاخيره لم يقل وجب غلامه تقديما
المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل لقيام قرينة تعلم
فى الدلالة على ما هو المراد واللام للموقت لا للاجل كان ايام
القرينة مصححا باعث لان تقدير الجزاء وكان السائل
عالما بصدور الفعل جاهلا بخصوص من صدر عنه الفعل
فيسال عنه فالجواب المنطبق على السؤال تعيين الفاعل
لا ذكر المبتدا وحمل شئ عليه لانه هو المتضمن فى الجملة الاسمية
وكان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل لو بنى
بالفاعل كما بنى عند وضع المسند اليه بالجزئ وكان الاصل
غير متجدد فى الحكم وزيد قائم يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السؤال بمعنى ان الشيخ الرضى ان زيدا فى
المثال المفروض بتداء لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة
اسمية وكان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم
المسؤل عنه زيد مرفوع والاصل على زيد لان البكاء
يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال تقول عن العاقل
الرومى قد سمع ان زيدا ينادي بحذف حرف الجر

والجملة

والجملة الندائية سبعة ضمنت وذلك لان المناسب للمقام
ان يدعى ان الضائع والمختبط لما وقعا فى شدة
فتمة بسبب من ذلك يا زيد ناسب ان يبكى عليهما
دونك لانك فى رخاء ونعمة بقرينة السؤال
المقدر المدلول عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه بمنشاء
للالتباس والتردد وهو منشا السؤال فنزل السبب
منزلة المسبب لخصوصه اللام للاجل كما هو الظاهر
وح يراد بالخصوصة خصوصة غيره ويحتمل ان يكون
للموقت وح يحتمل خصوصة وخصوصة غيره
معلن بضائع وان لم يعتمد على شئ لان المجاز يكفيه
براءة الفعل لا يبكيه القدر لان هذا البكاء بكاء
فرقة لا بكاء الخصوصة مع انها ليست سببا قريبا
ومختبط ما تطيح كناية عن حال ماضية تقديرا لما مضى
بصورة الحال اذ الكلام الامر هايلا لاستمراره فى
الحال مع بقاء اثره والمختبط السائل من غير وسيلة
اى بوجه قلة وما بقتر حتى يقال اختبطنى فلان
واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا لتستطر

رخاء بالضم بالكسر ح

ورقها والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال
اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس
يجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل مارد وامرق ويقال
طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب كلواقح جمع
ملقحة من الالقاح آبستن كردن يقال رياح لواقح
اى للسحاب ولا يقال ملقحات ما مصدرية لانها
اكن من الموصولة بمعنى التى اهلكتها الطوائح من الاموال
ومما يتعلق بخبط تاك قدس سره فى الكاشية وتعلقه
بتكبيه المقدر مما ياباه سليقة الشواد لانه مما يبن سبب

صح

الياض

ما يلى

بين سبب الفراعة فناسب ان بين سبب الاخباط
ايضا انتهى ح ان تعليل النكاء باهلاك الطوائح يرد
مما لا يلائم لان علة النكاء ليلاكه باى سبب كان
وايضا الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا
لهلاكه اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر رفعه
الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع
فى النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدى
معناه قيل ان الدلالة على الثبوت بشرط ان يكون
خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير فى قوة ثبت المقدر
وذلك فيما بعد لو خاصة نحو لو ان ذات سوار لطمتنى
فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل
على وكيتمل ان يكون للتمنى وهذا مثل يضرب لمن نادى
فيمن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته انه
فجدت انما يقدر جملة لانا نعلم كتبة نائمة ونعم
غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية
واذا تنازع الفعلان من قبيلة تخاذنا
الثوب واقتصر على الفعل يجوز ان يراد

بالفعلين الى ملائ على طريقة تغلب الاكثر على الاقل
او الاصل على النوع في اكثر من فعلين كوقعا صليت
وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وآل
كما الاصل عند البصريين والاول يكون الاخير كالثاني والبواقي كالثاني عند الكوفيين
هو الاول والبواقي كالثاني
اقتصارا على اقل مراتب التنازع واوطاها
معمول الفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع
النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين
كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر اذ هو يستحقه قبل التنازع
او هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقودا
وهو موثر والاسم قابل والمانع مرتفع ومبنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه
بخصوصه او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم
ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما مطلقين الزيدان
مطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل
والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق بالتحقق
اولا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان
كل فيهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدأ التحقق

ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي الاباحة
من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل
منهما لتصور التنازع ولا يخفى ان مطلقا في حسبني
وحسبتهما مطلقين الزيدان منطلقا الا بالي عن توجهه
معمولا للفعل الثاني بل بالي عن ذلك تثنية المفعول الاول
والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من
حيث انه واقع في ذلك الموضع بالي عن توجهه معمولا لغير
ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما لانه بحرف لا يصح اضماره
الا في استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوه وفيه ان
الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي ثم لو كان بدل
انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان
الامر كذلك فالانسب ان يقال لا يمكن الاضمار الا بطريق
الاتصال قل ان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو
كجزئه والا ليس عاملا ولا جزءا له او الا بطريق الانفصال
فلا نرى صورة التنازع فيه وكل من الفريقين التزموا
اضمار احد المكلفين الا في المفعول لضرورة بحيث الى
تركه الا في فيه ولا يظهر الا في الاباء بحذف او اضمار

المخالف للتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان قد اقتضيا
في اقتضاء الرفع اما اذا كان قد اقتضيا فيضين فيضين الاضمار كقولك
ما ضرب الا انت وما اكرمت الا ابوك والاخفى ان عدم
صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم
ومراد المصنف بالتنازع انه لانه المناسب لما هو بصدده
وذلك لانه تخالف ما يقتضيه الاصل السابق على
راى البصرية وما حينئذ الى الاستثناء ويوافقه عبارة الكوفية
فيكون من تنازع الاصل الاسبق والمتاخر اقتضا المعمول
فلتتم البحث فلهذا اخصه بالاسم الظاهر ان قلت
حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المتصل فلا يذكر
تخصيص الظاهر قلت لعل المراد جواز القطع بالاضمار فيها
لكن لما لم يستقل الاربط بتقدير الحذف كان ينبغي ان يحذف
ولا يجاب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير
اطلاق الام واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم اما قال الشيخ الرضي يلزم
البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم
الا انا والا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم

هنا في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستقل الا كذلك
فقد يكون النظر بحسب اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى
انه بيان لاقسام التنازع وح يكون الجزاء قوله فان
اوجبت او المقدر الذي هو جاز اعمال كل منهما او فيختار
كما في بعض النسخ وليس هذا قسما ثالثا من التنازع ح
المذكور لانه تنازع في لفظ واحد كما يدل عليه افراد ضمير
وتنكيره اليه مختلفين حال والعامل فيه معنى فعلي
يتضمنه من الضمير المستتر في قوله فقد يكون ارجوعه الى
تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان
لان العامل تفسير الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا
زيد قائما في ان العامل فعل توهمي لقربه اي التركيب
الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي ورود
الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا
كان ينبغي ان يوتى بجواب الشرط عند اجتماع اداتي
الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتني
لاكرمنك قلت القرب يرجح عند تساوي مرتبتي القرب
والبعد وليس اداة القسم واداة الشرط في مرتبة لان

القسم الثاني في اقتضاء الصدر لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من
التفسير ان كان منحصرا في رفع الالتباس وازالة
الحيرة كما في غير الشان اي كان منحصرا في رفع الالتباس
وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل
الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا
فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك
فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين
ان يكون مرجعا فلا تزول الحيرة به فيفهم من جوز في العمدة
كما في غيره قالوا ان حذف الفاعل اقبح من الاضمار
قبل الذكر لانه قد جاز بعد ما يفسره في الجملة وان
لم يكن نصا فيه وللزوم التكرار بالذكر دون
من باب التكرار اظهار المفعول في نحو حسبني وحسبها
منطلقين الزيدان منطلق لاختلاف اللفظ
افرادا وتثنية دون الحذف ظرف لاضمرت
لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة
قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر

والفاعل

والفاعل في نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وفي نحو انتم
والبصريون حذفت بهم وهو فاعل عند سيبويه في نحو
اضربن واكرموا القوم بحذف الواو والياء في الاول
والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب
عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد
فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا وعن البواقي فبانها
من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف
في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف
في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المعتبر
في مثل ضرب واكرمت زيدا انه كالمذكور اللازم عدم
كون من باب التنازع لعدم اقتضاء المعمول وزيد وجود
الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاولى
ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا
فلانه في عداد المستثنى ونحو وما تزداد الا بزيدا قوم فهو
منهم واما نحو اسمع والبصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور
وبانه في ذي المنزل للزوم الجار وكون فعله في صورة
ما يستلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الفعل

والكسرة بعض الواو وتا افتعال الفاعل عن محذوف

جزمة مد الكل خلافا للكسائي اصله يخافوا قول

الاخفار قول الكسائي خلافا وجاز الجملة اعترضة

ذكرت لبيان قول الفراء روى عنه شريك الافيني

فيلزم توارد العاملين على معمول واحد وذلك غير جائز

وذلك لان العوامل المعنوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية

عندهم وهو رواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ

الرضي الرواية الصحيحة عنه بخلاف ما في المتن وهي

ما ذكره قدس سره ولكن ان يجعل موافقا للرواية الصحيحة

بان نقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به يمكن

معنى جاز انه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء

فانه لا يجوز بل يقول بما نقل عنه او بان نقول جاز عمل

الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز

ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك

ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء المتقدم عليه

عليه لانه لا يجوز حذف احد معمولي باب حسبت لان

مفعول به بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان

والعلم فلو حذف احد مفعوليه يلزم حذف بعض الكلمة جزاء

لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها

وان كان قليلا لان كلا منهما في الفاء مفعول برأسه نحو

قوله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما آتاهم

الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم

لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير افادة لان عدم

الاضمار مطلقا يجوز الاضمار قبل الذكر لا يقتضي عدم الاضمار

مطلقا يجوز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين

المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح على المذهب

المختار او الوجه المختار عند اتفاق الطائفتين وهما كان

الحذف واجبا حيث حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على

اعمال الثاني والاولى ان يحمل ما نحن فيه على اضمار الفعل

الاول يمنع مانع اي اضمرت في جميع الابواب

الا في باب التنازع وهو انه لو اضمر مفردا خلاف

المفعول الاول وتاويل المفعول الاول خلاف

بكلام احد بعيد ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ

الرضي جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال

الله تعالى فان كانت واحدة وقبل ان كن نساء فوق اثنتين
لكل اولاد فيجوز جمعي وجمعيتها ايا ما الزيدان فتطلق
وفي التنزيع كف للفرق البين بين الاصل والفرع
ولا يخفى انه لا ينفع التنازع آه مبني على ان تاويل
المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبا به
ما استدل آه لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان
يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على
الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف الضروري
انك ار الوزن لاذي بعيشة المعيشة زندگاني
وآنجه بان زندگاني كند والمراد هو هذا وقول
امرء القيس مرح باسم تيها على قوة الاستشهاد بضرورة
الجواب عنه وقوله كقوله بدل او بيان لقوله على تقدير
توجه كل من كقوله آه ان قلت هذا اذا كان لم اطلب
معطوفا على كقوله اما اذا كان مع الجملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الخ قلنا لا نجوز
الاول للزوم تقييد الجزاء ينتقض الشرط والا لا
خير ان للزوم حمل الكلام على انه كيد دون الجواب

التاسيس

صح ان

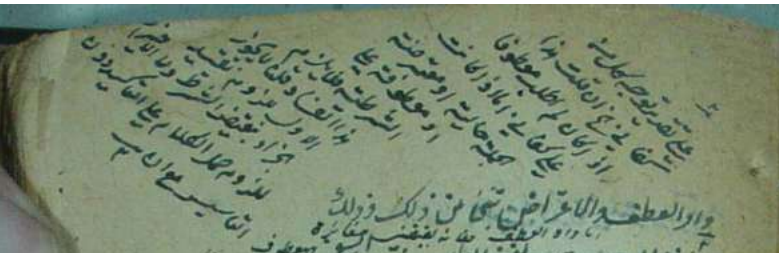

واو العطف والاعراض تعالى عن ذلك وذلك
لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي
الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الاخص
لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي ههنا الطلب
مطلقا لان الكفائية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب
البليغ لاستلزام عدم السعي وجعل نقيض
الشرط جزاء له وثبوت طلب المنافي لكل منهما
اما منافاته لعدم السعي فلما مر من ان المراد من السعي
الطلب واما منافاته لعدم الكفائية فلما يدل عليه مرح
الشرطية فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت
يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنها آه
قلنا لانا نمنع انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالية
او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل الكلام انه
لم يطلب في الزمان الماضي قليل من المال ولا كثير
لكنه يطلب في المال والازمنة الآتية المجد المؤثل والكرم
فمقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل
او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الآتية وبيان

ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم
انه طلب مجدا ما على ما في بعض الاوقات ومن شان
العاقل القناعة وعدم الاكتئاب على طلب ما فيه
فدفعه بقوله ولكنها اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش
في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت
الآتي وهو مؤيد بالمؤتل فالمناسب تقدير المجد المؤثل
لا تقدير المجد مطلق لشدة الاتصال بالفاعل
لمقامه قام الفاعل واشتراكهما معه في الاحكام

كل مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس
لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اتم للاشعار بالمراد
حذف فاعله بالمعنى المذكور للفاعل الحقيقي
فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل
بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف واقيم هو
الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله
مقامه فيلزم حلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
عن الضمير الى فعل اى الى الماضي المجرد
انه اراد بالعلم اشهر او صافه او اراد باشخص

ويجوز

تقدير مشطوف اى الى فعل ونحوها ولا يقع
اى لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان
الاسهب ان يقول لم يقع وان لا يخصص الحكم بالمفعول
الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع
في الاستعمال قوام الفاعل والمفعول الثاني
نقل ان المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا
لا امتناع في ان يكون المسند اليه امر مسند اليه شيء
آخر نعم لا يجوز ان يكون مسند اليه لذلك الامر
المفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطفه
المزدوج مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء
ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم من
الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل
فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة فرد
من جزئيا مهما مقام الفاعل بلا لام قيل بالام
ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه
الفاعل فلا يلزم مقامه وكذا المفعول معه لان
النصب فيه منسوب بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة

على العلية لايقال ينبغي ان لايقع الظرف الذي هو مكان فاعل
لان النصب فيه منسوب بالظرفية لانا نقول يجعل
الاسناد بالظرفية تبعا لنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش
بجواز اسناد القرينة بالعلية وقيل ان المفعول المطلق
موقع الفاعل لكونه جواب لم ولايقع السؤال بلم قبل
تمام الكلام ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب الشديد
والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور
بكم وتقابل ان يقال ايضا انه ليس جوابا عن
سؤال فيما عن الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك
لكان عمرو المقدر للمذكور في قولهم ان المفعول
له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب
السؤال عن اللمية فيما فعل لك لم ضربت فقلت
ضربت لاضرب التاديب ولتعين
خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين فافهم وفهموا
الى انه اولى لاستقلاله بالافادة الخ اقول في قوله
تع لو لا انزل عليه القرآن جملة واحدة اي
جمعا الجدلي ليفيد نجوما كما انزل يكون وتارة يكون

والكذلك

الى مع امكان تحقيق الكلام
او دوار بين الحقيقة والمجاز

وكذلك ينبغي الموضع على اضمار المصدر
بافاعل قبل بناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه
حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها
وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز فا محل على المعنى
الحقيقي متعين لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان
التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما هو
مجاز عقلي لا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما آل ان قلت
باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر
والمفعول به بالواسطة قلت النسبة الى الاخيرة ظاهرة
واما النسبة الى الاخيرة الاولين فلان هذا الفعل
لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل
له وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيهما
مع تاثير حتى يصح ان يقال كان متاثرين بها صح
واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان
قولك سير زيد سير شديد في قوة فعل سير شديدا
ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الاتية
الى سائر المفاعيل عند قيامه مقامه وهذا النقل لا يتصور

مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان النسبة
ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار
ان الدار مضروب فيها الا انها مقدرة بمجاز
هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول
فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة
ربط حقيقي لا مجازي يبقى هاهنا شيآن احدهما ان
ذكر ترتيب يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بحرف
اي المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو المتبوع
ان يتعين لقيام تمام الفاعل اذا وجد نحو ضرب
الجمعة مع ان الشرح بخلافه وثانيهما ان النسبة
سائر الفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في
تمام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد ذلك
نقلا اولا فائدة فيه والفاعل محل الفاعل
يجب ان يقوم تمامه محلها ولهذا لا يقع الزمان
والمكان والمبهمات تمام الفاعل لدلالة الفعل عليها
فعلى هذا وجب تقييد قوله فاما بجميع سواء باستند
تقييده بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلك
لان

لان الظرف وان كان معنى مفعول عند الشارح فلا ينظر
ح القول بالتشبيه وان لم يكن فالجميع سواء فتأمل
توقال والبواقي سواء لكان اخصر واظهر ان البواقي
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها
موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود
المفعول به واما المجهول حالها على تقدير عدمه فالمتعرض
لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح
بردّ من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء
فاراد التصريح بردّ من قال ان المفعول به اذا وجد
مع المفاعيل لم يتعين نحو اذا ضرب الخ اي
جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان
المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت
ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة مستثنا لان
يوقع مقام الفاعل محض لانه مفعول به قلنا ضرورة
انه لما كانت منافية بحال الفاعل امتنع ارتفاعه
ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى ان هذا

القيد مما يساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الا
ان مثل الجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها
موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء
على قوله وان لم يكن معنى لان فيه معنى الفائدة
لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول
من باب الحلت اولى جزءا ثانيه لانه وان كان
مفعولا الا علام فاعل للعلم واما عند عدم
الا ان قلت فيجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول
الثاني مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان
وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع
ذلك صالحا لان يكون مفعولا اول وهو اولى
بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والاشتباه
وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس ومن هذا يعلم
عطف على قوله فمنه الفاعل او من جملة المرفوع
بيان الحاصل المعنى لا ان من للتبعيض ويحتمل
ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده
على ما هو الاصل فيها اي في باب المبتدا والخبر

وهو ان

وهو ان يكون المبتدا مسندا اليه دون ما اذا كان
مسندا فانه مبتدا لصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن
قائم في اقائم ابوه زيد مبتدا لاحتمال ان يكون
خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدا خبر لان مع
فوقه كلام تام كالفاعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر
مسند اليه كما لكثيره كثير من النحاة واشتراكهما في الوصل
المعنوي وهو ان هنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
لاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه
وهو قيل اتى بصيغة الفصل الدلالة على الحصر

بان تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد اي اسناده
اليه او اسناد شيء اليه دون الحدين السابقين مع
ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده والا كما
اذا كان في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة
الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من
زعم ان المحكوم عليه مبتدا وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد
حصر المسند لا المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد الحصر
لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد قصره على المسند

كالفاعل

الى

اسم الفعل

اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو علم انها الاصل
الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف فيفيد
يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ
الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه تصحيحا للتعريف
ولا يخفى ان الحصر ليس للرد / الا اذا علم
ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان
يكون هذا القسم من المبتدأ صفة نحو ضارب في زيد ضارب
محمول على زيد / وتقدير الوقوع ولا وقوع ذلك
فيما يصح ومع اسم موضعه / نحو ان تصور واو كونه
عليهم او انذرتهم ام لم تنذرهم / المجرد قيل الصحيح
لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود لان المكان
الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك حضر ضيق
النشير / اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان
العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم
السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار
الجنس منفيا او باعتبار ان اصل العموم وان كان

اعم من

اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا القرينة المقام او
نقول بان العبارة ان حملت على العدول انوادت
عموم السلب فغيرظ القول واما الحد المنبي بقول اصلا رد
على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية توانح المبتدأ
واخر كتاب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بهما
بسبب وذلك لانها الذين لا يشتمل من العوامل اللفظية
الى خصوص النواسخ وكانه اراد بالعامل اللفظي ما
يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان اللفظ ان المؤثر
لفظا مؤثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد
كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان
قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان مبنيا
على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني
على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان
لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها
التوكيد اما اولا لدخول حد المبتدأ واما ثانيا على ان غير جامع
لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس
مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف

اسمها في

في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا
الوجه اسلم من تقدير الاسم لانه المراد به ان كان بالاسم
حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا
او لفظا يراد به نفسه كالجسق وضرب وزيد وان
كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور
والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير
عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور ايضا
التعبير عنه بالاسم مع تقادير بطه فان ربط يضرب الى زيد
ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اتيم مقامه الى زيد
بمعنى هو هو فتبقى امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم
الحكمي لفظ يعود واحد او يصح التعبير عنه بالاسم فتامل
فلا يصدق على يضرب زيد وكذا لا يصدق على
يضرب في زيد يضرب اي ما يوقع به الاسناد وقد
اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن له الفعل
بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء
ولك ان تقول المراد بالمسند اليه المبتدأ
بقرينة انهما كانا متلازمان كما اشار اليه بذكرهما في

العنوان

العنوان او تجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في
الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه
بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر المتوله به فافهم
والا لا حاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من
المبتدأ اذ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان
ضارب في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه
لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا
ان يقال ان الخبر هو المجموع قابلا لان اعراب ابوي الاول
على الجزء القابل لذلك اعراب او يقال المراد بالاسناد الى
المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه
كما في زيد قائم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا
لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة
ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق
على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد
الا بتجريد الاسم ان قيل ان التجريد عدمي فلا يورث فائدة
الاولى

ان يصير الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او
تقديرا الى اسناد اليه او اسناده الى شيء قبل العوامل
في كلام العرب علامات فتاخير المتكلم لا مؤخرات الوجود
انى من يجوز ان يكون مؤخرا بسند الى شيء
كما في القسم الثاني من المبتدا، وكما في الخبر او يسند
اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدا، وانما قال ذلك
ليخرج التجريد الذي يكون للقصد فمعنى الابتداء
عامل في المبتدا، والخبر لطلبهما على السواء
وقال الاخوان هو الوجه قوي عند الشيخ الرضي وضعاك
قولان آخران لكنه قدس سره لم يعتمد بهما لان
المبتدا، ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد
النقض بقولك المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار
في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان
تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه
ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي
دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي طاري والاعتبار
بالطاري دون المطرو عليه وبان الفعل محتاج الى

الاسم والاسم مستغن عن الفعل فاراد وافي الجملة الفعلية
منها تجميم الناقص بالكامل ومن ثم اشار بطلان
الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج
من شيء مشبه بالكان وجاز في داره زيد
اعلم ان في داره رجل اذ لا حد ان يناقش في
اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز
في داره فايم زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدا
ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد
الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا، وقد جاء في الكتاب
زوج المبيت وقد يكون المبتدا نكرة اذا عم يقل
يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر وعكسه مع
انه المناسب للاصل الذي قلده انفا لئلا يلزم الاخلال بالاشارة
بين الاصلين الاخيرين وهما تعريف المبتدا وتنكير الخبر
المذكورين من لفظ قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة
وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما حقه التاخير
ما على المبني عليه كما يلزم عند التفصيل والنكتة المهمة
القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف

الجنس مهم دون الحكم عليها لو كانت مستفادة من المنكر غير خاص
بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة لما كان التخصيص
منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول
اذا تخصصت بمثل وعبد يومن الخ لان لفظة ما ينبئ عن عدم
الانحصار يقال اشتريت اكلها واحتملا لها او نحو
وحيث وصف بالمومن تخصيص بالصفة التخصيص الوجودي
بالصفة صحيح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور
ففي كونه صحيحا مناقشة لانه لو كان صحيحا لزم صحة الابتداء
بالنكرة لصحة الابتداء بتفصيل وهو اعم حيوان ناطق
وبائع منه اعني جسما نميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص
بالصفة فمن اي باب اتى كباب الزوال اشتريت اكلها بالفعل والتخصيص
الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص
بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا
يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم منسأ ملهم من عموم تمرة خير من
جرادة لاحتمال خروج المحدود عنه ان قلت لو لم يوثر التعميم
بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم
وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين يعم سودان

بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما
فان العموم في كل رجل جاء من قبيل كل وعموم النكرة في المفروض انما
جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم فلنا الصفة جاءت
لتحقيق المعنى لا للتصحيح وان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص
عند المتكلم لانه يعلم كون احد في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص
عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص مستفاد في قولنا رجل في الدار
فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح فتعينت ان تخصصت
يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين لقطع الاحتمالات او تقليلها
فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان كان بجعل
من الجملة شيئا ليس بمراد فانه لا تعدد في جميع
الافراد في جميع الافراد حملا على هذا الوجه جاز فيها اذا اريد بالنكرة
نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد تمرة
خير من جرادة فان فيه يعني العموم لان الطبيعة المرئية تقتضي
التفضيل على الطبيعة الجرادة فيعم به الحكم كل فرد اولان فردا من
جنس اذا افضل على فرد آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بسبب
باعتبار الافراد التي في الجنس فيعم بالكلام اولان العبارة لما
لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد بجميع حدرا

امثال

مو

وفيما كان فيه هو القسم الاول فيه ان
الباب بهذه العناية تقديم المخصصات
على قوله تعت فلا نور محمد وفق غيره

المراد بالتعدد التعدد الاحتمالات
والا فتعدد الاجزاء حاصل

عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاختصاص في المقام المحظور
لتخصيصه بما يختص به الفعل لا يخفى ما فيه من التكلف
لانه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء اذ يستعمل في ما هو
ظاهر فاتاب الاسر يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير
كما قالوا في اما زيدا فضربت وما يختص به الفاعل قبل
ذكره فعلى تخصيص الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها يعني ان
السامع كما لا يتوقع عن اصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة
فلا يتوقع الغرض من الكلام كذلك لا يتوقع عن الاصغاء
اذا كان الحكم عليه نكرة بالافهام قد يكون
لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر فيقدر وصف
يجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول
ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير على ما هو المشهور
اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدا ولكنه
خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شائعا
قسمي المبتدا ولك ان تقول التخصص بالظرف لتسوغ قيل
لتخصيصه نسبة الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل ما
اذ ليس معنى ويل لك وعلى لك ان الويل الهلاك والدعاء عليك

لكن لعدم الفائدة بل مخافة الهلاك لك والقول بان
المراد بالويل دعا الشر اطلاق الاسم المسبب باسم السبب فيكون
التقدير دعائي الشر لك بعيد فالاولى ان يقال يعبر سلام
لرعاية اصل حين كان مصدر المنصوبا وانما اخر اجاز ربما ذهب الوهم الى اللغة
لام والا فبنا در ايا المراد اذ لو قدم الجار ربما ذهب الوهم الى اللغة
اذا اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون
بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك نسبت
من بحيث انه بمعنى سلمت قلت سلام عليك بمعنى
مصدره قولي سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اي
جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن بتخصيصه
بالمتكلم بل بالخاطب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى
لذكر عليك بعد استيفائي سلم معقولة قلنا التقدير بحسب
الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الضاف
مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك لان قولي
مبتدا او سلام عليك سيان او بدل او مقول وعليك
خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا
الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ

فلا زم يكون بمعنى سلام عليك
قولي سلام عليك عليك

التعمد
نعم يرد ترجيحه انا لا نسلم بطلان
قولي سلام عليك عليك

الصلح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له
ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التوجيه
آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر قيدا وفيه
في المفسر فتحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فتسلسل
واجيب بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين
المفسر ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان تسلم معناه
قدرت سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول
اريد ان اقول ان السلام الماخوذ في المفسر مصدر سلمك الله
كان سبحان الله الماخوذ في مفسر سبحت بمعنى قلت سبحان الله
مصدر سبح بمعنى نزه و وعدل الى الرفع لقصد
الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث
اي سلام من قبل في التفسير تامل مدار صحة
الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط في الاخبار
عن المبتدا والفاعل سواء كانا موقتين او نكرتين
جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الاخبار
وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح
الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة وبهذا

القول

القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه ودوره والاشتمال
عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة اي رجاء ناظرة وقيل
من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا اي غير ذلك مما لا يعد
وارجاعها الى الاحتمالات المذكورة تكلف ولما
كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمؤقت عرفت ان الخبر
المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر
قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه ويكون ارفراده اصلا
والخبر قد يكون جملة لم يتعيد بكونها خبرية فكان
وقع جمهور النحاة ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان
يكون خبر المبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بالاطائل
تحته وقد تبع السيد الشريف قدس سره هولاء تمسكا بان
الخبر انما يكون حالا من احوال المبتدا والانشاء ليس حالا
احوال الانباء ويل شكلا اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب
صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه
متعلقا للطلب وكونه مقولا في حقه او استحقاقه ان يقال
فيه ذلك ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان
الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية

مني فرسخ وبينك مني ليلة على حذف مضاف اي وبين ما بيني
وبينك فرسخ وذو مسافة سيري ليلة ومني متعلق بمحذوف
بعيدة او بعيد هذا التقدير واما انتصاب كثوبا ري
خلفك او من خلفك فرسخين وثيلا ويوما وليلة فعلى التمييز
عند الجمهور وهو مميز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالاولى ان
يتعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ما لا وتملك
انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدرية اي بعدت بعدين
في الاكثر الغالب تتضمن المبتدا معنى الشرط فان ما
يء ما وقع موصولة او موصوفة على انه كائنا ان
والعون عليه مقدرا اي ما وان جملة جعل التقدير بمعنى
اناويل تصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم تقع
نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباقي في الجملة قيل في
توجيهه ان الياء زائدة دخلت على التمييز كثوبا زيد طيب
اي اياه وللنحاة ان الظرف مقدر حيث الى الجملة او مشبهة
انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الياء الى الحاق والمعنى ان
الظرف موصل ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
بمعنى الالحاق فحال قدرت هذا بذاك اي الحقته اياي ان
الظرف

ان الظرف ملحق بالجملة اي الحاق الجزء الكلي واحسن التوجيهات
ما في الشرح تقدير الفعل وهو من الافعال العامة
ان علة حذف افعال غالبا كالحصول والكون والدلالة الظرف
عليه وقد يكون من افعال اخاصة اذا الساق الذهن اليه
بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على
تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله لقيل فما راه مستغنيا
فمضاف ساكن غير متحرك لابد من متعلق اتفق اخاة على
ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية واي
نسبة لاتقتضي الاظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخول الحاء واما
المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا
انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا هو هو والحكم فيه
ليس الا هو هو قلنا لانسلم ان الحكم اذا كان الحكم اليس الا هو هو
لابد لذلك من دليل مع ان التقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو
الا بتاويل والاصل في العمل هو الفعل والقياس على
نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة
في بعض المواضع ثبت في الكل والاصل عدم الاخراد
ليتوافق الزمان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتنوي

ينوي الافادة وجاز تاخره للسماع وعدم التضيق كما
هو مذهب العرب ولهذا كان لفتهم اوسع اللغات لكنه
قد يجب الاحكام اللفظية كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره
مشتملا اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته
بنفسه او بما يجاوره عن امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر
متاخر عنه نحو غلام من جاءك فالمعنى وجب لمطلق الكلام
اي صدر دالة او صدر نفسه ما سحقه كما الاستفهام وغيره
من القسم والتمني والترجي وغيرها ان والام للابتداء
والشرط وكموصوف نقض مثل الذي ياتيني فله درهم فان الجملة
ما يفيد اصل الفائدة ويجعله نوعا آخر واما اقتضى التصدير
السامع في نحو الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جاز
ان يجيء بعد ما يغيره لم يدر السامع الى اي اسم ذلك المغير
او هو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيجيء بعد من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه وهذا مذهب سيبويه
قيل اشارة الى انه المختار لم يمثل له بالمثال المتفق
عليه نحو من جاءك وذهب بعض النحاة بل غير
سيبويه قيل لان من زيد مفاده التجارم الخياط مثلا

والوصف

والوصف يسقيم للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة
الاخبار بالمكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار
عن نحو طويل زيد لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا ام تعريف
الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لان في قوة
ازيد ام عمرو او خالد وقطرة الابهام في هذه المسميات
على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن
سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة لمعنى الاستفهام او افعل تفضيل نحو ما عالم جاءك
او الجملة صفة ما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
او كانا معرفتين المطابقة في جعل احديهما مبتدا والاخرى
خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونها وصفا
للاخرى يجعلها خبرا ولا قرينة فلو وجدت قرينة
معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف في
المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه باب الافاعيل
المتعلقات لها به او مشاهدين قيل لو اريد
به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله
او كانا معرفتين لكنه لم يلتفت به لذهاب الوهم الى التساوي في

في درجة التعريف وفيه ان لك هذا الوهم غير مرد وبنى تشوه
في الشاويا في المقتضب فالاولى ان يقال لم يكتف به
لغرض التفضيل او كان الخبر فعلا له وفيه ان الخبر
لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ورد فع بان المراد
فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة
ثم قال فلا يرد نحو ما قاما الا زيدان لان الخبر جملة صورة
وفيه انه لا حاجة الى لفظة له لان احتراز عن نحو زيد قام
ابو مع انه اعترض بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال
سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزءه لتعذر
قلت ينبغي ان يقول ايقه او كان الخبر بعد الا او منفيا
نحو ما زيد الا قام لوجوب تقديم المبتدا اقتضاء ذلك المبتدا
تشتمل اعلى ما له صدر الكلام فلا تتعلق له على النفي او المعلوم حاله
بالمقايسة على ما سبق تذكر العلم بحال ما بعد الا او منفيا
او البدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل ما زيدان
قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان
الواو لا يحل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او
خلاف الاصل واذا تضمن الخبر المفرد اي لفظه اذ

لتقض

تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو في الدار زيد اذا تضمن
في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل كما قالاه
قيل الموجب لتصدر الخبر مضمن في الاستفهام لتصدره
في الجملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام او مضافه يجب ان يقع
صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة
ولا من صار من تمامها من الكلمة المغيرة لمعناها كان او سائر
ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي هو فيها فلا يقال ان
نقدره امر به واما جواز قولك الذي ان تقدره بغير بك فلان
ان الموصول لا يؤثر في صلته معنى بتعيينه يلتبس معها
تقديره وانما حكم باقتضاء تقديمه لزوم تقديم الشيء على نفسه
فان الجزء في المثال المذكور على النكرة فلو قدم النكرة عليه لزم
ذلك المحذور في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفته
فلا يجب التقديم نحو على النكرة زيد شاهدها جواز تأخير الخبر بان
يتوسط بينه المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة
والموصوف مثل تعلق الخبر بالكل انما تعلق الخبر الجزء
المقدر والتعليق من باب تعليق المعلول بجملة العدم
اطراده في مثل على الرجل مثلا اذا جعلت مثله مبتدأ

قوله بكسر اللام ويجوز فتحها نباء على ان
مجرور هو الفعل المقدر والفعل المتعلق
بالمجرور سبب في المجرور

ليس ذلك الا في الفرد المنتشر قاصر اعلى ان يكون الموصول
مجرورا

او خبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان بعدها
نحو خارج فلا اصدقه فانه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس
لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفاعلها اذ في
تاخره خوف لبس دون تقديمه فان حينئذ متعين لان يكون خبرا
عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما
في خبر ان المكسورة يعني تصدرانها ولا مما في خبر ان المفتوحة
يعني لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في خبر الموصولة عليه لتعين
ان يكون خبرا لما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها اولا ان
المكسورة معهما والثاني باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد
فتعين الاول بالمكسورة لجواز ان يكون الذي الذكور بعد
خبرا اخر لها او ظرفا لخبرها لامكان الاصول عن النحاة
وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موضع ان
المكسورة او في الكتابة لم يعهد رفع ليس الكتابة بالتقدير
نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو وقد يتعدد لفظا قد للتقليل
او التحقيق وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كما في المثال المتلو او واجب
كقولك هما عالم وجاهل وحينئذ يجب العطف وتوجيهه ان

اما انك

مثال الاول

يعطف او لانهم يجعلون المجموع خبرا على ارادة التفصيل
اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوف فيه ضمير المبتدا
لان المبتدا انما هو كل تقديرا وكانك قلت في المثال المذكور
احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعلا متماثلين فيه
لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله
قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله
فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين فانهما في الحقيقة خبر
واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة
والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان العلمين
اقتضيا في جميع الاخبار فانكر احدهما بالآخر فعلى هذا
الفعل يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدا وعلى ما
قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدا وليس في شيء من خبريهما
ثم ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء
من الخبرين عند تثنية المبتدا وجمعه وتانيثه قلنا الخبر
تلك الاحوال على الخبر عنه لم كان اخبارا الاعراب عليها فان
حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا
للاعراب اجري اعرابه على اجزائه نقل عليه سيد الاجزا

ان قلت يلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا
جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء

ل

اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة
جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك لل البلق هذا
ابيض اسود فانه في قوة هذا البلق فحكمه حكم هذا حلو حامض
وجاز ان تجعل كل منها خبرا مستقلا باجراء وصف الجزء على
الكل وحينئذ يكون في كل من الخبرين ضمير المبتدا العائد اليه
متعين بشهادة مطابقتها للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا مطابقة في المثال المذكور بحسب الاجزاء افرادا وتثنية وجمعا
لان مطابقتها يجوز ان يكون رجوعا الى الابعاض
المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل
ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدا
تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض . الشيخ ان قال
قدس سره في الحاشية المزج الجامع بين الحلاوة والحموضة
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى لان قلت لفظ
الصورة مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا هذا جاء في نائم
قلت الفرض باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما خفناه
ولا يبعد دخول آخر يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل
معنى الشرط الا اضافة بيانية او لامية وهو سببية

الاولى

الاولى للثاني قال الشيخ اليحيى ليس معنى الشرط السببية الاولى
للثاني بل لزوم الثاني للاولى كما في جميع الشرط واجزاء الجملة
نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره
جاء بما في كلام المتن فوجب كلمة المجازاة اولى بحكم به
فان الجملة الخبرية كثيرا ما يورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار
بها فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان
كون نعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من الله فوجد لكن كان قيل
بالامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملصقة بهم قلنا
فيه بحث لان من المعلوم استناد الملصوق الى الباري واسناده اعطاءه
واما استناده الى كونها صادرة منه تعالى ومعلولا له فغير معلوم
فيشبه المبتدا الشرط لما كان المبتدا المحلى في هذا المعنى خلاف
الشرط في جواز ترك الفاء في جزئه وفي جواز كون الصلة او الصفة
ماضية اريد به المضي لكن قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة
وذلك الاسم الموصول قبل توفيه الجزئين يقتضي
الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدا
الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب
وللاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون

للحصر لان التعريف باسم الاشارة وبوسيلة انه كالتعريف بلام
الجنس يكون للحصر اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي
الحصر مطلقا والوسلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال
كالام الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الشرط يقتضي
الحصر والتعين فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدا لمعنى
الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما في
كلمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدا الذي تضمن معنى الشرط
وتفرع على تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض
ليست مندرجة في ذلك بل بنظر الى بعض اوصافها في قوته
كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصول
وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ
واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه او اكتفى
الموصوفة بجعل ينبغي ان يقال بدلا ان العلة هي المعطوف والمعطوف
عليه باو بغير الذي ياتي الا غلب في صلة الموصول
صفة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال انفاقا وهو غير
نادر او في الدار بيت لغطة او للترديد بين التخييرين
المعارضين قوله تعالى فان الموت الذي تفرون منه فانه

ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون
يلقاكم او رب موت فرمنه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل بالسيف
فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم او يقدر مثل هذا
الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول اجري
فقد قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط
فاذكر ثاني وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم لان صحة دخول
عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدا للكلمة
الشرط ومقتضاه القصد ومقتضاه امتناع دخول النواسخ
مطلقا عليه واما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام والشرط
والجزء من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء
فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء لانها لا تخرج
الكلام عن الجزئية لا بد وان يدعي ان ليس هنا ما نافي آخر
قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه نقل عن العلة انها تزاد في
الايضاح مع سيبويه ودخول الفاء في خبر بعيد من جهة النقل
والعقل واما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقول الذين
ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي تفرون منه فانه
فيسعد نفسه وقوعه في التي الفة الواضحات فواسه ما فارقتكم

قال اكم الغلاء بالمد والفتح دشمنی وودشمن دشمنی لتمام
اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتضی وداع والدواعی
مذكورة فی علم البلاغة وقد يحذف قبل الاكيد حذفه كثيرا
لانه ركن اصيل فی الكلام وقولهم اهل الحمد محمول علی حذف الجار ای
اهل الحمد هو والقول بالمخصوص بالمدح والذم غير جائز عندنا
ليعلم ای حاصل الكلام انه صفة لما قبله فی معنی لكنه قطع عنه
وجعل اعرابه نحو الحمال الاعراب ما قبله لان فی الاقتران وتغيره
الحالوفات زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام به وشدة الاهتمام بمدح او ذم اوكرم
يعنی زيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات
بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا لم يتبق فی مرتبة
الوصف فلم يتبين انه فی الاصل وصف ثم غير فيه
متول مستقبل المبصر آخر قبل الاستهلال ماه لو قيدان وبائد
وكلاهما مستقيم قوله للهلال ماه نوتا كيد بعد
التعمية لان مقصود المستهل تعيين الهلال
قوله لا تعيين الهلال بالاشارة ونحوها بتوهم نصب اهلال
براءت وارى وذلك لان الاصل فی المؤقات الوقتی فاذا

البيع

الحمد لله ملك قبله

الفاء للعطف جملا علی المعنی ای خرجت فجاءت كذا قيل وجوابه
الشرط ولعله اراد انها لزوم ما بعدها لما قبلها ای فجاءت البيع
لازمة لمخرجی وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها علی المذهب
الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا اطرف مكان خبر
البيع وفيه انه لا يطرد فی مثل فاد البيع بالباب وجملة لا تعلق
وقيل ظرف زمان خبر محذوف بتقدير مضاف ای وقت خروجی حصول
البيع وفيه انه لا يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مقصود ان فجاءت
اللزوم الآن تقول ان فاجأت نزل منزلة اللازم ولو قيل ان
الظرف غير مضاف ايلا الجملة كان فی الوجه الآخر والعامل فاجأت
لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال المعنى فاجأت
وجود البيع زمان المخرج فيما التزم بقاء التزمت
فالتزمت متقول علازمته ای فی تركيب الظهر
بحسب الظهر لان ضميره موضوعه وغيره راجع الی الخبر اعنی للناس
الظهر لان الذهن ينساق من الخبر الی كونه واقعا فی تركيب فيبقی اعنا
الضمير وذلك فی اربعة ابواب لا يقال هذا قسم آخر اذ هو
ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول
الخبر بحسب التكلم بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير الا الرفا

اذا عاقد الفاء لان الزمان لا يتوجه
الجيشية وقيد ظرف الزمان مضاف الی ما بعدها
محذوف ای فاجأت وقت وجود البيع ح م

ان يقال الی فی خرجت ولا يلزم خلو الجملة
عن العايد بحسب الظاهر ۱۲

المعطي ليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيبة مدته
فلا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل بالقرينة
في جميع جاز الحذف بلا وجوب ولولا الشواهد
والاذراء خوارمندي نمودن هذا على مذهب البعض بني
فان لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما ترى والحق
الكل بني لان لولا لو كانت مركبة من لو الامتناعية
ولا النافية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى
بمثله كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط وجب
تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير دعاء وجوب
القسم الا مكررة او الا قليلا وقال الفراء اللهم الا فقة
لاختصاصها بالاسماء لكن رد العوامل ولا يخفى قصوره قوله
منسوبا الى الفاعل الخ قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا
الى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال
مؤدة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية
يجب معها الواو وعلى الاصح واكثر شراح السوقي
ملتزما السوقي بسته قال قدس سره في حاشية لب السوقي
تابعه صراح واخطب بالكون الامير قائما الى اخطب

لان الامير

كون الامير قائما لا اخطب اوقات كونه وان كانت الخ ثم
تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا من ان حق المبتدا
يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه ثم لو رفع قائم على
الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما مر به الشيخ الرضي حيث قال
يجوز رفع الكل السورة مبتدا والخبر عن افعل المضاف الى المصدر
الموصولة بكان او يكون لان المصدر الصريح فلا تقول
ضربي زيدا قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون
مجازية اول الكلام والمجاز لو لم يجز ان تقدر
زمان مضاف الى ما يشوع تقدير الزمان مهما وشيوع
الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويومه
اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة فذهب البعض
الى ان تقدير خبر زيد احاصل لو كان قائما لان الاخبار
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول
الضرب وجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل مذ غير
تقدير كان لان قائما يكون حينئذ حالا عن عمرو المصدر
فان كان عامل المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويحتمل
وهم قد التزموا الاتحاد وان قدر كان لم يلزم شيء من

لفظية والكان عاملة حالة وعامل الحال
لزم اختلاف عامل الحال وصاحبها

ولا الى رجل لانه ليس مقصودا لذاته المقصود وانما هو كالمبتدى
ان كل رجل مع ضيعته وذلك الرجل قليل فتوجيه التعميم
كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة
مع غير الخبر فيجوز سد ما سد الخبر وفيه انه يلزم عليه امور
حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في حيث
انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان
ضيعته ليست معطوفة على مبتدا ويمكن ان يجاب عنه
اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز وامّا
عن الثاني في فلان المفعول معه لا بد له من فعل غير المذكور
عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على
المبتدا نظرا الى الصورة اي كل رجل مقرون
مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانا نجعل كل رجل وضيعته
مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر متى تحمل بعد المعطوف و
بعد المعطوف لفظ فيسد ما بعد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف
وحده خبرا لانه من تتمة المبتدا يقتضي هذا ان يجيء
جيئة كونه خبرا عن كل رجل عن ضيعته فهو من حيث انه
خبر جاز ان يقال وضيعته سد ما بعد الخبر ويكفي في الباب

فجيئة كونه خبرا
عن رجل

جيئة

ابتدائية واحق وابعها كل مبتدا يكون تقسيما به
وسيفنيا للقسم فان تعيينه لم يدل عليا يقين الخبر فنحو
امانة الله لافعلن كذا الا يجب حذف خبره لو كل
لافعلن كذا اي من المرفوعات اشار به الى ان
قوله فخبران واخواتها مبتدا محذوف الخبر وذلك بقرينة
ما سبق فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون
المسند خبرا وقوله هو صيغة الفعل والعالم يقبل وفيها
لانه في الاصل خبر المبتدا فلم ينفصل بما هو شعر بكونه
بابا على حدة اي اشبابها استعارة الاخوات في
كل الاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما
في بين الاخوات لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون
لضعف تلك العوامل عن عملين لانها لما بعت
ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فلا وجه لان تعمل فيهما
بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق
التعريف على كل افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع
اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست
بعد دخول احدها وان كان خبر ان واخواتها فلا يصدق

ان واخواتها

قد يستعمل بمعنى فيشمل السوال عن مكرر افعلن

كلا من م

لم يقم قول فيها

على مجموع اخبار اخواتها بعد دخول احدها على ما قبلها العرف
في هذا الباب وذلك اما بتقدير مضاف اي خبر باب ان
واخواتها او بجعل قوله واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما
لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان
المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها
بصيغة الجمع لا ايراد اسمائها لفظا او معنى وانما لفظا
فيدخل نحو ان زيدا ان عمرا قائمان معا فانه تاكيد الحكم مثلا بخلاف
الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا يستقيم التعريف
بمثل يقوم ومثل خبر المبتدا الذي بعد ان المخففة اي فانه
جاء او بعد ان المخففة الملغاة حتى يرد انه يجوز ان
يقال زيد اخر به ولا يجوز ان يقال ان زيدا الاخر به
ولا يجوز ان يقال اين ان زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق
الا في تقديم حق العبارة ان يقال الا في التقديم
لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه ان يكون
مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المشبه
والاحسن ان يقدم كما مر في قوله والاحسن ان
الا ان لا يكون ظرفا لاستثناء مفرغ والتقدير الا
في تقديم

الى معانيها

يجب

بعيد

الفعل

في تقديم

الا في تقديم وكل حال من الاحوال الخبر الا انه اذا كان نكرة
ويجوز ان يكون استثناء من معنى الظلام والمعنى ان افادة هذه
الامور بخلاف خبر المبتدا في جواز التقديم فانه على الاوقات على الا
وقت كونه ظرفا وذلك لتوسعهم وذلك لان كل حادث
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مما يحتاج اليه الكلام
المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي والاجنبية
اخبار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل ظرف في
التقدير جار ومجرور خبر لا النفي الجنس اذا دخلت على
النكرة وانما عملت لا لانها اشابه ان فراعاة المبالغة فان
المبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب
حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب
حمل النقيض على النقيض انما عدل قال المصنف ليشمل
النكرة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الاصل صفة اسم لا لا
خبر لا يخرف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له
وفيه مثالنا لا يكمل الظريف الا بالخبر لان المضاف المنفي بلا لا يصف
الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة
فهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في

خبر لا التي لنفي الجنس

عمل ان

توابع اسم ان قوله ان قال ذلك لجواز ان تقع صفة حال
على المحل لان الظرفية لا تتقيد بالظرف ونحوه من المحال
بدون مسامحة ليس يلزم الكذب وانما يلزم حينئذ لان
المجموع جزء واحد حقيقة كقولك كل بقل هذا ابيض اسود
والحامل لغير كون غلام رجل جاء معا للظرافة وكون الدار
ان قلت جعل الجزء من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الانفصال
على احدهما ولا يمتنع الانفصال معهما على فهما قلنا امتناع
الانفصال على احدهما وليس هو الاول كما في ذلك لدلالة
النفي عليها عليه لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن هنا قرينة
خصوص حمل على امر شامل لان النفي رفع الوجود فيه ان
النفي المستفاد من لا يرفع الوجود الا بكلي سواء كان
الوجود او غيره اي لا يظهر دون الجزئي من اللفظ قال
الامدي لا ادري ما بين هذا النقل والحوالة بحيث اباته
انفا فاذا لم يقم قرينة واما اذا اقامت قرينة فعند بني
تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز او المراد الاعم
هو الاول فيتبادلون معنى قولهم آه يكون من اسماء
الافعال وقرينة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على هذه الصورة

الصورة

الصورة ولا يجوز ان النصب الاسم بعد ما يدل الفاعل على
فقد القول قوانا ما زيد قام آه وذلك لدخولها على الجملتين
الاسم والفعل اي عمل ليس المفهوم من المثال الاول من قول
المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملتين
عملها وبصحة اجراء حكمها عليهما ولكان تقول الضمير راجع
الى التشبيه الموجب بعمل ليس فيلزم ان يقال ان
النحاس على امور السماع قالوا وهو الشعر من
مد قال قدس سره من اسكنته الصور والاعراض والراح
الاول والضمير فيرانها للعرب اي من اعراض عن براءة العرب
باعراض فيها اي لا يرد على قول النحاة ان
لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون براءة
لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة والاجابة لا سلم
لا اية التخصيص فانه كلام ليس لانا نقول يجوز ان يخصص
بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو
احد فيرمنك ولا يخفى ان المغايرة بالعموم على النظر سواء
كانت مع الواو او ليس ادعى الاشتباه او النفي ويحتمل
ان يعرف عن الاشتراك بالترتيب فضول الارجل بل

قال الشيخ الرضي ان المكرة في سياق
غير الموجب للعموم

بل رجلان هذا اذا لم ينصب اسم لا اما اذا نصب اسم لا فانه
فانه ح نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان
ولا يجوز ان يكون لنفس الجنس نفي الشيخ الرضي
الفرق ان لا لنفي عمل ليس فانه زوالا تياسي ولم يوجد ثم
كلامهم خولا منصوبا بخبر فانه لا وليا ان يقال لا ولا للا
نفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع ما ترك اتكرار الكلمة الجنس
والتكرار انما يجب مع الفصل بينهما وبين معمولها ومع المعرفة
والمراد بمعمولية علامة كون الاسم منصوبا اياما مخصوصا انها
علامة له فلا يبطل طرد التعريف بمثل ما في مرارة بمثلث
او هي كاسم المشبه بالمفعول فان المشبه شيئي الحق به وهو
عداوه لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه كما دل لفظ الصيغة وذهب اليه
المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل لفظ الصيغة وذهب اليه
الجمهور النحاة فتامل ان يقول ان المفعول المطلق وكان
الفعل مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما لعين ذلك الفعل
لو نبري ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول
والنسبة لا تكون على احد المتنبين وعلى الثاني ان المصدر
ح يكون محل ذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة ان

لذلك النوع

لذلك الفعل مصدر فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا ان فيلزم
التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا مختصا بالنسبة
الى ذلك الفعل كما في ضرب زيد سوطا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال
انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله الفراء بل هو مفعول به اصطلاحا
ح ان يقال لفائدة لم يسند اليه ذكر الفعل وتعلقه
فعلا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتميزه عن القيود التي
تقيد بها غيره من جنسه والا يخفى ان ح لا يظهر وجه التسمية
التقيد بالقيود فالاولى ان يقال انما تاخر الشق الاول ليتوصل
ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لان المصدر ينقسم وقسم ح
السيد الشريف قدس سره في حواشيه بان اطلاق الفعل والمصدر
على الاثر يميز المفعول المطلق تضرب من المحبة وعدم التميز
يرد ان التمييز بين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذة من الفعل
اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا والمعنى بكونه مفعولا
الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور وقد اشير اليه قدس سره حيث
يقول والمراد بفعل الفاعل الخ بخلاف المفاعيل الاربعة
اي الخمسة المفاعيل في الخمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال
داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول به قيد مضمونه اذا الجيء الخ

زيدا راكبا فعل ما قبلها الركوب الذي هو زيد راكبا وتقول للمستثنى
هو المفعول بشروط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية والتي
ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال
ليست كذلك لان تعلقها به المفعول بواسطة انها بهيئة مخصوصة فاعل
او مفعول وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة ان يخرج عن امر
على سبيل الا واقع ثم تحقق او توقع ومن هنا اغنى عن ان تعلق المفاعيل
بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة ينظر توجيه النصب
في المفاعيل اعلا الثمة وغيرها بتبعها فانه لا يصح اطلاق
اللغوي صيغة المفعول عليها اى لا يصح اطلاق المفعول الذي عليها فلا
اطلاق المفعول العرفي على الحال ان قلت من ضرورات صدق
المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصحة المقيد ولا يصح
المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشتمل به واوه فيه
وهو لا المفعول كما في زيد حسن الغلام اسم ما فعل فاعل
حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا ماضية المجهول او بحيث
يصح اسناده اليه اى على التقدير الذي كان مبتدأ او مسولا كان بطلان
النفي او الاثبات فلا يبطل العكس مثله ما ضربت ضربا زيد
قوله لان يكون مؤثرا كما ذهب اليه بعضهم فيكفي عليه خول
الفاعلية

على تقدير ان يكون م
الطرد
الطرد ضبط بعض الفضلاء بالفتح
بدل ما في نسخ بالضم

الامثلة الآتية واما زيد فلفظ الاسم قيل انما زيد ينخرج ضربت
الشاذ في مثل ضربت لانه ليس بفعله المتكلم ثم اعترض عليه
بانه لا حاجة الى ذكر الكلام لانه ذكر الاحوال الكلام فلو قال ما فعله
كان في قوة الكلام ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والمتكلم به
اجيب عليه ان الفعل لا يتناول القول بل يقابله فرقا اصطلاحيا تهم
ولما لم يكن داخلا فيما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله لاسم والكلام
التناول لغة باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد بفعل
مضمونه الذي هو الضرب كما هو الكلام اجيب عليه ان فعل مضمونه لا يصح
ان تنسب اليه لان ذلك للمضمون مدلول فعل وهم لا يجرون صفات
الدلولات التضمنية على دوالها فهم يجرون صفات المدلولات
المطابقية على دوالها فهم يجرون كما سيجيء ان ضربا في ضربت ضربا
فعله فعل الفاعل ولا يبعد ان يقال اختار الشق الاول والمقول
الفعل متناول للقول قطعا والا يخرج مثل قلت قولا او لفظ
ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست مدلولة
لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاجيب لانا
بتقييد الاسم بالمعاينة لان ما فعله فاعل هو المعنى فقائل ان يقول
لو لم يزد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على

في نسخة الاسم ١٢

مدرسة طالبية محمودية سعيدية
٩٢ بسم الله الرحمن الرحيم ١٠٩
ابو بكر - عمر - عثمان - علي
١٣٣٣

التحقيق للتقدم وتاخره بينهما وكذا يخرج ضربته
وان كان هو التاديب بحسب التحقيق لكن لم يذكر التاديب
انه هو الضرب بل من حيث انه علة لايقاع قيد الآتي ويخرج
كرهت كراتي فانه لا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق
لانا نقول قيد الآتي من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره
بدون اعتبار اصله للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند فيفيد نحو
ضرب ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لان تاكيد
الاسناد والزمان ايضا فلو قيل ان تاكيد الفعل كان مساهما
دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله
موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالكتابة موسى عليه السلام
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المطلق
بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع
والعدد وان كان للنوع وجب ان يحمل على تنويع بعض
انواعه على الزيادة من غير العدد ان دل على بعض انواعه
او كلها كذا ان كان النوع مفهوما خصوصا او عموما ولو كان
مفهوما من الصفة مع ذي موصوفها نحو عمل عملا صالحا او سوء
نحو عمل صالحا ومن لام العهد او من الصيغة نحو ضربته وضربتين ضربة

والجار فرب لمدلول الفعل ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها
دلالة كلية نحو حلمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث كما في
على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الحيثية
لاخذه من على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب
الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا
في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وحينئذ اما ان يدل على الحدث نحو
الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا وآحادا
انفا وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم
من ذلك التعم اما باعتبار كونه مذكورا او نظما هو او باعتبار كونه
فعلا كما هنا او افادته قولا او اسما معطوفا على قوله مقدرا فان الفعل
المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله
بل المراد ان معنى الفعل يدل على مفهوم الاسم والا لخرج مثل علمت
جلسته وضربت تسيبا اذ المعنى به عن الضرب المراد
ان يتحقق الفعل باعتبار جزاه الذي هو المنسوب
مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان للخبر تحقق معنى الاقتضاء
صح دخول الفاء في خبر وخروج المفعول المطلق كرهت كراتي لان الكراهة
التي هي مدلوله للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقة في

الفتنق

الحمد لله على كل نعماه والصلوة على رسوله واصحابه اجمعين

او من اعاذة الدالة على احدث كنوع التهتمي او غيرالدالة عليه
العدد على نحو ضربته انواعا وكل الضرب او بعضه نحو ضربت
اي الضرب وقدمت خبر مقدم فان اراد اسم التفضيل بعض ما يضاف
اليه ولك ان تقول انها صفة لمصدر مقدر اي فعلا وما خبر مقدم
والضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يسال عنه بانه اي ضرب هو
ان دل على عدده اي وحدته او كثرته بان يجمعها او يفصلها
سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دال على احدث حقيقة
نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت
ضربتين او مرويا بسوط وهو مجاز من الضرب بمعنى آلته
والاظهر انه للنوع ايضا وعليه مفهوما من الصيغة نحو ضربا كثيرا او
من العدد الصريح مع ذكر تمييز نحو تلك ضربات ونحو قولك فاجلد
هم ثمانين جلدة او بدونه نحو رايته الف مرة او لك
ان تقول انه صفة لمصدر محذوف اي رايته رؤية الف
لانه دال اي آخره هكذا قيل والاظهر في العبارة ان
يقال لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها
بخلاف زيد ما شخصيا كان النوعي فانه قابل لذلك ولهذا جاز
تثنية اخويه وجمعهما لارادة النوع منهما او العدد

لا يكفي في قصد تعدد المصدر تعدد الافعال فيه فلا تقول ما
قام قيامين بل قام قيام واحد ولم يجلس في تلك الاوقات كلها الا
قياما واحدا وقد يكون قد هنا للتعليل لانه وان
كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة اليها فاذا كان بلفظ او للتنبيه
مجازا كما في قوله الى قد نرى تقلب وجهك في السماء

بغير لفظه وح كان اتبع واوكد مما كان بلفظه اي
مغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر الكلام فيهما
الضمير الراجع اليه مضمون عامله نحو اعجبني ضربي زيدا وضربت ذاك ضربا
مثل قعدت جلوسا قد يفرق بين القعود والجلوس بكون القعود
والجلوس على القيام والجلوس للقيام قد ابنيته له بناء خاصا
مصدر بنت بفعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله
نبتا اولانه مطاوع له اولانه جعل بمعنى الانبات وقيل تأمل
وقيل انه بمعنى التنبت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس بمصدر
الباب لانه غير انبات وسيبويه يقدر له عاملا فعليا ان الاصل
عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يغرونه تثبيتا
اي قرأ قليلا كقولك لمن قدم خيرا تقدم وح يكون خيرا
اودعاء وكذا اذا قيل لمن يمشي اي السعي وح يكون دعاء له

لا يكفي

قوله الحكم ما يضاف اليه لاذكر نائب الخ بعض ما يضاف اليه اي
سماعيا موقوفا لعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الامن طريق
السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال
بثبوت الضابط فيكون قياسيا استدلاليا قبل سماعيا مصدر
فعل محذوف اي يعلم حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا سماعيا يعلم
على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي
هو العلة الموجبة للحذف مثل سقيا آلهما دعاء اما
وبلام التعريف ايضا كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا
وجد عاد عاعليه بالذل وتيتم الحال والدعاء بالحال
المهملة قطع واحد من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او
كان الرضى لكان اظهر وبعضهم بان وجوب الحذف آه
قال الشيخ الرضي الذي ارى ان هذه المصادر واشباهها
اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف اي لم يقصد بها بيان
النوع وجب حذف نواصبها غير قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك
مثل ضربته الله وثن لك السوط بجال الله وبيك وسعديك وسقيا
لزايد بعد الله وحمدا لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمدا
فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول

ويجوز ان يكون الاضافة في حمد لبيان النوع اي الحمد لله
الذي ينبغي كما في قولهم وقد مكرهم امكرهم انهم ليقل
اي كذا وكذا الان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان هذا المصدر
الذي يقصد به النوع نحو اقعد قعود الناس قيام وقد
ينوب الصفة مقامه نحو اقاعدا قعدوا الناس قيام اما اذا وقع
مشتبا بعد نفي الى آخره انما اشترط كون المصدر مشتبا بعد
نفي او كونه مكررا لان المقصد في مثل هذا الحصر او التكرير
وصف الشيء بوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على التجدد فيما فيه وضعا وان لم ينافيه استعمالا فان المضارع
قد يستعمل للدوام وان اراد وا زيادة المبالغة جعلوا
المصدر نفسه جزاء نحو ما زيد الا اسير وزيد سير فيفهم من
الكلام معنى الحدوث راسما لعدم صريح الفعل وعدم المفعول
الدال عليه ولهذا المعنى اغنى لزيادة المبالغة رفعوا
بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك
فانه لو اريد نصبه آه وذلك لفوات الحصر الذي
قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مشتبا لكن لم يكن
بعد نفي داخل قيل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة

العلامة كون الشيء
مفهوما منه

لكل من نفي ومعنى نفي على اسم مبتدأ او منسوخ ابتدأ
بالفعل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز
ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيرا او ما وجد كذلك الا سيرا
البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز
ان يكون منصوبا بالكان ووجد فالشرط ان يكون
ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه
لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة لانه لو كان
خبرا عنه الخ ان قلت هو ليس مفعولا لانه مرفوع قلنا
المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت صيغت قاعدة
تدوين علم الاعراب قلنا اذا تبين مواضع الرفع
والنصب لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في
المصدر كما اعتبرها بعضهم سلم عن تلك الشبهة لكن
ما ذكره قدس سره اظهر حيث لم يقم اي في
موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد
الا بتكلف كذا ذكت الارض الذكت شكته
سدن وانما جمع الظابط لئلا يخفى انها قد تكون
كما في زيد الا سير اسيرا او حيث ينبغي ان يقال ان الحذف

واجب

واجب الا سير البريد البريد بيك او منها ما وقع
فاعا وجب حذف فعله لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي
يشتمل به اي غاية التي هي مصادر وقيامها مقام عاملها
الاثر مضمون جملة انشائية او خبرية كقولك سقيا لك بعد
ورعيا وشكرا لي طعاما فاما بعد واما الطعام واما قائل مضمون
جملة ليخرج كقوله سقيا لك صح صحة او يعتقم اعتقم ما لا يخرج كقولك
له سقيا قريبا او سقيا بعيدا الان السقي القريب والبعيد
ليس من آثار السقي بل من توابعه متقدمة بحال
الواقع او احترازا عما اذا جوز تقديم التفصيل كقولك اما قائلون
فسقيا واما قاعدون فرعاية المصدر المفهم
فهما فاعرفه غرضه اي غاية واما سمي غاية الشيء اثر الشيء
لانها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر اي لان
يشبه به امر آخر اي لان يشبه بما ناب منابه اعم فانه
الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يخفى ان
يخرج عن الظابط اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد
جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر ملفق في موضع فعله
قد الوفر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه

وانه لا تحمل لاتحمل المصدر كالاعطاء وان عامله يصوت
من الغضوبة وصراخ نالك كردن فيل هو لم يحتمل
استحمال المصدر ما وقع مضمون جملة حال او خبر ليوقع
على انه بمعنى كان وهذا معنى اظهر لا تحمل لها غيره
اى لا تحمل للجملة من المصادر غيره فتحمل مصدر مبنى وغيره منصوب بفعل
له على الف اراد به اقر وعلى متعلق به او على العكس والعلل وجه لفظي
او معنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق لا
دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيدا القائم فسما لان فسما بمعنى اقسم
وهو اى حاصل غير الكلام السابق بسبب ان واللام اى ان تعرف
اعرف فاعل لفعل الشيخ الرضي الجملة المتقدم في هذا القسم وما قابلها
عاملة لتأديتها بمعنى الفعل ويسمى هذا التسمية من المتأخرين
قوله لانه اما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا بضربت ضربا نفسه
الآن المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وقس عليه مستفاد
يؤكد مضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون جملة لها محل من
غير اعتبار عما اذا وقع مضمون مفرد له محل غير نحو الفقهي
في رجع الفقهي فان الرجوع يحمل الفقهي وغيره هو مضمون
مفرد من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق
الامر

اقول

قوله

دعاء الى الحق

قوله

الامر بمعنى تحقق وكان على يقين فالمقصود حينئذ اثبات كونه على
يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كان الجاهل
والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اى
قولا حقا كما قال الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد
بين الراجح القول او ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى
ابن مريم قول الحق وقولوا فعلمنه البتة اى قطعت بالفعل وقطعت
بقطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم بعد ذلك اجزم به مرة اخرى
فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيه النظر وكذا
قولهم اقطعه البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة قابلة بمعنى
القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اى القطعة
المعلومة التي لا تردد فيها فتقول التقدير الاصلي في هذا المصدر انا
نجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقولنا وهذا المصدر بيانا للنوع
فالمقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة
فهي مقولة وسيجيء هذا البيان المتأخرين ويحتمل ان
يذهب الهمة وذلك ليتوارث حسن التقابل لان اللام في تلك الصيغة
للصلة لا للاجل اللهم الا ان يقال يضاف من الاظهر ويجعل للاجل
كما قالوه قدس سره وعلى هذا ينبغي ان يجعل اصله ابلغ لا بي من القبيلة

قول

لانها موخوذة من لبيك فحذف الفعل لانها كثر في كلامهم ليتوفر الجهد
بالسرعة من التلبية فيسرع باستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز
قيل اصله لباد وهو غير متصرف بمنزلة اضيف الى المضمر فغلب الفه
بالكلدي وليس شيء ليتوارثا به مضافا الى المظهر المفعول به
قال المصنف انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به وكلك ان
تقول الفيه لانه انزل الفعل به او التصق به وقيل لانه سبب
لوجود الفعل لان الفعل من اسباب وجود الحال ولم يذكره
اي الكلام لك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يخرجون صفات الفاعل
المطابقة فاورد الها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاشارة
مثلا قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات
مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه لا يعقل الا به ولا يخفى ان
خروج الثلثة نظر لا يخفى لا يخال ينتقض التعريف بعروض الفعل
زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد انما
لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة
وان لم يسم فاعلا واما قولك ضارب زيد فليس عمرو فيه مقصد
جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اي تعلق الفعل من حيث

ظاهرا

المفعول به

الوقوع ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يخال لا يصح اخراجه
لانه مفعول به لانا نقول لانهم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم
بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح
بذلك الشيخ الرضي فان المفعول المطلق غير فضلة فتامل
فخرج مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة
اخراجه تامل فلا يرد تعلل المورد نظرا الى انه مفعول به لكن فضلة
وقد قدم المفعول به وكذا سائر المفعولات على الفاعل سوى
المفعول معه لمراعاة اصل الواو في تهافي الاصل للعطف ومر صنعها
اثناء الكلام واما وجوبا فيما تقدم وكذا فيما اذا كان عامله
كالمضاف الى فاعل جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقولك لقاء
فاما اليتيم فلا تقهر لو فرعه في خبر ان وكوقوع فعله موكدا بانما
لان تقديمه دليل على ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم ولو كسيد
المفعول موذن بكونه مهما قيسا فيان في اللفظ تخصيصها بالذكر
اي ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر لوجوب تكلف
في باب الاغراء اشار فيه الى ان تشبيه الى تعريف الامور الاربعة
بامثلتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزم ونحو الحمد لله الحمد
ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ومررت بزيد المسكين قول

ارداء ولفظ الواو اما للعطف ومعناه الجمع على الفور او لفظ
بمعنى مع ومعناه قصر عنده ولسانه عنه والعهد واجب الكل اى
ما انتم فيه التوبة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء
ثم جئ بالا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به ان السابق الذهن الى كونه
او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف فيجوز
ذكر الفعل معها واما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات
نحو حسبك خيرا لك اى حسبك ما فعلت خيرا لك هذا الامر واتيت خيرا لك
ورأيك لا وسع لك اى تخير او اقصد لكانا اوسع لك وفي هذا التعليل
عند الزمخشري اشعار بان الامر اقاصد الى وسط واما عند سيبويه فلان
العلة سبق ذكر فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في
الآية الكريمة غير ظاهر وغاية الترجيح ما قاله العلامة التفتازاني من
ان ليس ظاهرا حيث انها قرائن الاستعمال واحدة بالتباس
الى اى طلب معين وهو بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الحق
ان مثل هذه الخصوصية لا يستدعي وجوب حذف امر وسهلا
عطف مثال على مثال واهلا اى جئت اى كما جاز ان
يكون صفة لمكان جاز ان يكون المراد اهلك الشخص في مقابلة
الاجانب جمع الاجنبي فكانه قيل اتيت اهلك واقاربك

ديلمي

وطيت الوطئ كوقف رأه قال قه في اكاشية السهيلي تقيض تسهل
والحزن ما غلظ من الارض بوجهه او بقلبه فيرانه يخرج يا
لكنه قيل نداؤه مجاز لتشبيهه تنبيها بمن يصلح النداء ولا يخفى
القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب
فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة
يا سماء وياجبال لك ان تقول ان نداءهما هو لهما خرتيب
التخييل تشبيهها بمن يصلح النداء منزلة من يصلح النداء
لعزة امتثال الامر قال المندوب البه كما قال بعضهم انه
هو الجبل والبيده قولهم في المدائن لا تبعد اى لا تهلك كانهم من
جهلهم تصوروه شخصا فكروا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا
هلكت فالاولى ادخالهم مع ان فيه ضم نشر مناسب
ادعو الانسان لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت
او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي
واحترز به عن نحو يقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب فقال زيد كما
قال بعضهم لانه ظهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله
بل مخبرا عن طلبه اقباله او للمنادى بان يكون حاضرا غير اقباله
وناصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر اتى فاخوا زيدا دعاء

حق وتعالى الله عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا نادية حال القيام

وعند المبرد بحرف النداء سد مسد الفعل فيرد قول

بانه سد مسد الفعل ليتوجه عليه الطلب ان يكون نسبة الفعل اليه على

سبيل المجاز قال الرضي ولا يجوز هذا المجاز

اما زد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل

من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان

اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان

ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها

الا ترى الى ترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر كوافق بعض

الضمير وعن الثالث بانه قد يعرض الجملة ما لا يتحقق به كلا ما

كالجملة القسمية والشرطية ويشير الى ما يرفعه اي بالفرد

لان الا يمكان الام لا يتنافى فيتقيض الحكم بالعلم المؤلف من

المضاف الى علم كما ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء لتلقيها باعتبار

المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بلام مجاز

اللفظ فانها تلزمه او لتلقيها بحسب التحقيق والاستعمال وفي حذفه

وهو كل اسم لا يتم معناه اه قال الشيخ الرضي ما حاصله

يرجع الى ان شبه المضاف اسم لم يجيء بعده اسم تام وذلك لان

او المقترح بالمضاف بعيد بتلك الارادة فبعيد

تلثة

ثلثة مضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا

من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف

مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما نحو يا زيد او عمرا

اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما له نحو يا ثلثة

تلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا

انه لم يركب وانما قيد المعطوف باذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن

متبها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل

وامراة واما حارث له فانه لدلالته على معين بالمجموع بمنزلة جزءه

ويشترط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما

لا تجهل وقوله الا يا خلتي من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ

لو كانت النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل المنعوت

المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا

لانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف

وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة اولا وفي جعلها صفة

للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء او لان يريد

الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكانهم

مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف

مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوا في باب لا مضارعا للمضاف
فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان
يجعل حالا اذ ليس المبني على تقييد النداء معرفة قبل
النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا
نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع
في منادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة
ليست منافية للتعريف مع ان محل الدخول مختلف لوقوعه
موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة حال الخطاب فيها
اذ هي كلها غيب الا انه لما يشير اليه الخطاب بواسطة
حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار
في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظ لئلا يتسارع الى افهم
كل واحد من الحضار انه هو المخاطب والمدعو وكونه منادى
ازاما وتعريفا وانما اعتبروا لتعوي جهة الاتحاد ولا يلزم
بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة وانما قلنا
ذلك لانا نقلت مشابهة المبني للمبني لا يلزم ان يكون مشابها
لذلك المبني لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا امت بهة
ههنا بمعنى المناسبة والمناسب المناسب لذلك المبني

قطعا

قطعا دليلا الوسيلة ولو قيل ان امت بهة بمعناها فمقصود
من ذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل مايه الامتياز
وجعله كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية
حكما وهي مبنية لزم بناؤه ويا زيدان ويا زيدون لقيل
العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتكبير
فكيف يصح هذان احتمالان اجيب بان لفظة يا قائمة
مقام اللام وخص خص لفظ يا بالاستغاثة ويلام
تخصيص مقوية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار دلالة
على انه مخصوص بهذه الدلالة لابد وان يكون الامر يعتني به
وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا
الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد
الثلثة لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له
متعلق بما تعلق به لام المستغاث وقد يتعلق المستغاث له
عن نحو يا الله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبلك
الكلام اي استغيث يا الله من الم الفراق لان علة بنائه له
ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب
اعراب المبني اجيب بان علة بنائه فرعية الضعف دلالة

معدية

كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كان تاما نحو يا زيد الحسن وجها
ويا هؤلاء العشرون رجلا الى المعنوى صح فى شرح المفصل
لان التاكيد اللفظى اه وذلك لان الثانى عين الاول
لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول يا
زيد زيد لفظ فالتاكيد وفى جعل الى على ذلك بدلا وجعل سيبويه
اياه عطف بيان نظرا لانها لتعيين ما لا يفيده الاولى واذا
وصفت الثانى فابو عمرو يضم الثانى على انه تاكيد لفظى موصوف
او بدل منه بما حصل له من الوصفية كما فى قولك لطائى يا ان حاتم
كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به
والصفة قال الاصمعى لا يوصف المضاف المضموم الشبيه بالمضمر
وارتضاه العلم اذا نعتها به فى مثل يا زيد العالم على الاختصاص
وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوى فى جميع الاحكام وعطف
بيان ذهب الشيخ الرضى الى انه يدل فحكمه حكم المبدل منه
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف
الموف باللام مع انه اخصر ليشعر الى مانع الاستقلال وهو
امتناع دخول يا عليه ويخرج عنه نحو يا ايها والله المتعين الرفع
ترفع ولا تبنى الصفة كما فى يا رجل ظريف لان النعت متوجه الى

المنعوت

الصفة دون النداء والرفع هو حرف النداء شبهها بالرافع
كون اثر كل عارض مطردا ولم يظهر اثر هذا التشبيه فى المنادى
لمكان البناء النصب او المقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان
ضمها تقديرية بفرضه كما ذهب اليه الشيخ الرضى والاظهر ان يقال
ان هؤلاء ضمن محلى لانه مفرد معرفة معربا بوقوع موقعه
لضم كما ان له نصبا محليا لان منصوبا لو وقع موضعه لكان منصوبا
فى الممتنع دخول يا عليه يعنى ان اللام للعهد والجار والمجرور
متعلق بقوله مختار مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار
الحكم بالاولوية لان المعطوف بحرف اه نظر ابو عمرو الى
جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا
تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغى ان يختار الرفع اذا كان
المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال
مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموما ان كان كالحسن قال الشيخ الرضى كلام المبرد لا يدل على ما نسب
اليه لانه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان اللام
اللام لا معنى لها فيه ولا يفيد ان التعريف بل يلزم بها الوصفية
الاصلية فكانه مجرد عنها وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب

قوله

المنعوت

ابى عمرو لان اللام اذا لم يفد التعريف وليس الاسم كالجزء انتهى الا ان يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبه فى كونه علما ذا اللام قلت كلامه فى شرحه يا فى عنه اذ فسره بما فسرته به ثم كما هو الحسن فى جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال فى صحة نزع اللام عن الجمع واستفد فى ان العلم ان لم يكن منقولا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان فى الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الصفية وتصدير لو دخوم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال فى محمد وعلى المحمد والعلى وكذا ان كان اسما او بعض جنس يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب والماخوذ فى جواز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد بخصوصه مختصة به فزايل ذلك الجنس ويجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والثانى فى لهذا القسم تصور له معنى جنسى ثابت عرف بثبوته للغير العلم ومنها ما لا تصور له معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما تصور له ذلك لكن لم يثبت كما فى اعلام الاجناس من الثلثة والاربعة والخمسة اذا لم تثبت بغير التعريف الثالث والرابع والخامس ومنها ما تصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف

عرف ذلك العلم والكان منقولا مع لم يجز نزع اللام عنه ثم

جنسى ثم

بثبوته

ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى للكوكب فى الاذهان ما معنى الكثرة فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بسبب التقدير للاكثر فى جانبى الغالب فى الغالب فى الاعلام اللازمة لانها لا تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة مثل يا تيم كلهم نظرا الى ان تيما فى نفسه غالب وجوز الشيخ الرضى كلكم نظرا الى الخطاب العارض بغير ذكر صفة او بدل اى حال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف الى العلم المنادى المبنى على الضم فيجوز عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتها علما فحققوه بالفتحة وحذف الالف خطا فى ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات فى غير النداء بحذف تنوينه والالف فى ابن خطا التى هى حركته الاصلية اى تسهيل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل واذ نودى المعرف باللام اه فيه ان نداء شئى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال غير الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما للجنس التعريف الزايل بالتنكير لا التعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام اذا اريد نداؤه كثيرا مما يطلق الاقوال الاختيارية ويراد مبدأها

مطلقا وحالا كون كل منهما

اعني الزيادة قيل مثلا اذا قال مثلا لان تقصد نداء ما
عرف باللام على الطلاقة لا يستلزم قول يا ايها الرجل واخويه
بخصوصها وذلك ايضا في تصحيح الاستلزام ان يريد بقوله يا ايها
الرجل واخويه الذي وسط فيه اي وهذا او بهذا كما قيل في
لكل عزعون موسى ان المراد لكل ظالم عادل بتوسط
اي هو موصوفة قال الاخفش هو موصولة حذف صدر صلتها
وجوبا لمناسبة التخفيف للنادر ويؤيده كثرة وقوعها
موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لا ينصب مع
انها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها بنى على الضم
مع هاء التنبيه المشار كة لحرف النداء في التنبيه لان
النداء ايضا تنبيه فالجزء القريب من هاء التنبيه ما وقع بعد حرف
النداء بتوسط هذا البين بخلاف الموصولة فانه قد يقصد
نداؤه بحذف اي فانه لضعف الوصلة ولذلك قد يقصر على
هذا او لوتي تابعه كما لوتي تابع تابعه فقال يا هذا الرجل
وعبد الله معطوف على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه وممتنع وصف باب هذا
الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولوتي تابعه بل

يؤتى تابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لامتناع وصف
ايها الا بذي اللام بتوسط الامرين معا الشرف لتوسط
ذلك الامور ان يتبع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك
لان الاسم هو معلوم المهية فيقال يا شبي الها اذ القصد
التخيير فان كان المناسب ان لا يكون الوسطة معينا
والا توقف الذهن عنده ثم المناسب ان يكون ذلك المبهم
طالبا لما يرفع ابهامه كسبب الوضع ليسند اي جزا التعيين
ثم المناسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون طالبا للموصوف
باللام فيتبع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة
لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام
اذ الاشارة تعيين جنس ما اشير اليه وتارة بأي اذا تطلعت
عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه هاء التنبيه لما فرغت
فانها جيء بها عوضة بحذف ما اذا لم تقطع اذ ابدل مما اضيف
اليه التنوين فانها معوضة بما اضيف اليه وهي حينئذ يرفع
ابهامها انما بالمعرف باللام او بصفة باسم الاشارة الذي
يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصف اي للاسم الاشارة
لما فيه من التدرج في التعيين وترك المبهم الذي لا يورث زيادة

آن النداء

فيها

تكرار

شوق لانه المقصد بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر
ليدل على معنى متبوعه لانها تابع تنادر معرب اندفع
بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان
نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد دفع ايضا بان
المتنوين في معرب للوحدة فلا يتقضى الحكم بالمثال لان عمرو
في المثال ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد
اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا
اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه تنادر معنى فيكون
منصوب المحل يا الله اختص هذا اللفظ باشياء انها قطع همزة
في النداء وغيره وحذف الف يا ويا اثره فيه وحذف حرف
النداء وتعويض الميمين وأخرها تبركا باسمه نحو اللهم وتزاد
قرائنه ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اسما
المختصة بالنداء اسماعا نحو يا رجل ويا لونان اكثر النوم و
لا يقال يا رجل لونان ونحو اللهم فاطر السموات يحمل عنده على
نداء مستانف وعوضت اللام عنها وهذا لا يجمع بينهما الا قليلا
نحو قوله معاذ الله ان يكون كذلك فلا يقال في سعة الكلام
لاه وقد يقال في غير ذا نحو يسمع لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبر

كما اختص بسماه
سبحانه باشياء

في فاطمة

خاصة الى فض خصوصا فراجعك آخره وانت بخيلة بالوصل عنه
فيالغلمان آه آخره اياكما ان تبغيا شرا وفي روايتان
تكسبا شرا ولك الخطاب لمن يصلح لهذا الخطاب اي
تركيب او في قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف
اليه صورة اما ان الاول مذكور صورة نحو آه واما كون الثاني
مذكورا فلانه تكرار الاول بعينه واما عدمي فمحمول بحسب اللفظ
اما الضم فلان الاول قبل النصب الثاني لم يكن على انه تاكيد لانه
خارج عن التعلية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير
القصد الى المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون
مثل الاول فاذا كان الاول توطئة كان الثاني بدلا واذا
كان مرادا كان الثاني عطف بيان وتم ان تاكيد اللفظ
واما فصل تاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر
تعاد الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء
على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة لانه كرر الاول بلفظه
وحركه بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل اصلا نحو
انك لتقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان و
اسمها الا بالظرف وانه قال ولا الله بهم ابدا دوادم ان

حرف النداء لا يدخل الا في الاسم وذلك مذهب سيبويه والخليل
او مضاف الى محذوف ليلا يلزم التقديم والتاخير الفصل
لانه اما تابع المضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد
للنظر وان كيد للنظر في الغالب حكمه حكم الاول وحكمه حكمه
كانت او بدلية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك
الثاني مع انه ليس بمضاف او تابع مضاف بالوصف كما هو
مذهب المبرد والسيرافي يا تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا
ابالكم هو مدح وبعناه انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من يقوم
ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم قوله ان ليس
بابيهم رشيدة فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور وسكونها
وهو الاكثر اكتفاء بالكسرة وقد يقيم وذلك في الاسم الغالب
عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة
رب احكم بفتح الباء وقولها الثاني وما للاستفهام للخفة دلالة
الصوة ورفعه النسب للنداء قيل نزه لغة طائي فهم يعربون
الياء الواقعة بعد الكسرة الخفية فيقال في لبي وفي لقاني وفي
جاوية وناصية جاراة وناصاة وقد جاء ذا في قول
الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل يا بنيا فليس بذاك شاذ في

يا علم لاجتماع يائين ويكون المنادى بغير ان الباء في
وبالها للملابسة والظرفية معطوفة على الغفلة الواقعة خبرا
وتركه وقفا اما حال او ظرف ولكن ان تقدر فعلا معطوفا
على الغفلية اي يوقف بالها وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت
على يا غلامي عند ما فيها ليبان الالف واذا وقفت على يا غلامي
بسكون الهاء وصلا بالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز مد
والسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك
على مذهب من وقف على القاضي بالسكان القاضي واذا وقفت
على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للموقف وجاز الحذف
مع السكت مع الفتح يا بنال الباء بالتاء لانها مناسبتها
في انها تزادان في آخر الاسم وهي كانت التاء بدلا من الياء
غير متحركة للتانيث طولتا ان وكلتهما ترقف عليهما بالهاء لانهما
عوضت عن زائدة بخلاف ابنة لان تاءها هو فتحت غير اصلي
ان قلت كيف جاز اي تاء التانيث للمذكر اجيب بان التاء
في يا ابت وامت للتفخيم كما في علامة ففيهما متضمنان للتفخيم
وبان التاء في يا ابت للعوض عن يا ابي مع ان التاء في المذكر
غير غريب كحمامة ذكر وشاة ذكر علامة الياء ليغير ان

النكرة موكدة من سنة للوصف المبدل منه فيكون في المبدل شائبة

في المبدل منه وقد جاء النعم وعليه قرئ يا ايت بالنعم

لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التأنيث شبيه

كمؤنثة وبالالف عطف على محذوف اى لغير الالف و

بالالف فانه غير جائز قد جمع الفرزدق بينهما في قوله

عاليين بانصبة فتونها محذوف اى واقع يعني ان الجواز وقع

في سعة الكلام هذا التقييد يتبادر اليه الذهن ويؤيده

مقابلة الجواز للضرورة ولك ان لا تقيد بجعل الجواز من علامة

للضرورة واما وقع منه ترخيم المنادى في السعة لكون المقصد

في النداء هو المنادى فيقصد بسرعة الفراغ منه الى ما هو

المقصد مع ندرته لانتباس لان الالف لانه حال نداية اكثر

انتباكا لا سيما في غير حالة النداء اى الضرورة تعرية

اشارة الى انه مفعول له لكن بعد فعل الترخيم المفهوم من الكلام

لا فعل الجواز لان صفة الترخيم هو الضرورة والاضطرار

صفة المرخم

صح الناسخ

انتهى الحكم

الترخيم جائز

انتباه بالضفة الاسمية في غير حالة النداء اى الضرورة تعرية

ايا انه مفعول لاكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز

لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتقيد فاعل الحذف

اللازم شرطا بالحاجة والفاعل والمحل على عدم الاكثرية اطلاقا ذهب اليه بعضهم بعيد

لانه يخالف مذهب المعظم ولكن ان وقع ضرورة على الجواز اى الترخيم فيتقيد

ضرورة كقوله لدى يا سرا ذى يحمى فقفنا الاصل اذ هبى وهو حذف

الاظهر ان يقدم قولنا الترخيم على حكمه لكن قد مر للانه المتصف اى الترخيم

المنادى الخ تابع لمحذوف كاحمد بالملهلة صفة ومعنى يقال كلام ترخيم اى

رقيق والترخيم التليين والحذف اى او المنادى مرخم بحذف

يا رباغلامى لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب بحركة ما قبل

حذف العلة الاخيرة في يعبيك بدليل اجراء الاعراب عليها واما اجراء

الاعراب على حرف العلة اذا حرك اى لمجرد التخفيف في نحو قاض

لان حذفه لاجل الاعلال وكذا في نحو يد لان حذف آخره لازم اصالة من

اما تقدير الاعراب اذا سكن الاخر طردا لاجراء الاعراب على حرف العلة

اذا حرك وذلك بتقدير وقدره اذا لم ان الترخيم حذف في التركيب والحذف

في بعد حالة الاولمة للعلة الاخيرة من قال انه حذف الاخر

بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة

ترجم الثالثة بلا علامة يا رجل الصغير المرفوع إلا الترخيم فقط

لأن ذكر المقيد يستلزم ذكر المطلق والضمير المجرور إلى الاسم

كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم أو شرط الترخيم إذا كان

واقتفى المنادى ولك أن ترجم أن لا يكون مضافا

لو قال أن يكون مفردا كان أولى لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف

إذ يسبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه أو حكما

قيد التنوين بذكر المضاف والمشبه به إذ هما تحذفان كما

آخر إجراء المنادى نظرا إلى المعنى هذا كله إذا كان المركب الإضافي علما

فإن الجزء الأول بمنزلة زاد زيد وإما إذا لم يكن علما فيبقى الثاني

المضاف من حيث أنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه ولا من

الثاني بخلاف المركب نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم أي يا عكرمة

لأنه ليس آخر إجرائه هذا فقط إذا لم يكن المركب الإضافي علما أو إذا

كان علما فلا ان المركب الإضافي إجراء حال حذف جزئه قبل العلمية

أو لكل من الجزئين بإجرائه فامتنع الترخيم فيها لبعد علامة

اللفظ والمعنى والإجمالة لبعض العرب رخم الجملة فتحذف عندهم

نحو يا تابط والزيادة على الثلث لم يلزم نقض الاسم الذي

حكم العرب إلغاء قيد به لجواز النقص فما ليس في حكم العرب نحو مادو

وأما

نحو يا زيد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به بلا علة موجبة وأما

إنما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا وأما ثانيا

الثانية قد كثر الترخيم فيه وطفا أعوا مل آخر غير المرخم منه وبعض

المواضع معاملة المرخم افرفع التاء واذا وقف على ذلك المرخم أوقف

آخره ها السكت فيقال فيا طلح يا طلحة وذلك لأنهم يقفون

السكت حركته اعرابية والمشبهة بها وقليلا ما يوقف عليها كما يكون

وقد تقفى عن بعضها في الشواذ الإطلاق نحو تقي قبل التقوى يا

ضاعا زيادتان قيل لا بد دون أن يكونا بمعنى خرج نحو

فهو يضرب فرحكم الواحد نصف زيادتان من قبيل فلان في

العادة في انهما زيدتا معا وان كان كل واحد لمعنى فغاير معنى

الآخر كزيادتي سلمان وسلمان علمين وما تان الزيادتان سبقتا

ضاف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون

ومسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا

نحو روان وخراسان وياء النسبة نحو كوفي وكرسي والفوقانية

وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها أو كانت آخرة وفي صحة

أطلاق التقييد الشيخ الرضي به بل فيد به بأحد نوعي تاء التأنيث حيث

قال كان عليه أن يقول وزيادتا التأنيث ليخرج نحو سلامة فتى فتاة

وأما

يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما
في اسماء واقرأ اقفا في بصري يختار وهواع اقاعلم لان الاعظم
مثل عود ومرمي يحذف الحرف الاخير والمد الذي قبله
الصحيح فالاعلال اولى صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل
ان مثل دلو ورظي يحكى صحتي بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه
او واو او ياء ساكنة اخر از عن نحو كنور وعاد ران منقل
عظيم الصحاب ب ومشريف على وزن مدحرج اى لتطرح ريشه
وهو ورق الذرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع
حركة ماقبلها من جنسها فخرج نحو سنور وعليق بت بتعليق
فانه لايحذف منه آخر طلقا لقلة الحذف
لان نحو ثبوت لم يحذف زيادة بنون جمع ابن لانها غير تامة والواو
فكانه ليس جمع المذكر السالم كشمود اما في الاول الخ فكانت علة
الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني فكان في فعل
هذا التفصيل وما قيل لحذف نون من ما قبل آخره من ويلبث
عن النقد قال قدس سره وفي حاشية النقد صفا للغنم انتهى قلت الصفا
بفتحتين نوع از كوسفند كوتاه دست و پاى زشت و دم
يكي تعال لكنك وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر

واثنا عشر واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشرة مع الالف
والتاء لان الالف بمنزلة النون فرانان قال الملكة ففيه نظر لان عشرم
ان الثاني اسم بسيط بمعنى ياخمسة وفي الوقف تقلب التاء هاء
كما انك لو سميت رجلا بضربت ووقفت قلت ياسمه بالهاء
فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد اي ههنا بالنظر
الكلمة بقرينة الفاء ولكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت
استمراره بمجردي وهو متفاوت من المضارع فلا ذا
كان نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى ما نسبة المضارع الى الماضي الواقع
جزاء الشرط السابق فقد المضارع والفاء الجزائية تدخل على
المضارع المثبت في حكم النافية ان قيل انما يجعلون المحذوف
في حكم الثابت اذا كان المحذوف لعلة موجبة ولكن المحذوف ههنا لعلة
موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يدوم اجيب بان
المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة
فيبقى الحرف الآخر الذي يواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف
ولين منه فيقال في اعلون وقاضون يا اعلو وقاضي وههنا
اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اعلى السكون لكان مدغما فوجب تحريكه
وقبل الالف نحو ياحار بكسر الهمزة او فتحها وهو بنت فسيبويه
يفتح الآخر وغيره يكسر للكسرة الغيبة وان لم يكن اعلى السكون كان

الى اراد الحذف اما ذا انظر
الى نفس الكلمة فثبوتي والله
قدس سره نظر هم هم

ف

وقد جعلوا الحذف في الكلمة كالثابت
وان كان لعلة موجبة

ف

استحار

مد غايرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راة وان لم يلزم ساكنان
والفتحة يقفون الساكن على سكونه نحو يا بحرة والواو يرد الى اصل
حركته وهو الكسر فيقال الفاء فيحة اي اذ اكانا تاكيد لك
فيقال او عاطف عطف العلمية على الاسمية المأولة بالفعلية كانه
قيل يحمل المنادى نائبا بجميع اجزائه والمحذوف نائبا فيقال
يا بحار ويا تمو ويا كرو مثل شكبة انملة لان التنوين لا يدخل الا
الاقل اما يا بحرة فقط او يا بحرف او بكليهما وفي يا كروان
قدس سره الى اشتباه كروان بطائر ضعيف طويل العنق انتهى قلت
الصواب هو طائر فيقال له الحباري وان اشتراطه كونه كدريا
كراوين جافة كروان بالكسر اضبطه جافة على القياس
فلا جرم قلبت ياء لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها
ضمة الا وتقلب الواو والضمة كسرة نحو انقضاز بكما والاصل
والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وقد استعمل صيغة النداء
في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص بنقل لا
المندوب لما فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب يا بابا
آخره اختلافها لاشتراكهما في امر عام ويكون لغرابه على حسب ما
عليه وعن ههنا يظهر وجه ايراد المتفجع عليه يا واما المتفجع عليه
فانما يحذف لانه ليس منادى حقه ولا منقولا اليه ولا منصوبا بفعل
التفجع لانه

انتفجع التفجع لانه يتعدى يا بحروف النداء الا ان يقال ان المندوب
منصوب باعني او اخص ويلزم حينئذ خروجه عن مواضع حذف
الناصب للمفعول به قياسا يعني لما كانت يا اشهر بين النداء
صحح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا
اصل في هذا الباب المتفجع عليه المتفجع وارد مندرج تحت اللام
قائلة المتفجع له ولعل عليا بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمود عليه او يتضمن معنى
البكاء وفيه انه لا تشمل المتفجع عليه وجودا بيا وادا البا دخل بصيغة
المتفجع ولست للسببية او الاستعانة ممتازا به اشارة الى
ان الباء متعلق بالاختصاص المتضمن معنى الامتياز ودخول الباء في المفعول
لغرابته في دخوله على المفعول عليه وجاز لك ويجاز ان لا يلحقه
كان مع يا ادوا قال الاندلسي يجب مع يا ان لا يلبس بالنداء قال
الشيخ الرضي الا ان يقال اذا دلت قرينة حال على الندبة كفت بخلا
مع يا والا فيه والا وجب الالحاق بها الى ان المندوب وقد يحذف
آخره غير المندوب فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المحرك بالحركا
الاعرابية لا يلحقه الا الالف وتقدر الالف ويقدر الاعراب نحو وا عبد
الرجل والمسمى بضرب الرجل وكذا المحرك بالحركات البنائية الا عند افتقر
والمقصة شبيهها مما من جنسها ولا يقدر حركة البناء اللازمة مثال الضم

ز الصحاح الجمع كروان بالكسر الواحد طائر طويل العنق ورايت في بعض
كتب اللغة ان الكروان طائر ضعيف طويل العنق ورايت في بعض
كتب اللغة ان الكروان طائر ضعيف طويل العنق ورايت في بعض
كتب اللغة ان الكروان طائر ضعيف طويل العنق

وفي توقيف وحوف التعريف لا يحذف مما يعرف بها حتى لا يلتبس
على اصل التنكير لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل ما
يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى
اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج
الى علامة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء
سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون بدل
او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظا انتهى مما
لا يحذف منه الحرف الا خير وهي منه لانه لا يحذف منه الا ما يحذف
اليمين منه في آخر نحو يوسف اعرض عن هذا وقيل على ان الاعتراض
عليه بانه لو كان معربا يصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يقال بانه
يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين ولفظة اي
اذا وصف بذي اللام فانها والكلمة اسم جنس معرفا بالنداء
الالف المفضية بالمد اذا كان وصفه كما تقدم وهو موقوف قبل
جار خذف والمضاف اليه اي موقوف عطف على قوله لفظة
اي اي مرجعا او ادخل في الصباح قالته امراة من
القيس فلما اعجبت اخذت منه الطلاق وهو مثل يضرب عند طلب الشيء
وقيل مثل يستعمله المغموم قالته شخص صار مثلا للحرص على الشيء
النفس من الورطة الشديدة وفي الطرق كرا الاطراق
خاموش بودن وچشم از چيزي افكندن وسر فرو دركردن
وهي رقبة اذا اسمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصاد مثلا
لمن تكبر وقد يوضع لمن هو اشرف منه والمعنى ان النعام الخ
قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد خفض عنقه
للصيد فان الحول منك اعناقا وهي النعام قد اصطيدت
بخلاف قراءة الاسيجدوا بتشديد اللام فزين لهم
الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون ان
لا يسجدوا او المعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال
انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود والا زائدة على التقديرين
ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم وزين لهم الشيطان ان
لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او
فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا اي مفعول اي برا او متعلق
بما الاول اجب تخصيص الاسم في قوله كل سهم بالمفعول به والام في
التعريف بما في الصدقة على يوم الجمعة من كيس الجمعة خص فيه دعاء الناس
بالتخصيص والباس في القميص من عد المحدود ثنا ثلاثة من المواضع الاربعة
لا نزيد على افراده منها اي ما اضمر عامله بناء على شرط اعمل

ان علة بنائه ولك ان تقول يعني ان على صلة للوقوع الى آخره
اضمار او اتفاق على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه
واما وجه حذفه لايراد النقض بقوله تعالى اني رأيتهم لي ساجدين
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب
لان الجملة الثانية لم يات لمجرد التفسير بل اتى بها لتبين الجملة
الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين
لك مثل لك علمت زيدا علته كاتبا كل اسم انحم لفظا كالبيان
الما لغية بعد فعل مستبدا او فاعل لاظرف وزيدت
ضاربه لاجل شبهه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم الجامد نحو
يا زيد هند ضاربها وازيدا ضاربه العوان او بعد كالمثال
المذكور مثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا او ضاربه
خبره مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او الحل
من الامرين على سبيل التنازع عنه متعلق بالاشتغال المقتضين
معنى الزوال او لان الاشتغال بمعنى الاعراض او متعلق ضمنه
في هذا التوجيه لتصحيح ما التزم الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون
المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق مجعولا بالاضافة
للفعل وشبهه نحو ازيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا مررت

الضمير مرة تتمة بوجوه
ويتصور ذكر بوجوه و
منها ان يكون ١٢ م

غلامه

غلامه وهنا ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا عاملا في الضمير او
معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيد العتيق عمرا
والذي يضربه او رجل يضربه لو سلط التسليط بالاشتراك
يرجى او مناسبة ليس في اكثر النسخ بل في شيء من بقية انما
الخمسة غير لبيد خل فيه الاشتغال لاخرجه وبالجملة ان يعني تتسلط بعضه
او يلازمه فلا حاجة حينئذ الى ارجاعه الى الالحاق وبعيد الفراء عن التأمل
اي اقوالهم وخرج الفعل اسم بمعنى فعل او شبهه فعل الامر على ما قبله
وذلك بان يكون اسم اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا
بالام صدر الكلام كان ملحوقها ولام الابتداء وما وان من حروف
النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا الى الكل
او واقعا بعد الا او موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل
راجع اليه نحو زيدا انه منطلق او منطوقا او واقعا بعد فاء
السببية او هي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير
واقعة موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك
فحدث فان التقدير واما كن شيئا فحدث بنعمة ربك فجعل ما قبل
الجزاء شرطا وجعل جزاء الجزاء جزاء وحقها ان يدخل بها تمام الجزاء
بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من الكلام الشيخ الرضي

وههنا بحث وهو ان زيدا ضربت غلام يخرج عنه لان ضمير
الا تعلال بتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى
مانع اذ الضرب لم يقع على زيد لانه يقال فساد المعنى غير مانع عن العمل
صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شئ فعلى في الدار اللهم الا
الا ان يقوم صحة المعنى في التسليط فح يكون فيه قيد التسليط
ضروريا ولم يكن حال هذا القيد سابقه واحدا كما قال الشيخ الرضي
بالتزادف فيما بلغه لان التزادف انما يكون في المفردات
هو بالذوم ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء منصوبات
بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته لو لابست زيدا الهنت
ضربت غلامه ولا يصح ح الا تقدير تسليط الفعل المناسب بالذوم
جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه
فتقول في زيدا ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير الفعل المقدر
ومفعول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة
مع المتعلق في زيد مررت بغلامه وجوز ايضا في هذه الصورة الاولى
تقدير فعل الملابسة ينصب بفعل يفسره ما بعد الا يخفى ما في هذا الوجه
اليه يعطر لا يخفى ان ما في الصورة الاولى يجوز ان يكون من هذا
القسم المحذوف ناصبه تكلف بان يقال انها سادة مسد الجملة

ح التقدير ضربت متعلق زيد

حالية لان تقييدها وفي قوتها اعني جاوزت وانت ولا يكون
في الصورة الاولى فيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول
واحد مفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التعدية بان
يكون احدهما بدلا من الآخر فان كان الثاني بدلا من الاول
لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما
بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع
مع لزوم الفصل بالجملة في مظان الاغماض قدس سره اي
اي في مواقع نظر فيها ينبغي ان يغمض عنها على شرط طيب
التغيير وان لم يكن منه في الواقع ويختار الرفع ابتداء لانه
من تكلف تقدير العامل بالابتداء ليتوهم ان رافعه فعل
كان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع
اي قرينة ترجح خلاف الرفع الا بترجيحه تقوية جانب النصب كما لك
مع وجوبه او اختيار على الرفع او مساواته له وقيد القرينة
بالمرجحة لان القرينة المصححة ينصب مع وجودة في مثل زيدا ضربته
ولان انتفاء القرينة المطلقة تستدعي وجوب الرفع لا اختيار
نعم لو جعلت ضمير توأم عند عدم القرينة خلافا فيه راجعا الى اختيار
الرفع لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد بل مستغنى عن القيد

يعني الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم
خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلت احب ان كذلك لكن ورود
الجملة خبرا لهو لكن حذفها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فيه
انه يلزم سبح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واخراجه
والمشهور خلافه في الضابطة التي يليها كما قال الشيخ الرضي
قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان
فقط على ما ذكروه اما واذا الفجائية مع غير الطلب الذي
الخبر مع انه اخص للاثبات الى الانتهاء ما يوجب اختيار النصب على الابتداء
ان يقول النصية ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع
جوابا بجملة انتهائية فعلية نحو اما زيدا فاكرمته مع جواب ايمن اكرمت
لان القرينة التي تقوي جانب النصب هي التناسب والتقابل اللذان
كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت
مع غيرها مما الانتهام مثلا لم يكن هذا الباب لاتساع التسليط على
الاسم فان الرفع يقتضي اولا ان الجملة الطلبية فعلية لكون
اسمية لاختصاص الطلب بالفعل لاريبي الى اقتضاء الوقوع والطلب
الفعل لخوف الالتباس والغرض والتخصيص ولا قرينة التلاس غير
الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم فلم لم يلزم الاسمية او المرة

الحمد لله على اتمام

لزوم الاسمية في غير هذا المواضع لورود النصب فيها ليست عطف
جملة وستثنى بلكن وبل على جملة متحققة او تكون نحو ازيد جاء
فعلية ام
فاضرب وانا هذا اتضحها فان اسم الفاعل الشبيه بالفعل في حكم وستثنى
سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وابصر به
لكون فعلي التعجب لجمودهما وتجردهما عن العروض اللاحق بالاسماء والافعال
الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
على الانشائية ولا يقدر عمرو لها في عدم تقدير يعمل الماجت
لانه يختار الرفع في الاسم الانتهام اذا كان هو الاسم المحدود واما اذا
كان الاسم المحدود بعد نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم ايهما جاء
به الشيء الرضي فلو قال او بعد كلمة الانتهام لكان اشمل ثم لو قال او
مع الانتهام لم يصح لما ذكره قدس سره فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز
اللفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان اهل طالبة للفعل فاذا
لم تجد فعلا لسلت عنه كافي هل زيد خارج واذا وجدت فعلا اندرج
الصحبة الفعلية فلا ترضى الا بان تعانقه وطفا اقبح هل زيد خرج
واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم
ذهبوا الى ان حكمها حكم اذا في وقوع الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب
الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية الا

على المجاز اذ لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس من خواص على افادة الوجوب
بل قطعي الحصول وحيث دون خيفا فان الحكم هنا اذ
هي مواقع الفعل فيه ان لا يثبت الامر بجواز تقدير فعل رافع فيقال في
اذا زيد فيقله اذا فقل زيد فيقله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر
للمفسر وفيه خوات ذلك قال وعطف خوف ليس الخ معطوف على قوله
في الامر اقائل بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول
انما يكون عند تساوي الاحتمالات مع دفعه وجب والثاني قد يجاب البعض
ودفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه جوابا وصفة
كان الاولى ان يحمل على الجزائية فيه من الفائدة التامة وهو خلاف
المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجح ايضا ان لا فرق بين كونه جوابا وكونه
صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول
للممكنات الموجودة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقنا صفة كان المعنى
كل مخلوق مخلوق نجد وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم
بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولمن سلم تناوله للمعدوم جاز ان
يختص بالموجود لانا مخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود
بما يوجب الوجوب وصفاته ولين سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى
كل مخلوق مخلوق نجد بل المعنى كل مخلوق مخلوق نجد وقت الاتيان

ان

وعنه

في ان المخلوق اعم من المخلوق لانا نجد المفهوم الاجتماعي الواقع عند المعتزلة
فلو جعل خلقنا صفة لم يحصل المقصود وسيتوى الامران
في الاختيار قلت هي معارضة بقرب المعطوف عليه اي السلامة من
حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العامل بل من باب الاختيار على
بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الجزء لا بد له من عامل اذا كان جملة
قلت غرضه من هذا المثال وقد نبه سيبويه ان ليس الا بتبين جملة اسمية
الصدر فعلية الخبر المعطوف عليها او على الجزء هذا باعتبار المعنى واذا
جعل الجملة جوابا اما ان يجعل الفعل وحده جوابا او اعتبر اسناده الى
المستتر الذي هو المتكلم فحكم الملفوظ كما قيل ومن بدع عوفيت
الكبرى منصوبا باعتبار المعنى الذي هو الغير بعد حذف الشرط
وما في حيزه من الاحكام الراسخة في الشرطية والا فانشد جوز
الخليل فيه التخفيف لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ
الرضي لا شك ان التخصيص والعوض والاستفهام والنفي والشرط والتمني
مما يليق بالفعل وكان القياس اختصاص هؤلاء بالاخل الا
ان بعضها ليست على ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختص بالاسمية
كليت ولعل وبعضها استعمل في الفعلية مع اولويتها بالفعل كثمة

مرجح للرفع ان الفعل لم يرد ذلك المثال
منصوبا وشذ قوله من باب حذف العائد

اما اذا جعل م

الاستفهام وما والنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالعرض
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان امر اهلك يجوز عند الاخفش
ان يكون مبتدأ فانه وان صدق عليه قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان ليس الفعل الواقع بعد مشتغلا عنه بغيره لان معنى الاشتغال عنه
بالغير الاشتغال عن نصبه بنصب الغير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز بالنسبة
باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه بحتى يفعل ويجب ان يكون
المصدر النائب مناب الفعل مخصوصا فيكون تقديره زيدا
يلابسه الصفة للموصوف وفي المثال الثاني يلابسه مبتدأ الخ
الموصوفها مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم
الذي قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الفعل الاسم
المشتغل به عن المفسر الاجري ان احد واقع من ستجارك في الضمير من
ستجارك المفسر وزيدا وان زيدا خبرية واقع من ضربت المقدر موقع
الضمير من ضربت المفسر وان التقدير وان زيدا لم يقم الا هو ان
زيدا لم يقم الا هو لا تنقض النفي بالا ولا وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه
ان يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يجوز ان نسبة زيد الى يلابس الذي
يسر كنسبة به الى ذهب لانه مسند اليه وزيد منصوب
كذا ذكره المصنف فيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لما عاد الضمير

ذهب
يكون المعنى اذ ذاك الى حصل ضعيف لعدم
اختصاص المصدر المدلول عليه بهم

الذي يلوح به الاظهر ان يقال يلابس
زيدا وان يذهب ذلك يلابسه م

وتوافق ظاهرة ذكر ما في شرح المفصل وكذا جزاء ومبتداء
وفيه كقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر بشتن
بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة والظاهر انه
لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخولها في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما
قبلها كقوله تعالى وربك فكبر عن بعضهم او عسى ان يعرم
وكذا الجوازية والزائدة في الواو اما للعطف على كل شيء فعلن فيكون التقدير
وكذا الجوازية والزائدة في آية وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة
قوله وجملتان تقدير المبتدأ اي هذه الآية جملتان تعليل آخر
معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلن وجملة
قوله الفاء بمعنى الشرط المشبه الى التعليل خبر لقوله كالجوازية
الخ تقديره الخ وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة
لها محل من الاعراب ومرتبطة بجزء الشرط فيكون الجملة
ويجوز ان يكون للسببية عند المبرد قبل ظرف للعامل الظرف
المقدر والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله
تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومثل هذا الفاء فاء مثل
لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله
تعالى واما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها اذ

في بعض النسخ قوله اذا لم يقع الخ

الزانية توجبه البرد اقوى من هذا التوجيه ليوم احتياجه
اخار ولذا قدمه المصنف لكن فيه انه يلزم ان يكون الشاجرا
مبتدا محذوف المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم
الزاني والزانية كما يقال في الفصل والباب ان ثبت
زناها شرعا وذلك بالبينة شهدا او بالاقرار
وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بزيادته
مع ظهور احتمال السببية بعيد والتفسير لان اجلدوا
ايجاب والايجاب ينافض الموجب الذي هو الحكم وجزاء الجملة
يجوز ان يقال ان ما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء
واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها واختار المصنف بناء ان الشرطية
انما تدخل على ما استقبل فيه تقتضي التالي للشيء
يقتضي المقدم وهو ما ذهب اليه البرد وسيبويه واما جملة على
ذلك انتقادير لكنه غير واقع اصلا فان الانشاء لا يعارضه
نقيض الوقت فكلا قسمي التخيير يضيق وقت وهو اقيف في
القسم الثاني فيه وهذا لا يذكر الا المخدر منه وفي اصطلاح
النحاة معمول ينقل اليه تعلق التخيير به لكونه مخيرا او مخير منه
اي سهم اعمل فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان الطلاق

نقيض
اي لكنه
ليس بمختار

اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه
ان الخيار انقطع واتفق على بعض

المعمول

في اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل / بتقدير اتق الله
بالضاعة ان يقال باتق دون التقدير / تحذير امر مبين
هذا القسم الذي هو المحذر اما ظ او مضمر والظ لا يجيء الا مضافا اليه
المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء المتكلم نحو
اياي والشر وسيبويه يقدر نحو لاحذره ويقدر نحو حضاضا
والاول اولى كذا ذكر الشيخ الرضي او ذكر المحذر منه هذا القسم
يكون ظ او مضمرا سواء كان اللفظ مضافا او لا والمضمر متكلما
او مخاطبا او غائبا على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي وقوله
المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فغي عطفه على قوله المحول العدول من حيث
المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر محول وفيه نظر
ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس من انواعه نعم
النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لان او ههنا اتصالية
اي ليست اخبارية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبلها والمذكور قبله
مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اخبارية
واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المساق الى الفهم
ولم يجعله معطوفا على فعل مقدر يساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر
ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله

او ذكر المحذر

قوله محول حتى يلزم ما ذكره من المحذ
بل جعله معطوفا على محول مقدر

المحول

تحذير اتقدير الكف او يجعله منصوبا للتحذير والمعنى على ان
تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لان التقدير بالفعل
التحذير لان التقدير لعدم الفرصة ولا دخل للتقدير في التحذير لانه
لو ذكر لحصل التحذير ايضا او يجعل معطوفا على قوله عمرو ويجعل
الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف بالواو في احد
انما يصح اذا كان صدر الحد متنا والمعطوفين ليكون اشارة
الى تقسيم المحدود وليس المصدر ههنا متنا ولا لهما لانا نقول لما كان
التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه
في الحقيقة فيبقى قوله معمولا متنا ولا للمقسمين
قلت نعم او قلنا بتقدير القائد والتقدير اوذكر المحذر منه من
نوعه او باستتار ضمير فيذكر وجعل المحذر منه بدلا منه
مثل اياك والاسد او قال الشيخ الرضي قال الله الا افعل آنحكم
عالم يجمعوا بين خبر الفاعل والمفعول لواحد جاز ان ينفس نفسا
اي الكاف فقالوا اتق نفسك فحاصدوا الفعل حذفوا النفس
لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان
عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال واري ان هذا الذي ذكره
تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو تقدير اياك بعد تاو العاطف

فجاز

وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما
منفصلا ولا يخفى ان قوله غير صحيح لكن ان يضمن في
اتق معنى التبعيد ويكون تقدير اتق متبعدا نفسك ولا يخفى
في تقدير اتق وتضمينه معنى التبعيد تاكيد التخلص في تقدير بعد قوله
لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء يرشد بان
الامر بغير ما يتقى فالصواب ان يقال اراد بتقدير اتق وتضمينه
فان المعنى عليه بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل لان نفسك محذر منه
لا محذر فكيف يصح بان يقال بان يصح المعنى بعد نفسك مما يوذيك
اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والحذر منها ليس
الا لاتقاء عما يوذيه فيرجع فالمحذر منه في الحقيقة هو الفرو عن
حذرت بالحال فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى لان حذف حرف
الجر الا ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في
تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة بهم واحدا جاز ذلك فيه
التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ولا تقول اياك الاسد اما
قول الشارح عرفا اياك اياك المراء فانه ولضرورة الشعر او ان اياك
اياك من باب الاسد والمراد منصوب بفعل اترك او احذر
او ان المراد في تاويل ان تماري فلم يثبت الا نادرا قال ابو علي

ويحتمل ان يقال

بحث المفعول فيه

قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وليت

المفعول فيه اى من المفعول فيه او هذا الباب المفعول فيه

او المفعول فيه هو كذا او هو فصل على الاخير وصدر بتنبيه فقوله على الذى

ما فعل فيه ان فى مسماه او فى نفس مسماه او اسم فاعل فيه

اى حدوث وهو الفعل اللغوى مذكور اى مؤدى تضمنا

اى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالآلة

وبالتضمن ما يقابلها فيندرج فى المذكور المستعمل فى الغير الالتزامى

ومالزم اى المعنى اذا كان العامل مصدرا او بمعناه

فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى فيه تامل اذ لو اريد فى قولهم

ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة فى لم يجئ الا قيد الحيثية

ولو اريد معناه المعتبر لا يحتاج الى الحيثية لان هذا اللفظ يفيد قيد

وهو لا يقتضى اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة فى فح يفيد ربما

منع اعتبارها ولا يخفى انه قد يقصد بقيد ضمنى الاحتراز

عن شئ ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح فح لان

او المكان قد يجعل المصدر خبرا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا

عن الحين لاشتراكهما فى لزوم لزوم الفعل وعلاقة المظروفية

يجعل العين مكانا نحو جلست فى الشمس اى فى مكانها اذ المراد

بالشمس

والظرفية وقدم م

انشاء ة يا

قسمى المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا

بناء على ان فى محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفى مفعولا

فيه مهما كان او كمدود واتفق القوم على ان المبهم من

الزمان لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك

كاليوم والليل والشهر والسنة وظروف المكان اذا اضيف

المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا وجب ان يقول ان كانت

وما كانت اضافة الظروف اى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة

خبرا اى عائد لان عائد المبين عائد الى المبين وفسر المبهم

بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم

من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه

ان نحو خلف معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بان يقال

بالنكرة لا بهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندى

الارشاد من ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كالا يتعرف

مثل بهما ومنهم من فسر ما يقبل ما فسر المبهم والمعين من الزمان ويدخل

فى المبهم الجهات الست وعند ولدى وكما وبين وتلقاء ليس كلامهم

عندهم جائز النصب لان جانب لجهة ومن جهة ووجه تجيئا ما

قول

وكيف وذري لايقال فيها زيد جانب عمرو بل يقال وهو جانب له
الى جانب عمرو وكذا خارج وداخل وليس الفقيه كل من هو خارج مجرد عن السلام
فان الممسرحة كالمسرح والميل منصوبة وحمل عليه
ان يذكر امر المقادير الممسوحة فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ
الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لان بنيتها لما وان كانت
فان تعيين ابتداء التوسع مثل الاكيس موضوعا دون فوق فان كل
يتحول ابتداءه وانتهاءه كتحول الخلق قدام اليمين شمالا
ولفظ مكان بشرط ان يكون عاملة في معنى الاستقرار فلا يتعلق
كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الزمني
في اوله ميم زائدة وان كان مشتقا من حدث يعني الاستقرار او الكون
ينصب بالفعل الدال على ذلك الحدث وما ينتصب المكان المختص وهو
دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بواسطة
المكان المختص وما بعد دخلت وكذا سكنت ونزلت
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في جملة لكن لا على
نحو الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم
بلزوم كلمة في لغير المكان ودخولها كثير ان المكان ويكون الدخول
فعولا والمفعول من المصادر اللازمة غالبا ويكون فعولا من

في

وهو اللزوم

وهو لازم لا يخفى ان ما ذكر يدل على نفي المتعدي بلا واسطة
والتفصيل فيه آت ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه
واما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة سرت واذا اليوم الجمعة سرت فيه
ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في العيد وما يكون
فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه فانه يجب
نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه ما فعل لا حلبر فعل اي
ما هو حامل على الفعل وهو يتقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق
الا ان يراد بذكره موضع لا يقال يخرج مفعول له
المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو المجاور لا الفعل
لان التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل واذ المفعول
محلا والجار بمنزلة القرينة والتضعيف فان التاديب
انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب فيترتب
على ايجاد ما بحرب الذات قلت ان اردت ترتب ما يتضمنه التاديب
اعني التاديب فقال الشارح الرضي للتضمن العلة الحاملة
التاديب وانما نصب التاديب لتضمن العلة الحقيقية وهي مباشرة
الحدث والفاعل والا فالعلة الحقيقية ينتفي بانتفاء
النواة وقعدت عن الحرب جبانا فيل ولو قال وحاربته لجاز

الكان احسن اى احسن تجام المبارغة للزجاج واظهار الخلاف
ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعقله والاكتفاء
بظاهر الامر والقائل او القول لكون المفعول المفعولا
مستقلا كما هو المفهوم من الكلام خلافا للقول الزجاج
خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيه من الضمير
فانه عنده مصدر لما راى من كون مضمون عامل المفعول
تفصيلا او بيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب
تاديبا واجيب عن المعقود عن الحرب بجنسا فان
المعقود مغائر بالذات للجبن فانه مقدم على الجبن المتوقد
بحسب التحقيق فكيف يصح ان يكون مصدر لمغائر اللفظ فعله
اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو
المعقود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة اثر المترتب على الكيفية
النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من
وجه آخر او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر
عليه لينا بس المحذوف كما في ضربته سوطا اى ضرب سوط
فالقول بانه على هذا التقدير مصدر بين غير لفظ فعله لا يخفى

قوله اد

بين في ارادة هذا المعنى من قوله اى آنه
بدل الزجاج ورد آنا زه اى آنه
قعد عن تدقيق نظر المتعدل
لم يلتفت اليها كما لم يلتفت الى
جبنا والكان شجاعا على المعنى الذي
ذهب اليه المذهب ١٢ منه

ورد قول الزجاج ورده ايضا بان معنى ضربته
تاديبا ضربته لتاديب الفاعل فتاديب ليس بمفعول
مطلق فكذا اتاديب الذي معناه ولم يكتف باجتماع الضمير
الفاعل قبل انا وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الكون
والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير تركيب اللفظ
الاتيان النية والحذف هو الترك من النية واللفظ
اي اتحدا فاله قال الشيخ الرضي بعض النحاة قال يشترط ذلك وهو
الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل
على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة
فاعطاه الله القطرة اتحادا للسخطة واستحقاقا للبلية
والمتقى للبس والمعطى للقطرة هو الله ولا يجوز ان يكون
حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستحقاق على حال المفعول
وهي الاتحاد ومتارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة في
الحال بقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى ان تدل الفعل على اتحاد
الفاعل لا يشترط علم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم انه
قد يقع معرفة لكن الغالب فيه النكرة كما كان الغالب في المفعول

التعريف او يكون زمان وجود احدهما بان يكون احدهما اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك لانه بهذا الشرط قال المصنف انما اشترط ذلك لان علة الافعال تقترانها بجميع جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام المقدرة

وفي بعض المحول شيء ان هذا الراي شريف جدا المحل ما يوجد الفاعل قائم مقام الفاعل ويخلو عن التكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا عن الفاعل من غير تخصيص وقد حيل بين العير والنزوان قال الله تعالى في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب بر جستن سواء كان ذلك المعمول شرطا بفهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرو في ضرب زيدا وعمرا موطوء فاتفاقا المفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف فيه مفعولا اذا المعنى يكفيك استوى الماء والخشبة اي استوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة وليس الخشبة ارتفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته والمراد بصاحبه معمول الفعل الخ آخرا فلا يرد فعل زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز فصل الفاعل

بقوله

الحمد لله والمنة على اتمامه

الفعول معه

بنوهم ما زالت السير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان لو ترك الباقة والتفصيل لوضعها قال قدس سره في حاشيته المفصل بچه شتر از شير باز كرده رضع الصبي شير خورد كودك

فصيل

اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو فركونها عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصب فرس في كل وجل وبيعته وتاك الاخفش منصوب بنصب الظرف لانها قامت مقام مع لكل ما كان في الاصل حرفا اعطي النصب بالبعد ما وصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا تاخر عن المعطوف عليه فناسب معنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع اي وجد فعل كان تامة مفعوله لفظا تمييزا وحالا ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى لتامل تعرق

لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذا الواو العطف وانما يعدل عنه لقصد المراد من المصاحبة وفي المثال

على ما قال من مصاحبة الاتفاق وان في مصاحبة خلاف لابن الناظم فلا يرد الشيخ الرضي لما ارى فيما من تقديم المفعول معه ثم

المفعول لا يكون التنصيص بالنصب على المصاحبة للواو النصب
العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرو اولى
المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله
لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام هذا لا يختص به والام سهل
بعد ذلك تعين العطف فان المعطوفية ممتنع ذهب الجمهور
الى ان المصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب
مختار حيث لا يحمل على حمل العامل المعنوي بلا حاجة
ثالثة قال الشيخ الرضي الحاجة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا
جوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان
يقال ان قصد النصب على المصاحبة وجب النصب والا
فلا لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي
واما في السعة الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة
وذلك فيجوزونه بتكلف باضمار حرف الجر مع انه لا يحمل الضعف
معذرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم تقصد النص
النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المصنف لوروده
في القرآن كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة
رضه واما حكمنا بمعنوية الفعل اي المشعر بالمعنى النحوي

المائل

مرين

في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان
للفعل وفي الاخير الفيه شيئان كلمة الاستفهام وحرف الجر
الطالبان والذي الذي بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل
والصفة فالاشعار على المعنى الفعلي من هذه الامثلة قوي عندنا
بخلاف نحو هذا لك واياك ونحو مالك وزيدا فان الاشعار
فيها ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول
وفوات معاضدة الاستفهام باجراء حرف المثال الثاني والمصنف
لم يفرق بين الامثلة فرق الحكيم والشيخ الرضي فرق الحكيم بين
الاولين والاخيرين فمن الاخيرين لان المقتضي
وما شابهه متعلق بمفهوم الكلام الذي كان ثانيه قد ذكر
بقوله وانما حكمنا ذلك لان قوله مثل مالزيد وعمرو جر
محذوف تقديره ذلك مثل مالزيد وعمرو واي العامل المعنوي مع جواز
النصب مثل مالزيد وعمرا قس عليه حال المثالين الاخيرين
وكل واحد منهما تتضمنه بحكم قلك القضايا متضمنة الاحكام تحملها
حكما بمعنوية العامل في تلك الامثلة احترز من حال الثاني
نحو اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا ينفك عن القلب
احترز عما بين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل

العطف

ما احترز عنه الشارح

اى الحالة الظاهرة للمتهى للنفى كذا فى المواهب والمراد ههنا
بحالة وهو اعم من ان يكون بحسب تحققها وهى الحالة المحققة
او بحسب تقديرها وهى الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها
خالدين اى مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا وقوله
تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اى مقدرة نبوته والمنتظرة هى
اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او
باعتبار حال متعلقها فلا يرد النقض بنحو لا ابذ ابوه قائم لكنه
يرد النقض بقولك اسكت وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل وغيره
انه فرق فى بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازمة
الفاعل والمفعول به اعنى زمان الاتيان وقد اشتهر فى كلامهم
التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الثبات
الملزوم وذلك بعد
لان قيام زيد ليس هيئة لزيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان سيالا متغايرا فى
فاعل الاتيان ومن مفعوله لم يلائم ذوى لاتى وبينهما حال ان
عبارة التوضيح للاصل عليه ولالة ظاهرة قال الشيخ ابن
احق الحال على ما مر من منتقلة ومؤكدة ولكل مقاصد لا تخلو
ما تهيها المنتقلة فجزء الكلام بتقييد بوقت حصول مضمونه نحو قولنا
الذى فى ذلك بالفاعل والمفعول او بما يجرى مجراه نحو قولنا

جزء الكلام ح

بتقييد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى
فى ذلك بالفاعل والمفعول او بما يجرى مجراه او
بقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى ركب زيد ورأسه
يعرك غلامه اذا لم يجعلها حالا وحد المؤكدة لم يخرج
بمعنى مقرر المضمون جملة وقولنا بحدث احتراز عن نحو
رجوعها اى من حيث هو فاعل او مفعول فى الحال
على ان مدلولها هيئة للفاعل او المفعول من حيث هو فاعل
او مفعول نحو اى تامل تعلم انها تدل على هيئة للفاعل
او المفعول فى زمان تعلق الفعل بهما لما الجمع اذا
توافقت حالا الفاعل والمفعول جاز التوكيد كقولك
راكبا زيدا راكبا والجمع كقولنا راكبين واذا اختلفا فان
كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وفوعهما
كيفما كانا نحو لقيت هندا مصعدة ومنحدرة وان لم تكن
قال ويا جعل كل واحد منهما بحسب صاحبه نحو لقيت منحدرا
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحسب
حال الفاعل ليقع احدا الحالين بحسب صاحبه هكذا

قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المؤكد
ان يترتب على جد ترتب صاحبها لفظا او معنى بتمامه عن
الفاعل والمفعول او حال عنهما او جزء كان المقدر كالمذكور
اليه في الربح اي لفظيا بان يكون يرشد الى فقدا
تفصيل العامل فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق
فعل شخص بفهوم من علامة التي دهاذا تا فكان الحال
عن المضاف اليه الخ لان الداخل في الذات في حكم الذات
ولو قرى هذا موافقا لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول
معه وعن المصدر بلا تاويل والمشهور جوز والحال لتاويلها
بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرى كذلك لزم جواز الحال
عن المفعول فيه وزيد في الدار قائما مثال اللفظ
اللفظ حكى هذا توجيه جيد لكن المصنف جعل في الرضي مثال
للفاعل المعنوي ويجب عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظا لان
عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله
لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفعل والمجرور
ان تقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل في

لاتحاده

لاتحاد ه مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف
عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه
لا يضر فاعلا معنويا على التفسير المذكور باعتبار معنى
الاشارة اليه او التنبيه الاول او الى ان زيدا مشار اليه
او منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد فتامل
الكلم والفعل وعاملها اي فعل العامل ههنا لتحقق
لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطئة
لامتناع وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم والا
لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة لعقيب ذلك التفصيل
وهو من تركيبه اي من صيغته كالاشارة دون الاستفهام
والنفي وان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال
على عليها والتمني والترجي قال الشيخ الرضي انهما ليسا
بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه
يرد لانك اذا قلت ليت ابني فقير اراجح وجعلت فقير اقيدا لخبر
لكان المعنى ليت ابني راجح هو فقير ليس المعنى على ذلك بل
على انه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجحا وكانه اصل
... سائلا وزيد كقولك كتابا وزيدا اسعد سائلا بحذف اداة

التشبيه لان النكرة قبل ولان الحال جواب الكيف
والسؤال بنافي المعلومية فيه ان المفعول الجواب للم
مع انه يصح ان يكون معلوما والحل ان المعلوم باعتبار يجوز ان
يكون مجهولا باعتبار آخر نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة
بدل بوصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن
لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها فرجز النفي
او نفي او ما بمعناه ان جعلت امر احالا اشار به الى
انه ليس بصالح للاستشهاد ليجوز ان يكون منصوبا باعلم الا
او على الحال من ضمير الفاعل فرازلناه اي امرين امرا اولين
ضمير مفعول الا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر لم يتم الفائدة
والمقصد لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص
بالاضافة او بالوصف او واقعة فرجز الاستفهام
لانها تشبيه النكرة الواقعة فرجز النفي وكونها بمعنى
او بعد الانقضاء للنفي لم يغير قدس سره فرتبين
صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي
صاحب الحال نكرة الا نكرة موصوفة او مخصصة بما

المؤلف

بعد المعرفة لاستغراقها او واقعة فرجز الاستفهام او بعد الا
نفضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه فرقوله
بعد الا قصف لا يمكن الخلاص عنه الا ان يقول ان بين
قوله بعد الا وبين قوله بعد مقدما عليه تنازعا فقوله الى النفي
ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال او نفسها على المذهبين لا
ضمير النكرة ولا يخفى ان لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع
الجملة الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال
عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف
لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا داخلة
على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك ومال اختصار
وانما قال نفضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون
الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في حكم
الا نادرا قال المصنف اي احسن التنكير ههنا لان الا تقطع
ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة للمستثنى
عنه وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا او مقدما
عليه الحال انما حسن التنكير ح لان التقديم يوفي الالتباس
بالصفة ويجعل قوله وصاحبها الخ ح يكون غالبا

ظرف للنسبة بين المبتدا والخبر او المعنى فعل مستفاد
من قوله معرفة اي يعرف غالبا ولم يزد ما قال في
في الحاشية الزود المنع ولم يتفق على نقص الرجل
قال قدس سره في حاشية الاتفاق الخوف والنقص
بالفتح والمهملة والعين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل
ينقص اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نقص بر اندام
نارسيدن وسير اب ناشدن شتر والاتن جمع آتان خر
ماده ثم يرد من العطف قال قدس سره في
حاشية الوطن ماحول الحوض والبير من مبارك الابل
والبرك المناخ يعني جاى ستر خوابانيدن ومرت
به وحل قال قدس سره في حاشية الوحد مصدر وحد يحد
يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى
قال الشيخ الرضي وحدن لازم الافراد والتذكير والانفراد
الى الضمير ولازم النصب الاثر لمواضع مخصوصة قيل يجوز
ان يقال ان اصله افراد ثم حذفت لتمام المضاف اليه
مقامها كما قيل في اقام الصلوة مثل فعلته جهدك
بصيغة الخطاب قال قدس سره في حاشية الجهد هنا بالضم

الجيم

والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح
الجيم المشقة وبضمها الطاقة تناول اي كل
واحد منها او نوعها وتاويلها على وجهين قال
الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهر ان كانت مصدر
كان تعريفها لفظيا كذلك وتاويلها انها في النكرة نحو
مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا ستر البكرتهم وجه الارض
نحو خلوا الاول فالاول اي اول فاول نحو جاء الرجال
ثلثتهم وكذا الربعتهم الى عشرتهم فان هذه الالفاظ الثمانية
اذا اضيفت الى مفرد ما تقدم فمنصوبة على الحال
لتعريفها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وتاكيد فاعلها
فريتم احدهما انها مصادر للافعال او الصفات اي مجتمعة
ومنفردا والحذف غير واجب في المثال الاول واجب في
المثال الثاني يا فاعلة الشيخ الرضي معارف موضع
النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة
فان كان صاحبها نكرة والحال مفرد او لو كانت جملة وجب
تاخرها والا التقديم ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل
وزيد راكبين يختص فيه ان الحال امامن

معزم

الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة
الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجري فيه
التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر وفيه نظر لان التقدم
بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذور الواجب التقدم
وان كانت نكرة مخصوصة لتحقق الالتباس ولا يتحقق
على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز
الا الحال لتقدير الواو والمراعاة اصلها وهو العطف او
عدم تقرف في الافعال لفعل التعجب او تصدير عاملها بحرف
المصدر او لام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي
راكبا جاءني فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم
ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين
نحو ضارب زيد عمرا وضارب زيد وعمرو زيدا اخر منه عمرو
وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على
حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على
خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف
الحدثين بوجه كالمكان والزمان والمتعلق او الحال نحو زيد قائما
الى غير ذلك واذا اختلف بما مر وجها لم يميز الا بالقرائن

حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق
صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل
الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحرص على البيان
فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا وزيد يقوم يوم الجمعة كعمرو يوم
يوم السبت وهذا جبر الطيب به ربا فعلى هذا عن
الكلام وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا من قوله على
العامل المعنوي كما انه قال عن غير لا يتقدم على الاحتمال الثاني
ويحتمل ان يكون اعتراضية تقدير المبتدا واما
اذا جملة داخلة اي اجزاء واليه ذهب المصنف رح كما مرت
الاشارة اليه فالمراد هو الاحتمال الثاني انهوان
الظرف يتقدم على العامل المعنوي اين في الجملة يعني اذا
كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك
لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قدح
ابن برهان لجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على
العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل
البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل
بستين ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقدم الحال

مرفوعا ام

اذا كان منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون
فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة واحدة وهي اذا
كان صاحبها مرفوعا والحال موجوا عن العامل
سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان
المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقام
فانه يجوز التقدم لكن على قلة نحو يتحرك ما سيايد زيد وتشبع
حنيفا ملة ابراهيم لان الحال تابع لما قبل لا يرد عليه
نحو الكبا جار زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه
محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا فيمتنع
وجه منع تقدمها على صاحبها المجرور ان اكثر الحال عن
المجرور لم يسمع عن العضا وتقديمها فلو جاز لوقع
بجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا
للناس عن غيرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل
مانعا ناحيا ارسل امر فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي
لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله
عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل
فيلزم ان يكون الكف وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه

عنه قلنا

عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب
الحال كما مرت الاشارة اليه والتاء للمبالغة كما في
والثافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة
بفعال وفعول ومفعال اي ارسالة كافة اي عامة شاملة
وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة مقدرة
والكل تكلف وتعسف لان كافة كعامة للازمة
الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر
منه هذا المعنى سواء كان الدال مشتقا او جامدا تاولا
الشيخ الرضي ومن الاحوال الغير المشتقة قياس الحال
الموطئة وهي اسم موصوف بصفة هو الحال في الحقيقة
فكان الاسم الجامد وطئ الطريق لما هو حال في الحقيقة
لجميئه نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ونحو جاءني زيد جملا
ركبا ومنها ما تقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا او كالاسد
ومنها الحال في نحو بعت الشاة ذرعها وضابطه ان
يقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المحل قسط من
ذلك القسط على الحال وياتي بعد ذلك الجزء الحاصل واو
العطف او الجزء المجرور نحو بعت البر قفيزين بدرهم

[illegible]

وهو ما بقي فيه حموضة الا ظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة
قال في الصراح بسر غوره خرما اول ما بدا من النخيل يطلع
ثم خلال بلغة ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر
وهو ما فيه حلاوة ولين والحاجة الى ان
يا ول البسر بالبسر هذا اذا كان آتيا زه الى التمر كما
هو الظاهر فتأمل وبلحا بالنصب وغير النصب وغير المدرك
لانه اذا تعلق بشيئ واحد قدم تفصيل ذلك في ذلك
الحديث ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام
الجملة الحالية تمام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب
الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ
كقوله ابيدا بيد اي ذو يد بدي يد اي النقد بالنقد وكقولهم
بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم
وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع
كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان بالنصب
ههنا يجوز ان يقولها الاعراب قال الخليل يجوز
ان يأتي به على الاصل كقولك بعت الشاة وشاة ودرهم
وشاة ودرهم لان الحال بمنزلة الخبر ولان

الحال

الحمد لله على كمال

ولان الحال يفيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقوع وقوع
مضمونها ولا يتعلق من الانشاء وقوع مضمونه وهي الغير
والواو لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى رابط يربطها
ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة جزاء او معطوفا الا
اذا حصل لها ادنى اتصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبك الا
وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير فالاسمية
وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الابد ولا يدل
على الزمان فهي كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن
الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيدا على الباب وهو قليل
لانها تدل على الربط في اول الامر لانها فرع الاصل فتقع
مع السابق فهي داعية الى النظر الى السابق والمضارع
المثبت بغير قد يسمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت
المفرد اولانه خبر مبتدا محذوف ويشترط في المضارع الواقع
حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما
المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا لابي زيد
فانه قال لا بد من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي
اذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخل بالواو واذا انتفى

قوله لغة متعلق بقوله المقربة منصوب على التمييز يعني كون اللفظ قد مقربة زمان الماضي الحال باعتبار اللغة يعني ان اللفظ قد في اللغة موضوعة لتقريب زمان الماضي الى الحال الذي هو زمان التكلم واحتمل ان يكون متعلقا بقوله الى الحال اللغوي هو زمان التكلم الى الحال الاصطلاحي اه ميرابو البقاء

المضارع للازمه الغير والاغلب تجرده عن الواو
ليدل اه هذا تحقيق ذكره السيد الشريف وللقوم
ههنا كلام بعيد عن التعمق فحري ان لا يذكره ويجوز
حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا
بين الحال او ذي حال او عين مقرونة بالفاء او ثم في
للثمن كخذه بدرهم فصاعدا او ثم صاعدا اي فذهب
الثمن زائد آخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن
قرات كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا
اي فذهبت القراءة كل يوم في الازدياد والصعود

وهي اي الحال الموكدة اه هي اما للتقرير مضمون جزء
وتاكيد والحال استدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو
والمنتقلة قيد العامل بخلاف الموكدة فانها لبيت قيدا
مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح
الان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور اي جهة
ذلك التقدير من سببية قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ معنى
لقولك تبينت الامر وعرفته في حال كونه عطفا ان
لم يراد ان المعنى اعلم عطفا فهو لمفعول كان لا الحال

ثم اقول

والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك هو ان العامل معنى الجملة ثم اقول
فكانه قال لعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد
من نسبة الخبر الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا وقد
لا يتقدم الموكدة على عرى الجملة ولا على احدهما

او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون الحق
مشتركا معنيان التحقق والاثبات والحق مجردا معنى هو
التحقق وما بين المعنى اللغوي لهذا اذا تبين ان متعلق
التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة
الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لانه اذا لم يعن
لتبينه واثباته فقال تحققت ابوته لك اه اي شرط
وجوب حذف عاملها وشرطها في وجوب حذف عاملها انما
قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال الموكدة
قد يكون موكدة بجملة فعلية كقوله اه ولا تعثوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص الموكدة بالجملة
الاسمية ياول امثاله بالمصادر فيجعل قوله اه مفسدين بمعنى
الافساد وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر
كالنمير ويقال له البتين والتقرير والمبير بكسر الياء قيل قد

قوله الا ترى اه قوله في هذا الباب البول وفي ما قبل من باب زيد عمل
فخوزيته اه زيد وعمرو في الدار اه

يقال فتحها الان المتكلم يميز من بين الاجناس يرفع الابهام
ما يرفع الابهام الا ظهر فرق تفيد ان تقال ان جنس ذكر
ليتبين مبهم صاح الاجناس مختلفة متفاوتة ليتبين واحد
بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه
واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو عجبت من
والم بطنه وسفه نفسه الى غيره ذلك وعند البصريين ان غبن
رايه بمعنى غبن في رايه وان الم بطنه متفن بكذا وان سفه
نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه
فعل بمعنى سفه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت
نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل
من حيث هو موضوع فصار بمعنى سفه بالتشديد في المعنى الموضوع له الفعل
الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد والكيل
والوزن واذا اريد بها معاني الحقيقية وهو العدد والكيل والوزن
لا يستدعي تمييزا واما يستدعيه اذا اريد بالعدد والكيل
والموزون كما يجيء وهي فيها مجازية لكن المطلق ينزل
الى الكامل دفع ما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقل
على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع الضيه بان الثابت قد

يقال

في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري يقال م
والمراد ههنا هو الثاني لكنه غير مستقر بحسب الوضع
وهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما بخلاف الوصف
قال الطلاقة على خصوص حصة منه مجاز
الاقرار عن اوصاف المبهمات قبل يمكن ان يقال ان
التمييز كلها خارجة للذكر فيما بعد لا يقال في الحاجة اليا
ذكر المستقل ان صفة المشترك قد وجب بذلك لانا نقول
يجوز ان يقال ان ذكر المستقل لاخراج القرائن الدالة
غير ادى المشترك والا ابهام في هذا الموضع ان
قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع ان
كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثل قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا تمييز عن ذا الحال عنه وكذا الحال في رجل في رجلا
جلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة
كانه قيل ربه رجلا ولم رجلا ولا ابهام فيه الان حيث
ذاته فيه مساهلة او ذات الرطل بالمعنى المذكور وهو الضعيف
والا ابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه ويشير اليه قدس
والان حيث وصفه هذا بالطيبة راجع الى الوز

كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون فانه في
قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات
المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه
كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة
التمييز اليه فمنقول في كفى زيدا رجلا وشهيدا كفى شئ زيدا على
ان يكون زيد بدلا من شئ او عطف بيان له قال المحقق الرضي
قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين التي هي مضاف
لانك اذا قلت كفى زيدا كان هناك ابهام في ان الكافي
نفس زيد او رجوليته او شهادته فاذا قلت رجلا وشهيدا
كان المعنى كفى رجوليته او شهادته فحذف المضاف
وقام المضاف اليه مقامه في الاعراب وانما حذف المضاف
عن صلة الرفع كما يساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن
مثل قعيد ان ما بعده مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن
امرك اي لسبب امرك فالتمييز عاد عن المفرد اي المفرد الذي هو
سبب له او من نسبة في جملة اي النسبة سبب لانك تنسب
شيئا الى شئ في الحط والمنسوب اليه في الحقيقة غير نسبة النسبة
فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز لانه سبب لاعتبار ما يتعلق
التمييز وكذا معنى قولهم بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه

اي الاسم

اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا
وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان
تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي حيث
بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه
المواضع بمعنى بعد كما في قولهم طبقا عن طبق والاول اولى

كما العدد والرطل او مقاس غير مشهور والاول موضع زيد تمر

وهو ما يقدر به ذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك الشئ
كقولك ملأ الارض ذهبا والملء قدر ما يملأ به الشيء
وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك ان ناوسواك رجلا
فمحمول على مثلك بالقيدية ونحو لك رجلا ويومئذ ارجا
من القياس ايضا وتنوين سمنا تشبيها بالنصر وهو
افصح من المن بالتشديد وهو التنوين لغة او لغة
كاف خمسة عشر وكم رجلا او النون سواء كان في التثنية
او شبه الجمع نحو عشرين لانون اطع نحو حسنون وجهلان التمييز
فيه يكون عن ذات مقدرة لان المضاف الى ضمير
ثانية لان الاسم لا يضاف الى الاسم بدون عاطفة وان
انضمت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد تم الاسم

نفسه فينصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو
الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو ربه رجلا او
طاقصة وسدده رجلا كان الضمير مبهما وما يبهما اسم
الانسان نحو قولك ماذا اردت كفى بزيد رجلا والناصب للتمييز من
الصورتين هو نفس الضمير وهم الانسان عندي الراقود
خلا رأيتهم ثوبي ازيمانه وخم قارا مزودكرده فاك من الانسان
الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا
فينوذ الى قوله ويجمع ضمير الفعلين راجع الى تمييز العدد
بقرينة الاضافة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا
تميز عشرين مودا سواء كان جنس اول وسواء قصد به
الانواع اولا وقال الشيخ الرضي اذا قصد به الانواع وجب
بجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به
الانواع وجب كونه مع التاء وهو ما تشابه اجزاءه
اي تشابه اجزاء ما يدرك اسم الكل اي اذا كان له افراد انما
قلنا ذلك لان الابرق جنس مع انه ليس كذلك
ويمكن ان يجاب عنه بان كلامه مبني على التنزل
والاحتياط ان الجملة بفتح الفاء او كسرها ليس من باب

الجنس

الجنس الذي نحن فيه فان الجنس هنا هو المجرد عن
كالملوس ولو قصد تعدد افراد الملوس منه لم يصح التثنية
والجمع وعندي عدل تو بين عدل تنك بروغن
آن او المعنى ان وجد التمييز هذا الاحتمال مناسب
للسياق بنون الجمع اراد به نون الجمع لان
الاصل مثلا عند اضافة عشرين الى نفسان لو كان
تميز الكان ذكره ولو لم يكن تميزا افضل ان يكون علما
بل الظاهر انه علم فغلب لالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون
على وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل ما حصل له
بالتوزيع اسم خاص مادة اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينصب عنه
التمييز واما الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز
انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب
ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه
لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتخصيص على التمييز
فان التخصيص عليه اغنى بما هو طالب التمييز كان
الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا

في الذات المعتبرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان
ذلك الابهام مستلزما للغموض ابهام في النسبة حسب اختلاف
الطرف ورفع ابهما معا النفي مستلزما لرفع ابهام الطرف
صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة
هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس فيهما نسبة
كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق
لا يرى ان ثم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان
الضمير غير مذكور فهذا حاصل كلامه قدس سره
المصدر جعله الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة وهذا لا
لحاجة الى قوله او في اضافة لكن المصنف لم يجعله
من هذا القسم وهذا اما لان او في اضافة ولعله اراد بشبه
الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست
الاضافة كذلك نحو حسبك زيدا اي يكفيك زيد
بمعنى قال طاب زيدا الخ اي كانه مثل بفعل او شبه فعل متنازعا
في نفسا واليا وكذا فيما عطف على بقي الخ الدرى
الاصل للبقي قال الخ الرضي الدرى الاهل ما يدرى اي ما
ينزل من الضرع من اللبن ومن اليغم من المطر وهو ههنا
كناية

كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تنبيها
قصد التعجب منه لان امره مبني على العجائب فكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه ويضفون اليه فحسبي بعد
ذره اما تعجبي فعلم ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا
فهو متعلقة في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انها
استحاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا لم
يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقة والجواب
فكذا ره بتقييد عندها بكون التمييز لم يكن نصا في ما انتصب
ولكن اتى بمقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل
طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما
صح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد
من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون لمتعلقة بان
يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا فلان للنفس ثلاثة
معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الطوائية والنعوض
ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما
ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو تعقت
الشرطية بكفى زيدا رجلا لم يجز هذا الجواب اللهم الا ان

متعلقة ... يستحسن هذا الجواب
فنقول يستحسن بما ذكر فليتأمل
انا ولله ...

يقال انه ليس خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ
يعني به هنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة
بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب كذلك لو
كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او
القوة الحيوانية كان للمعلق قطعا ولو اريد بها الذات
لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها
الطيبي ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا
فح كان في حكم جلافي المثال المذكور ولو سلم ملاحية التمييز
فلا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بان
هذا ولا يخفى ضعفه ههنا كما لا يخفى على الفاضل الهندي والمراد
بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس
الى زيد ولنعد الى تحرير جواب آخر وهو تقييد معطوف في
عدم الشرطية الاولى والتقدير ان كان اسم الجملة
لما انتصب عنه والمتعلقة جاز ان يكون له والمتعلقة واعترض
عليه بوجهين احدهما لزوم اما والمقدم والثاني اوقد يمنع
بتقييد المقدم بكونه قبل جملة تمييزا او تقييد الثاني بكونه بعد
جملة تمييز اذ ليس منها عدم صحة الشرطية الثانية

ان النسبة لغير مقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب

المركب بانتفاء احد امرين وبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز
اذا كان لما انتصب عنه فعلا كان للمتعلقة واذا لم يكن كذلك كان
للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا المتعلق غير واقع والاول تقدير
معطوف في تالي الشرطية والمقدم والا فهو للمتعلقة او لا
ولا يخفى سماجة هذا الجواب والمراد بجملة الذات
عليه جملة الشيء الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح
جعلها لما انتصب عنه بان يكون تمييزا ليرفع الابهام
عنه فيه مسامحة وهو الذات المقدرة اعني الشيء
المنسوب الى زيد والمغاير لزيد كما ذكرنا الواو بمعنى مع
وهي تفيد مشاركة ما بعدها لما قبلها كان من حيث انه فاعل
معنى ونظر ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة
النحاة نحو تولم شرا هر ذا ناب ان شرا مبتدأ وكان
مفاده فاعلا وشتان كثيرا فرق كلامهم لان من تزاد في
التمييز فرقسم الاول مطلقا وفرقسم الثاني اذا كان لما انتصب عنه
وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المغني يقال
صدره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم
والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه
للتمييز لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض

بالذات واذا قلنا ذلك لان الذات مقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى ذات ما

فضلا فاعل معنى تميز عن النسبة لتقدير اي كان مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظة مبتدأ ص

من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن الموقع
البيان عن البيانية لايمنع من التقديم كقوله تع
فغشيهم من اليم ما غشيهم اذا جعلته لازما تضمنه
لانه مطاوع ان كان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا
الحال في العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل نحو
فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الماء
عذب وملح وغير ذلك اوالماء قار وغير ذلك لان
المتكلم لما قصد بتوبيخه دلالته على ان الكل غير مراد
وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارته مغير ربح تجارة زيد
كقوله تع فما ربحت تجارتهم خلاف للمازني في استدراك المبرد
وتلميذ الاخفش نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام
العرب استثناء لا قياس فول الشاء هو من مجيد الشاء
اتبع قبل الرواية الصحيحة وما كاد يفعل فلا تمسك
بالعراق في بعض الروايات بالعواق وما قيل
قيل يحتمل ايضا ان يكون بطيب المذكور مقدرا بطيب المقدر
قيل نعم غير قادح في التمسك اذ بنا المتكلم على الظاهر
الذي يقبله الطبع السليم المستثنى الاستثناء
من النفي وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوب

بذلك لان المتكلم يطلب بنفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن
الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظير
التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية
الكريمة الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى
النور كافية في نفيه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش
في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف
قسيمه كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المصنف قال ان
المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان
ما بينهما مختلفان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج
ولا يمكن جمع شيئين مختلفين الماهية في تعريف واحد بحسب
المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين
المختلفين قابل للتعريف واحد كالحيوان والماشي
المشتركين بين الانسان والفرس فكذا ههنا نقول
ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مما لفظا
فبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عدم المطلق من المنفصل
ونفيه الى القسمين ورفع الضمير في قوله الآتي وهو منصوب
اليس بمخرج فان رفعه لا تخلو عن المجاز او اجراء حال

بذلك

المدلولات ل على الدال والاستخدام بجعل الضمير يرجع الى
الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع
مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اطلاقة الاستثناء فيه مجاز
لان لفظ المستثنى مجاز فيه لا يمكن اجراء ما يختص به
للا بعد موقفه بخصوصه فالمتصل الفاء للتفسير
هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا وبها
اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل
في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا
لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الجمع
والفعل والصريح فانك لو قلت لي علي دينار الا دانقا كان
الدانق داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح
فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه
واختار الشيخ ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح
وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تعذر من نسبة المجيء
على الاستثناء لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه
المستثنى اي المجموع المركب من المستثنى منه والا والمستثنى
والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متأخرة
عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج
منهم

المستثنى منه

منهم زيدا لان القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان
هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما عدا
وما خلا فانهما ظرفان وقيد ان النسبة فيكونان متأخرين
عنهم فلم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة
متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء
القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون
على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس
الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الآخر وذلك
لان مقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت
الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب
بالقياس ما بقي وليس معنى الاخراج الا الحكم
الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع
تشريك لم يكن هناك اخراج عن متعدد اي ذو عدد
ونكتة بالاغير الصفة بيان للواقع لئلا يذهل
واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما يتوهمه
مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد
والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة

فيه ثم لو ادعي ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا
بعدم الاستقلال لم يلزم ذلك والدفع ايضا ما قلناه علما
ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء واحترز
به عن نحو جاءني القوم الخ قيل لا ولكن لا يستدعيان اجماعا
ولهذا يستعملان في صورة لا يتصور فيها الا خراج كما ان
تقول جاءني عمرو لا زيدو ما جاءني عمرو ولكن زيد اي
بعد الا واخواتها للرفع المنقطع الا بعد الا وغير وسيد
اي ليس بمنفي الخ الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكر
وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله
واحترز به عما اذا وقع غير موجب انما وجب نصبه اذا كان
بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا او بدل
بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى
منه وما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير
اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم
التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو فرد لا يجاب ممتنع
لفساد المعنى وفيه نظر اما في الاول فلان المبدل
منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفيد المعنى وفرق بين

نفس الشيء وما في حكمه وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء
ما فرغ بقوله بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا حا
في هذا الباب ما يقابله المنصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل
المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الآتي
والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المقد
في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة
الا قال لانه ربما لا يكون ثمة فعل ولا معناه نحو
القوم الا زيدا اخوتك والبصرية ان يقولوا ان في الاخوة
معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة
معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى او مقدما عطف
عا قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتبادر اليه الفهم لكن يتجه
ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من
العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا
معطوفين عا قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو
جرا لو كان او حال اي المستثنى منصوب
الخ ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما

قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا
مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان
لم يكن فرق عطف كلكن الخاطفة في وقوع المفرد بعدها والا فورن
لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن
الاسم وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاء القوم الا
حمارا اي لكن الحمار لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا
نحو قوله تع الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون
ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس الا للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه
لدفع توهم المخاطب ان حول ما بعدها في حكم ما قبلها في
الاكثر متعلق بمنصوب محفوظ بطريق الاستحباب او محذوف
واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل ان بني
تميم يبدلون المنقطع عائدا الى المتصل لانك اذا قلت
ما فيها احد الا حمار افمعناه ما فيها احد ولا ما يشبهه الا
حمار وانما لم يجز فيه الا النصب لانه ليس من جنس الذي
بحسب الظاهر اعم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد
نحو ما جاء زيد الا عمرو لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم بمعنى معصوم كذا فرق بمعنى مدفوق وفهم من
وكتبه الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما كان فعل

بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ص ٤ وهو المدلول ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير الا راحم من رحم ص
قال ان من رحم بمعنى الراحم او مكان من رحم والمعنى
قال لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله
من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما
من الماء قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ومكن يعني
معتصم من جبل واحد وهو مكان من رحمهم الله وكان
يعني السفينة التي هي ام الباب لانها موضوعة
للاستثناء وما عدا ما ليست موضوعة لذلك موضوعة
لمعان من اقوى من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو
والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة
اوالى اسم الفاعل منه لان الفعل عام صاحبه اوالى البعض
مطلق كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على
البعاضة فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى
الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للعام
لان مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطر ولا يدل
العبارة عليه قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد
منه ضاهذا المعنى والتقدير جاءني القوم عدا
الخ اذا قال عدا في كذا فمعناه انتفى عني كذا اذا
قلت جاء القوم عدا بحيهم زيد كان المعنى انتفى

الجاني او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جانيا ولا
بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه
فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء
من زيد او انتفى الجاني او البعض من زيد اي سلب عنه
ولا يكون لا يستعمل في موضعه غير مثل ما كان ولم
يكن وهو مميز راجع الى اسم الفاعل اي قائل الكون
جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم
فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم مثل زيد فيما
بعد الا حال من الضمير المجرور فقيل بدل منه وقيل
الخبر اولى لان المقصد بيان حال المستثنى ولو جعل
بدلا كان المبدل منه في حكم النتيجة ثم قيل ليس في بعض
النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا
بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان حذف النكرة
احسن لتعميد كل من الفعلين كما هو المناسب ولكن
تعمل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا
بقوله ويختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من
الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز
النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط

لاختيار الرفع ولم يشترط لكن لابد من اشتراط
ان لا يكون المستثنى مندرجا عن الشيء منه اذ لو كان مندرجا
نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيد لم يكن البدل
مختارا وان لا يكون رد الكلام نفس الاتهام نحو ما قام
القوم الا زيد في جواب من قال اقام القوم الا زيد فان
النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال
على البدلية اراد ببدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع
اشتماد ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يعني
اقتضاء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه
لا بالاصالة اي بنوع تحمل ويعرب على حسب العوامل
اي على قدر ما اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى
منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان
المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على
حسب العوامل ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل
المستثنى منه ويقال ان لزيد جر الفظيا ونصبا محليا وعامل
جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل
نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب
المحلي للمستثنى منه اذا كان المستثنى منه

غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب بادوات المستثنى منه
لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه
والمستثنى فانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب
لان الجزء الاول والمستثنى صار بعض فرد الفضلات
فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى
فرد الفضلات فاعرب بالنصب فاعطى ما هو حقه من الاعراب
لانتفاء الجزء الاول ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحوي
يبين دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح او
لم يصح الا يرى جواز رجاء كل احد الا زيد فينبغي ان يجوز
الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على
المراد وهي متحققة فرغير الموجب غير متحققة في الموجب اما
في الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على العام لكن
ليس فيها معارض لتعيين المراد واما الثاني في فلان الاستثناء
المتصل قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على
عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام
المعنى وصح بقيته قرينة العام بلا معارض وهذا قال
الا ان يصحح المعنى فهو استثناء من الكلام فهوم اي لا يجب
على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا

وقت

وقت استقامة المعنى فاتضح تعين المراد اذ معنى ما زال
ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن لا يفيد الدوام الا
ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته كلام
لان نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه
عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور
الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه ما جاءني لوصل
بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل
زيد شيء واستيفاء الصور الاربع التي تقدر فيها حمل المبدل
على اللفظ لكان اولى فهو محمول يجوز ان يكون بدلا
من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء
لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظ وضعف
منه في النصب نصب لا اله الا الله لان الوصل فيه وهو
غير محذوف اما قبل الاستثناء او بدون وكذا الاقتضاء
الاعلى قبل انما وصفه به لوهم يوصف به لصح الفيه خبر الا
ان يراد بالتنوين التحقير لان من الاستغراقية انما
قيد بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش
اذا لم يكن استغراقية لانها لتاكيد النفي اي نفي
مجرور ما سواء باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل ولا امراة

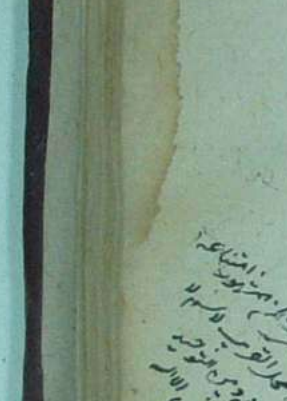

لا يقدر ان لي الانقضاض وقوله عالميتين
تميزا وحال او مفعولا ان يتضمن معنى الجعل
لانها علما للنفي يعني انه علة جعلها علي ليس وان وجز
العلة وعلي التقديرين بانتفائه ينتفي العلة
فهو مرفوع علي انه اسم النواسخ اذا دخلت علي المبتدا
غلبتها ان يتقدير والجزء هما اذا كان العامل حرفا ضعيفا ثم اذا كان العامل
حرفا لا يغير معنى بلا جاز اعتبار ذلك المقدر بل ضرورة
نحو ان زيدا قائم وعمرو ان غير المعنى فلا يعتبر ذلك
المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه لنقض معنى النفي
اي انتقاضه فهو مصدر مجهول وهو المعللية وذلك
لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال
عليه نحو ليت وليست ثم سلبت الدلالة علي الزمان الماضي
فحكمها حكم ما كان وان لم يبق معنى الكون وهو قد بقي
نفيه ويبقي عمله نحو ما كان زيد الا قائما لبقاء معنى الكون
بعد الا مع كسر السين او خا قال الشيخ الرضي كسر السين
مع القصر وفتحها مع المد مشهور ان لكونها حرفا جر اليه
ذهب سيبويه والدليل علي حرفيتها قولهم حاشاي من دون
نون الوقاية وامتناع دخولها عليها لما المصدرية ميطدا

ودخول ما عليه

ودخول ما عليه اذا نصب الاسم بعدها شاذ عندهم
واجاز بعضهم النصب آخ بدليل حاشيت زيدا واحاشيه
قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اي قلت
لا اولوليت اي قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف
جر وتارة فعل واذا وليته اللام نحو فعليته قال الشيخ
الرضي الاولي ان مع اللام اسم لمجيئه مهما منونا نحو حاشا
لله في بعض القراءات وانه بمعني تنزيها لله وما
حذف التنوين في حاشا لك لاستكرههم التنوين فيما
غلب عليه بجرده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سكران
من علة ان ترك تنوينه لايدل علي علميته لانه لاجل
اتيانه علي صورة المضاف لما غلب استعماله لفظا مضافا
ومعناها تبرية المستثني اذ الاصل حاشا في الاستثناء
وفي غيره معناه تنزيه الكلام الذي يجيء من لو اذكر
وربما اراد والتنزيه شخص من شيء فيعبرون بتبرية
الشيء عن شخصه من السوء ثم ينزهون من اراد تنزيهه
علي معني ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما
يشينه فيكون آكد وابلغ انتقل اعرابه اليه فالاعراب
حقيقة لما اضيف اليه وكذا جاز العطف علي محله نحو

ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني
الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا
كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا
بدون الكاف والعالم بين غير مع انه بمعنى الحرف لان
ذلك فيه عارض وغير صفة غير مبتداء ما بعد ما غير
له باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء كان الذات
او الوصف لكن ما قاله الشيخ الرضي ان استعمال الغير
بالاعتبار الثاني مجاز وذلك لاشتراك كل منهما في
انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة
فان غير ابدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا
او وصفا والا ابدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم
فجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة
مذكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها
صفة نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي
لا يجوز ههنا الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يوجب التعذر
وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط
مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول بجمع غير معلوم تناوله
المستثنى ولا عدمه وقد يكلف بان المراد بغير المجهور غير

المعلوم

فالاولى الآية صفة قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لم
المعلوم للتلازم بينهما غالبا يعني لم يجز البدل
لانه لا يكون الا في غير الموجب قال الائمة ولا يجوز ان يقع
المستفاد من لولا وان النفي المعلوي ليس كالملفوظ
الا في قلما وقل وابى ومشتقاته ومرح بذلك الرضي
الشيخ الرضي وانما البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
يجب ان لا يتعدد والا لكفة اي يجب ان
لا يكون للا الا واحد لان المتعدد يستلزم المغايرة
والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء
الملزومات كلها كان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات
لوازمه كلها اي بناء على ظرفيتها قال الشيخ الرضي
ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان
محل المستوي مكانا سوي اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في
اضافة معنى البدل تقول انت بي مكان عمرو اي بدله
لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد

افاد ان زيد الم يأتك ثم جرد عن معنى البدل الذي
لمطلق الاستثناء فسوي في الاصل مكان مستو ثم
صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر
من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المراد
فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في
اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك
ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى اصل المعنى
المراد فجعلوه في حكم الغير والمراد ببعدية المسند اليه
اراد بها ما يصير آخرها وجزءا والا ظهر في العبارة
ان يقال المراد ببعدية المسند له خوطا ان يكون آخر ما اسنده
واقعا بعد دخولها فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر
لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الاسم واجزاء علي
زعمك داخل الجملة لانا نقول ذلك الاسناد قد عبر بعد خوطا
كما مر المبتدأ فزاد قد قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان جزء قد يختص بمعنى الاحكام منها ان جز كان يكون
ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح ان يكون
ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قولهم ما زال
واخواتها

واضحي وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يكون زيد قائما
واخواته والادلة كما ذهب اليه ابن مالك بجوز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد فلا نقدر ما في قولك ما زال وان كان قيسه قد ومنع ابن
مالك وهو الحق من مضي جز صار فلكونها ظاهرة في انتقال
في الزمان الماضي الى حالة مستمرة وان جاز مع الواو
ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة
للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع خاصة
بضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المصدرية للحدة
تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا
كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة
والمضارع وكذا اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في
بعض التفاسير في قوله تع وما زالت تلك دعواهم ان تلك
جز فلعل ذلك مبني على ان الخفاء في بيت الرعوي لا في
كون تلك دعوى وهو كان يعني اطلاقه ليس بجيد
في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها
بعد لو وان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين

وليس ودام وكل ما كان ماضيا
من ما زال ولا زال ومرادفاتها
اما مهملة م م م م

ای بعد لدن واخواتها نحو انك لدن قائما الا ان كنت

قائما وهي ان تجيء بعد ان اسم وخبر تقدير ما تقدم عليه

ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعيين النصب نحو

اسيرا كما تسير ان راكبا فراكبا وان كان رجلا فراجل وان

كنت راكبا فراكب وكنت راحلا فانا راجل الرابعة

اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان واذ لام بقولهم

ان مع رجوع ضمير كان المقدر اليه مصدر ما عدي بحرف جر

نحو المرء مقتول بما قتل به ان سفا فسيف اي ان كان قتله

بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالحا ان لا صالح فطالح

اي لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح ونصبها يجوز

في الثاني تقدير فعل لائق نحو يجزي خيرا ورفعها قال

الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما اللفظي

فلان الاصل المتصل ان كان نفس على خير الا ان كان في

على او مع خير والا فلا نحو فلان خذوف كان مع جر وه الذي هو

في الصورة المفصلة حذوف شاذ كثير ولا سيما اذا كان ضميرا

متصلا فان قلت لا يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف

تقدير ما لقلة استعمالها ولا يحذف للتخفيف الا كثير الاستعمال

والكون

الحمد لله والمنة

ويكون الشهرة دالة على المحذوف فكان جوابه وجوابا ما

دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد من الفاء

فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان الشرطية

بمعنى ان الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي

لا اري قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما

المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله

انا خوانة اما انت دالة فان قومي لا يأكلهم الضبع ولا يجوز

ان يكون اصله ان كنت ذا فخر متعلقا بقوله لا يأكلهم الضبع

فتلزم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير

فعل عند البصريين من نحو قولهم تفخر وتتكبر ثم قال الاولى ان

الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فكان حذف شرطها

جوازا فلا حاجة الى حذف شرطها بلا مفسر وجب بتغير صورتها من

الكسر الى الفتح لا بد اذن من ما ليكون لما فيه ملها من مقتضاها

اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف مع ان

مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب جزء انها

انا فوارس زيد فمنطلق اي ان يكون شيء موجود فزيد منطلق

فلا بد اذن من اقامة جزء من اجزاء مقام الشرط وان

لم تتغير عن صورتها وكذا ان

حذف شرطها وجوبا مع

ان زيدا كان منطلقا وان

كان حذف شرطها وجوبا مع

كان الثاني فالفتح واجب لا غير لانه بنى بجوز حذفها واثباتها المنصوب
بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل عالما بها
من انه منصوب بلا ولم يقل لا اي لنفي صفة الجنس اي
نفي ما جري عليه لما عرفت من معنى البعدية او الدخول
لا يخفى انه لا حاجة في اخراجه عن توليف المنصوب بلا الافراد
لانه يخرج بقوله بلا بها نعم انما الحاجة اليه في توليف اسم لا ليعلم
قال ذلك بيضح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل الخارج
المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكر نا مع حذف مضاف اي اسم
فاعله واسند راس بعد دخولها وهذا القدر كاف
لك فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها
فالتوليف غير مانع اللهم الا ان يقال يعني بالدخول عليه العمل
فيه او مشبها به ان قيل ما تقول في قوله تع لا تثريب
عليكم اليوم اي لا تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم
من امر الله فان جر في الجر حلتان للمصدر واسم الفاعل
وهما لا يمان بدون حليتها فيكونان مشبهين بالمضاف
مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الخبار
مع مجروره جر والمعنى ظرف لعاصم او بالعكس وعن الثاني هو

بان م

فجواب لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه اليوم م
لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله الا من رحمه كما جعل هنا في الصورة
الاولى جواب الان الجار الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل
جزاء عن ذلك المصدر منتبا او منفيا ولا يضر تقدير متعلق
به هنا والمجرور يتضمنه ضمير المصدر واما حرف الذي هو صلة حرم
لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل جزاء عن اسم الفاعل فلا تقول
بمار علي ان يركب ماز فان كان آخذا فرع عن بيان
توليف المنصوب بلا شرح في بيان فائدة القيود الذكورة
لذلك التوليف اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان
ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب بلا كما يتوهم والا لايا
اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر والكسر في
جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه بنيه على الفتح
بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن اصلا به لم يتمحض للدخول
على المبني ومنهم من بنيه على الكسر مع التنوين قياسا على
نظرا الى ان التنوين للمقابلة والباقون منهم من قال ان
هذا البناء اولى لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف
عليه الذي جعلا اسما واحدا قدم في باب النداء وضارع

للمضاف لانه جواب ولانه نص في الاستغراق وفي بدون
من الاستغراقية لايفيد التنصيص لايري ان ماجاءني
جل لايفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال
بخلاف ماجاءني من رجل لان الاضافة اي الاضافة
الى الكلام الصحيح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى الكلام
الصحيح لايكون بنيا الا نادرا كخمسة عشر وبخمسة
والتكرير ولذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا لم تنعت
فلها لان التثنية على ارادة نفي الجنس نصب الاسم وانما
وقد انتفيا فلا بد من التكرير لينبني عليها لكن مطلق لا يعني
النوع م يعني اراد بتكرير لا تكرير الشخص ليكون مطابقا لما قدر
السوال بكررا اذ لو لم يكن بكرر الكنى نعم اولا لاشتهاره
لقوله عليه السلام اقضاكم علي رضي الله عنه وينبغي هذا
التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت
اللام في الكلام نفسه او فيما اضيفت اليه الا في عبد الله وابن عمر
الرحمن اذا لله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر
تنكيرها اما النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واما
واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزع على التاويل الثاني

واني

وانما كان يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله متوسطا
للتاويل الثاني وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله
اي لا حول لنا عن المعصية ولا قوة لنا على الطاعة فانما
يجب التوجيه زيد عليها لانك اذا فتحتها يحتمل ان يكون لا
في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس
وفي الثاني زائدة واذا رفعتها يحتمل اربعة اوجه احدها
ان لا في الموضعين لنفي الجنس بمعنى ليس وثانيها ان
يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى
بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى
للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني
يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا ولا زائدة
وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرية
ملغاة وان رفعت الاولى وفتحت الثانية يحتمل ان يكون
الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية وخبرها محذوف
واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان
لانهما يحكم العاملة في حكم واحد كما في ان زيدا وعمرا قائمان
اي لا حول ولا قوة موجود الا لله موجودان

ويجوز ان يتعدد خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عند
غير في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تعدد خبر
واحد لان لا عند مع اسمه المبني مبتدا والمعطوف منصوب
بلا فيستحق الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يعتد لكل منهما خبر
فلا ان لا زائدة قال الشيخ الرضي ويجوز ان يعمل لا غير زائدة
بل لنفي الجنس لكن يلغيها عن العمل لجواز الغائها او كان اسمها
نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية
او كليتهما والثاني معطوف على محل الاول والقياس في
ذلك كله في الخبر كان ان وضعف المضعف الشارح في
لا لكونها لم تختص بل لانها ليست بعمل
لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا كقولك لا براح
ولا مستفرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لم تختص
لكنها لم تعمل للضرورة واذا دخلت الجنس دون الجار
فانه اذا دخل الجر كونت بلا عمل وعفيت عن الاشتغال ربما
يقع نظرا الى لفظها لا كما يجر من لا زائدة نظرا الى لفظها
اما الاتهام فظاهر عبارة المصنف الحرف الشبيه لكن لا يصح
فيما يجوز ان يكون لمعنى التقرير والانكار والنفي فالاولى
ان يعرف

المفرد

ان يعرف العبارة من النظم وقيل انه خص الشبيه بالذكر لكان
اختلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه
لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني او النفي يغنيها عن
الخبر فيصير اسمها معمولا لمعنى الا عند تميم التقدم وقال الاندلسي
ما نقله الشيخ قدس سره واما قولهم الا رجلا بالنصب كان القياس الا
رجل بالبناء على الفتح يدل على محصلة بتبيت المحصلة المرأة
التي تحصل تراب المعدن بتبيت اي بتبيت تفعل كذا
فكان الاتي اي لثبوت الاتي ذاتا والاتصال لفظا
وتوجيه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف
اي لست فكانك قلت لا ظريف وضرب رفعا واضحا
مصدران نونيان والعامل بانه منصوب بنزع الخافض اي فض ضيف
لانه سماعي الا في ان وان ويجعل مرفوعا قدم ان القياس
نفي الخبر لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا
نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتأكيد اللفظي
يجب بناءه واما المعنوي فلا يكون في المفرد وعطف البيان
حكم البدل عند الشيخ الرضي واجري على ذلك الاسم احكام

وذلك لان المثنى والجمع المذكران سالم والاسماء الستة الاذو فانه
لايقطع هذا عند الائمة واما عند الشيخ الرضي فالاول لان
والاب والاخ واجد الاحكام المضاف اليه وانما اورد
ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالف بهته بالمضاف اذ لو
كان كذلك لكون لا ابالة كما يكون لاحسنا وجهه ويحذف
النون في لا غلامي اي غلاكما لان اسم لا حين يضاف يعني
ان الصورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال الاعتبار
الاضافة بوجه اللام مشاركا للمضاف المقدر فيه هذا هو معنى
الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه على صورة المضاف
وانه بهذا الاعتبار مشاركا له وهو الاختصاص حال الاضافة
اصل معنى الاضافة لانه غرض من التعريف او الحاق الآخر
قد يحقق لف والمعنى قال المصنف ولانه كان مضافا لزم
الرفع والتقدير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك
الى حال عالهذا التغير قصد النصب من غير تقدير الاضافة
اذ لا يتغير مع الموقفة ولا يحذف الالف وجوبا لكونها
لا يحذف الا مع وجود الالف والعلة واحدة هنا
والا وقد تلحق لا التاء كما في رائث وتمرة تانيث الكلمة وللالحاق

والله اعلم

ولا تدخل الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او
على ايان وهنا يكون ستعار الزمان لحولات حين مناص
والغالب في حين النصب بان يكون المنصب الاسم محذوفا
والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون
الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود او لا يستعمل
الا محذوفا احد جزئي الجملة المشتملين في النفي
اي قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة وكما لنفي
ايضا مطلق النفي اي فورية يعني ان الضمير راجع اليها
بخزية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا يستعمل
عن احد رفع اسم لا وانصب خبرها واما بنو تميم فيجرون
لا يذهبون الها وذلك لان قياس العوامل ان يختص بالعمل
الذي يعمل فيه من المشتق الاسم او الفعل ليكون تمكنه
بشبوتها في مركزها ومامشتركة بين الاسم والفعل
نافية موكدة والا فالنفي على المنفي يفيد الاثبات وفيه ان
هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفي معنى
المعنى الامنفصلا بينهما او انتقض النفي بالا
نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا والله

في ذلك وما الدهر الا مجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول
اي دوران مجنونا وهو مصدر فعل محذوف وان معذبا بصدر
كقوله اي ومزقناهم كل ممزق فمهما شكل قولك وما زيد الا سير
او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف نحو قوله ما قائما منكم من احد
عنه عاجزين اي جزءا منصوبا كان عبد القاهر هو
جزء مبتدا محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل
عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع جواب فوها عند
انوار الحاشية على العمل يعني ان الجر بيان للواقع فلا توهم الدور
لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المضاف ذكر في قسم
المعرب بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان الاقسام
الاعراب لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة
لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه
كل اسم الخ جزءا سابقه مع ان المراد متبين لكن المشتمل
على علامة اعم منه لجواز ان تختفي علامة الشيء بدون
ذلك الشيء والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتخصيص
على المرادة لاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه

المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه وما شابهه نحو
كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه يتحقق بالمضاف
اليه حقيقة اي ملفوظا كان اشارة الى ان قوله
لفظا فولكان المقدر وجاز تقديركان قياسا فاكثر وقوعه
ولا خفاء في كثرة اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون
حالا من موصوف محذوف اختصارا بالاضافة والعامل ما في الظرف
من معنى التوسط والوصول وفيه ان المقدر لا يقع حالا الا
سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر في قسم
مدلول العامل نحو زارنا سرعة وبطوء والقول بان
اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لا يخلو
عن تحمل وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ
بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير
دوريا لان الخافض المجرور باقتضاء جره فلو اخذ في تعريفه
ما يتوقف على الجر لزم الدور اي منشأ يعني ان التجريد
بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالتغليب وان المغني
على تجريد الكلام عن التنوين تنوينه او ما يقوم مقامه
اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه والتمام

متعاد للاضافة واجيب عنه بان الاصل الحسن وجهه على ان
وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزء من ذلك الشيء
فلم يرد المقول من نون في التقدير واجب الحصر واما الضارب
الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه
التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون
لحذف كقولك هذا رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لا يشبه
فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول
لا يلزم من تحقق شرط الشيء الجواز ان يكون مشروطا شرط
آخر وهو تجريد ان اضافة المعنوية من التعريف حيث
ليس اضافتين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار وجود في
حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه مقدر في نفسه
فني عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا حرف جر
حتى يعمل فيه ولا يكون حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة
عمل الجر لانها اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ
الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهته للمضاف
بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة لانها
تفيد معنى ادا به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص اراد

بالمعنى المذكور في المدخل ما يقابل اللفظ على انها
قد رد انها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة
المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء بواسطة حرف
الجر تقديرا مع ايرادها معنى وبين امتناع العمل وانما
لم يقل فعلامة المعنوية لانها كاسم الفاعل الخ
والمسنوب واما ما ساواها كان المراد بالمساواة الخ
الشاملة للمرادفة والمساواة او عم مطلقا كاحد
اليوم فان الاحد هو يوم الاحد ولا يصح اظهار
اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقين
وفي مسجد الجامع وطور سينا دون الاسماء اللازمة للاضافة
مثل عندو ودولدي ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت
اوجب شذوذا لانه ... والاخراج فيه الى الاضافة
قيل في تصحيح اضافة كل الى الجزء ان كلا لما احاطة بجزئيات
كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام
لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد
مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز وفيه بحث
لان كلا للاحاطة والجزئي الى الكلي كما يجدي في تصحيح

اضافة كل الى الجزئي او الفرد فان معنى خوف اليوم الخ
يفيد ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة
بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء ليسهل ايراد كوكب
لاختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تنشق في
الشتاء والاكباب الشتاء عند طلوعه وقبله كما هو شان
الشتاء المدبرة الممطرة للامور في اجيانها واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة وايضا كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير
وذلك لان الاضافة لادنى ملابسة مجاز كما يخفى
الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم معرفته
الفعل وتعريفه قلنا ذلك آخر قال الشيخ الرضي ان
وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد ما دخل عليه المضاف
خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام
زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير به الى غلام فيهم بانه
غلامه لم يزد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر
هم او بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك
وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
بهذا الاصل وضعا ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى احد

معين وذلك كان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم
قد يستعمل بلا اشارة اي معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه
مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك
بين معهودية المفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية
سواء كانت معلومية المفرد او معلومية الجنس او موضوع
لا وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس
الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او بعضه
غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة
كاللام بلا فرق اما كلام الشيخ قدس سره فيجوز ان يصرف اليه
هذا بادنى عناية وليس يجري هذا الحكم في نحو
غير ومثل وانما قال في نحو يشتمل ما هو معنى نحو شبيك
وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك وانما لم يشتمل لعدم
الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول الاسفيذاني
ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل
بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا
لم يكن للماضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك
والفيه ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وسرعك وكفيك

وهناك لان معي حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي
بعض العرب يجعلها واحدا مع وعبد بطنه بكرين في بكر واحد
في تنكير ما قال لبعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف
الى حمير واحد فلو تعرف بتعريف لكان كتعريف الشيء نفسه وذلك
لان الضمير فيه لا يعود الا الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه
من حيث طلب ذلك المضاف كضرب رجل واحد واتته فانها
عائد الى رجل ويجيء ان الضمير راجع الى نكرة غير مختصة
نكرة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعريف المضاف
وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك
صدر بلدنا ورئيس قبيلته ونادر دهره وكنوز ذلك كذلك
وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتولد في امثال هذه
التراكيب لتوغلها في الابهام لان مماثلة زيد في صفة
لا تخص ذاتا وكذا المغايرة فانه يشمل كل ما في الوجود الا
ذاته الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن الحريري
وقدح ابن السراج في قولهم لترتع لتعمل صالحا غير الذي
كنا نعمل فان علم كان فاسدا ومن الصلاح فيجب ان يكون
غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي

بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حال الان غالب
حال عدم التعريف ويمكن ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على
القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد ثم ان يقال كذا
قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة
اشهر او صاف او اراد وما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا
اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة
العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا تعلقا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف
بمعنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
لكان طلب الاول ادنى وهو مستنكر في بادي النظر لكان
تحصيل الحاصل يعني ان المتوصل من الاضافة لا المعرفة لكان تحصيلا
لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف وبين جعلها كافية ان
المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب
فلم يكن المعرفة علما بل فيها زوال تعريف آخر حاصل ان العلمية
لما كانت وصفا تابعا زالت بمقتضى الوضع الاول ولو اضيف المعرفة
الا المعرفة بلا دت الى اجتماع تعريفين في الارادة بن ترك
اللام فقط قال ذو الرمة ثلث الاثافي الخ نقل قدس سره عن

تحصيل الحاصل التعريف
وقد حصل للمعرفة فلو
اضيفت الى المعرفة صار
الاول

تخلف الاضافة فانها لما كانت وضعا
تابعا لم تزل تقتضي الوضع فلو اضيف

اليقين وهما يمتريان في سلما سلام عليكما هل الارض الا مضين رواح
وهل يرجع التسليم او كيف العي ثلث الاثافي والديار البلاقع
فقال نعم هل يرجع الا يرد جواب السلام وفي او كيف العي عن المجد الاثر
في عي حال سلمي وفي ثلث الاثافي جمع الثفية وهي واحد الاحجار الثلثة
التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالي صفة
غالبة لا مفهوم لها قال الشيخ الرضي حاصله ان الصفة المشبهة جائز
العمل ابدا فيما هو فاعل لها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل
والمفعول يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كان ذلك
الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى المرفوع
وهو سبب نحو زيد ضارب بطنه وموذب خلامه الى مرفوع ولم يكن
نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان في
غير ما ذكر من المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى
يحتملها والمعنوية وقد يدل بعض الاسماء باسم الفاعل او المفعول
المستر فيصير الاضافة لفظية كما يدل التقييد بالمقيد والبكر بالعين
او منها وليكون الموحد بالغابر نحو مصارع البلدو نحو الحمد لله
فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين
اذا جعل بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر بمعنى الدوام كان في جانب

الحال

الحال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما عرفهم
ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية ولا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ صرح بذي اللفظ للاشارة الى وجه التسمية او للتقييد
بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره
واضيف القائم اليه بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة
الى موصوفها او الرفع من الصفات بخلاف الناصب
مع المنصوب فراعوا في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية والمراد
من المشار اليه بثم اما لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز
ان يكون مستلزما للامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء
مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما تقال لشيء
لاحق على سابق واستدلال بالاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك
منتقض بالقياس على اقتضاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله
ثم اشارة الى التخفيف واقتضاء التعريف او يتكلف مجازا كما
يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم
وعلى هذا كان الانسب الى الان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل
الوعين السابقين فانه مذكور خلافا للفراء اي يخالف

لهذا القول خلافا للفراء واجاب المصنف واجاب بعضهم بان
الاضافة ضائعة بقاء وان كانت معنية ابتداء فيلزم بعد انحلال
اللام عوم بقاء ما والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال
ما عرف الاضافة لاجله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة
لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله
الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرف الاضافة على اثبا
المطلوب اللهم ان يقال لا يخفى بعده لان التبادر ضعف الترك
لا في الاستدلال اذ لا نص فيه على الجر فيه شيء لان غاية
الجر المشهورة وهي كافية في الاستدلال يستوي فيه
الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك وفيه وجهان
آخران الاتي اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب
فغير محل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب يعني
سيبويه وابا عمرو فيه جاعة من ائمة حين حيث فسروا الكلام
المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الفاكهة
لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه النصب قياسا على الظرف ولذا
لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند
القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله محلا

اي على الجر

اي لمحولية او لما يليهم له بناء على جعله مفعولا لاسم المفعول المفهوم اي
جوز واحلا ولم يحملوا الضارب زيد الآتي بتقدير على هذا
التقدير السابق شيء او هو انهم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب
زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير
السابق اذ يحصل حاصله ان حذف التنوين في ضاربك ليس
للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير
ضدان فيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن
ذلك لاجل النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك
لانه نظيره بخلاف ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه
ان قلت يرد على هذا التقدير نقض القاعدة المعلومة من السابق
وهي ان الاضافة اللفظية يفيد التخفيف فلما لعل الحذف لم يرض
بهذا القول وقال بان التنوين لفظا قدر باتصال الضمير فان اتصال
الضمير ان ما في التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة
كاف حراجيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك
للحمل على ضاربك لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد فلما
بين الثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في
ان حذف تنوينها لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب

في ذلك وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن
اليه جانب المضاف كما تري ويرد على القاعدة الاولى كما ذهب
الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الصفة وبالعكس للتخفيف
مع ان افادة التعريف والتخصيص تمكين مسجد الجامع وجوازه
او جود قطيفة واشباهه فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
المسجد
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان
الوجه
هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه
حقيقة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن فيه
عليه اضافته وان اصل جود قطيفة قطيفة جود قديم جودة
واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصص وقس عليه امثاله
واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المصنف بقوله ومسجد الجامع
الخ تناول المسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو اليوم الكائن
هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة فاضافته كاضافة
سيف شجاع وثانيها الخ وحاصلان اضافة المسجد الجامع
قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون
تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة
الكزبرة وجانب اليمن وبقلة الحمقاء اما نسبوها

الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وعلى الاقدام
وشل جود قطيفة قال قدس سره في الحاشية جود خروس الكهكا
وفرسوديكا انتهى قطيفة جاد يجد مراح الخ تمثيل للمضاف
اليه في العموم والخصوص الاديا المشبهة بتاء في شمول الاطلاق اذ عليه
كليف واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث
وبالعكس سوار كما تامة ادغين او جاز الوجهان اضافة
احد المترادفين الى الآخر للتخفيف تمثيلا بالاتمال وتبعين الشيخ الرضي
بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا في حي زيد اي
في ذاته وشخصه واسم السلام عليكم اي كلمة السلام وبهو المضاف
قطع المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة
سوار كما فادت الخ معنى ان الاختصاص ليس لمعنى التخصص
المقابل للتعريف فيهما المثالان واما اذا كان للتجنس فقيها
خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة
في ان العين بمعنى الذات ام وبمعنى ما يساوي الموجود المطلق الشامل
للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اخص مطلقا
كما فهم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه قطع النظر عن تحققه في الاذهان
اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو مترادف افراد الشيء

كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون الاعم منه بجعل احدهما
على المدلول آخ وين باب جعل احد اللفظين على المدلول والآخر
على الدال ذو وذات ومستقر فاتها اذا اضيفت الى المعنى بالنسبة
كقولك سرعان ذا اجاج اي وقاصاحب هذا الاسم وذات سباج اي
مدة صاحبته هذا الاسم وليس بنه ذا اصباح لان الصبوح ما يشرب في
الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشرب جاء في المدلول
هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الاول غير صحيح
لان قصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعيين الذات
الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر اولا يغني غناء
الاسم ولهذا لا يقولون اللقب على الاسم بل يقولون عنه فتدبر
حرفوعا ودم على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع
غالبا والمغلوب لا حكم له فان من غير اي من غلب سلب
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره وقوعه وذلك لان نظامهم
في احوال اواخر الكلم او الملحق به بمعنى الالحاق بالصحيح
اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح سلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
فيما اذا كان في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في المصدر فانها لا تستلزم
في حكم الابتداء بها فان كان آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا والكلمة

فان كان آخ لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم اذا اوالوا الكسر
قبل الياء للمناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان خروج الكسر
جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء
ليكون كالكسر قبله ولا تقلب الف التثنية آخ قيل مكان
الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء لان الكسر اجنبي
اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذا القلب
لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في
مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء الساكن
اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم للتباس بعرض في بعض المواضع
يوجب بقاء الفتحة آخ لان الياء اثقل كثرة اذا كانت
قبلها فتحة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب الواو ياء واجب اذا
لم يرد الي اللبس اما اذا ادت اليه وزن بوزن فانه يجوز
في القوافي وقلبها كثير نحو لي في جمع الوي اذ ينبغي فعل بفعل
وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث فجاء الياء ساكن ما قبل الالف
في قراءة نافع محياي ومماتي اما الابواء الموصل مجرى الوقف او
لان الالف اكثر بدلا لان اخوته فهو ليقوم مقام الحركة من جهة صحة
الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكر الشيخ الرضي

فاني وابي لعدم تقدم الاخ على الاب بموافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه
وامه وابيه واما تقديم الاخ على الاب في الآية فلمراعاة اسلوب
الترقي فالحال في اخ واب آخ او فيقال في اضافة بعضها
الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجار المجرد
وعطف بيان قوله ويقول حمي عليه عطف فعلية على فعلية واما على
ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية وهي الواو
بدليل اخوان وابوان وابي مالك بصيغة المخاطبة
قال فمس سرحي في اخاتية اوسه قدرا حذف ذا المجاز وقدراي
وكتب على قوله قدراى قضا وقال ذو المجاز اسم يوق بنا ومعنى
اظن انني وقوله اري بصيغة المجهول مع انه يحتمل ان المبهم
مذهب المجرد الاحتمال اي ابي مع اب فاصلا بين كغسلين مع
اخ وتقول اي امراة آخ قيل انما صرح بالقول تحرزا
عن نسبة الهم والهن الى نفسه وقوله فيقال لعل الاولى التحرز عن نسبتهما
الى المخاطب مع ان اضافة الهم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف
الى الانثى الا ان يحذف مضاف والشيء جعل صيغة تقول اللغوية
فاندفع الاعتراض بلا تكلف قيل اخ واب وحم وفم
اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وفموان

والثلثة الاول مفتوحة العين لحملها على افعال كاب واخا وآخا
لان قياس فعل صحيح العين افعال كجمل واجمال واما ما لم يسمع فيه الا ما
حكي يستدل به على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما
حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا يدرس فتحا وكذا
الدليل في امهات لانه يمكن ان يكون كثمرات والام الما مسة ساكنة وعينها
واو بدليل اخواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون
ولا يدل على صيغة ابط ههنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين مجموعا
يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان الاصل
حذف نسيا عوضت الميم من الواو لسلايرد الى جاء الاسم المتمكن على حرف
عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاذ بين البدل والمبدل منه
هما نفثا في فيّ من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم
بدل من الهاء هي اللام قدمت على العين بالحركات الثلث
التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى اصالة الاضافة
باللام اعني خوك وخيك وفيك وجاء في حم آخ لم يراع في
الذكر درجات فصاحة اللغات والافاطن ان يقول كدلو وعصا
ويدوخب وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كوتاء
قوله وذو اعلم ان عينه واو ولامه يا اما الاول فلان

مؤنثة ذات واما ذوات بدليل ان شنا ما ذواتا ان حذفت عنها
لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اكثر من باب القوة
والحمل على الاغلب الغالبي ووزنه فلس عند الفراء المشهور ان وزنه
فرس اذ لو كان كفلس لغلب في المؤنث واويا كطية وللابدال
ذا ما جمع ذو على انه مفتوح العين لا مر ولانه وضع وعلة
آخر قال الشيخ الرضي انهم اذا اراد وا ان يضيفوا شيئا بالذي
شلا لم تيات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فاؤ بذوفا ضافوا
اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام حالا تهم
صفة لم تتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بوا التوصل
يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف
بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب فانها لو حذف
المضاف الموصوف به والمضاف اليه فمير اوعلم لجرت قيامها
مقامه كقول الشاعر وانما يوفي ونحو اللهم صل على محمد وآله
وذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين وصلى على نبيه محمد وآله
وذويه فذلك اقتباس من الدعاء المأثور وكان
خص المضمر بالذكر لان المناسب للنظام النظر الى حال الاضافة

الى المضمر الخاص لكن عدل عنه لان نوعه واما العدول الى
فبعيد والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة
الوصفية دون الفاعل الوضعي كالكاهل وهو اسم لحسب
العارض متى لوحظ سابقه الذي هو متبوعه كان
في الرتبة الثانية وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة
مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله
كان لبيان الحال لا للتصيير ومنهم من قال المراد بالثاني
هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجازي وهو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم
على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله والسلام الآتي
يراد السبق والتأخر بحسب المرتبة بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابق مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد
فلا يرد النقض بقولنا الكتاب جزاؤه الآن اعرابهما واحد
بحسب القصد بل هما في موضعين من جهة الى المقتضي
للاعراب شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب
علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لاشخصا ناشئ من جهة
العلة شخصية وان كان نوعا ما دخل في ذلك وهو كونه مفعا

للفاعل لان المجيء المنسوب الخ لاحد ان يناقش فيه
بانه يلزم ان يكون المقتضى للاعراب زيد في جاءني غلام
هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى غلام زيد
منسوب اليه مع زيد اليه ومعلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه
لان الفعل هو المنعوت بحسب الذات ثم ان لفظة
كل الخ وكذا لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان
يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مشتركان وتالبيان الخ
والمنع الفعل قد يدل على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا
وادل متابعة كما سيجيء يدل على اي حالة تابعة
في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل
فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه اي دلالة متعلقه عليه
ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوعيته غير
منفكة عنه والشارحون جعلوا صفة لحصول المعنى في متبوعه
وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال
انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها
وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد يخرج وقيل
التابع على المعنى اللغوي حالا يرضى به الطبع السليم ومن هم

قال انه لاخراج ان اكد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى في
المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى
ان البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاءني زيد
صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في
التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكور الدلالة على ذلك فلا يخرج
تلك الامور بخروج التاكيد بقيد الاطلاق لاخراجه غير مفروض
وفائدته ليس من وظيفة النحو وقد يكون لمجرد الثناء وقد
يكون للتفهيم كقولنا زيد الفقيه وقد يكون لكشف الماهية كقولنا الجسم الطويل
العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة
ان الاولى موضحة معنى والثانية مقررة والفرق بين بين
الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة يؤكد بعض مادة
الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن
تمام الماهية ولم يذكروا الحاقها بالمؤكدة وههنا كلام وهو
ان كلا من الطويل والعريض والعميق لونه وليس كذلك فالمجموع
كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة حال للكونه
كاشفا لانه ما للجسم فقد جمهور الاشاعرة فلان شبهة لا

في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان
الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق والانسان الحيوان الناطق
ان يقال ان المجموع لفظ واحد الا ان اجزاءه اجري على اجزائه كما
في قرأت الكتاب جزءا جزءا او البيت حرفا حرفا وكان
غالب مواد الصفة حاصل كلام المصنف رحمه قال الشيخ الرضي اعلم
ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف
سيبويه نحو مررت برجل اسد وضعفا ولم يستضعف زيدا اسدا حالا
وفي الزمخشري نظر ورده بقوله لا يخفى ان ماذكره لا يدفع
لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق والاصل
ان يكون مشتقا او غير الظاهر ان يقول وغير ما الواو لان
لا يضاف الا الى متعدد او لاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو
اذا اتى بها دون الواو ويشير الى انفصال كل من المشتق
والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد وذلك لان
او تقع بين المتقابلين اذا كان وصفه متعلق بقولك غير
مشتق والوضع هنا بمعنى ان اصل للوضع
النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بسوق الا بنا
على ان اسم العين في المورد مجاز ونحو مررت برجل اي رجل

بناء

بنا على ان اي هنا استهامية اشعرت للكامل البالغ في غاية
الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج في الجواب
عنه لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي الدالة اللام
للرجل والغرض تتمة لينص على ان اللام صلة للوضع فانا
التبيين اي وجوب ان يكون الموصوف لفظا او تقديرا نحو مررت
برجل اي رجل اي هذا يكون وصفا نكرة ومضافة الى ما هو
ويقرب منه كل وبعد وحتى يكون تابعة الجنس معرفة كان او نكرة
يكون مضافة الاشل مثلوه عالما فقال او معنى نحو انت الرجل كل
الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جماعة الرجال
وبعد الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة
دون غيره ونحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي ذلك لان
استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وصفيا ثم قال ان
قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بانها مضافة على وضعت
لسائر المبهمات يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت برجل هذا
وبسبع اسد كما يقال لهذا الرجل قلت التجرد الموصوف في متكلمين
فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات
او نحو لك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد الا يسمية بخلاف
رجل طويل لان الطويل يفيد تغير الرجل ولهذا اكتفى المعرف في

في الاغلب اذا كان مع قرينة دالة عليه كقولهم الخضر اخا الاسخى
والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا
ويزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يفيد وصفا للعلم
والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص اسما وما في غير هذه المواضع فلا يفيد صفة وفي
المواضع الاخر التي لا تدل اي لا تقصد بدلالته هذا المعنى
لا المعرفة لا توصف بالام لا يشيرون بها الى واحد بعينه لان تعريفه
لفظي التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلوم بعينه بقولهم
لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات لا الاسم
وفي قوله هي في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت
يوصف المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا وليس
معرفة ولا نكرة ويكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد او توجيهه بان
الجملة في تاويل كائن ابوه زيدا لان الدلالة على معنى آ
قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة المشهور ان المفرد
اصل بعلة وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون نع
تاويل المفرد لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة تجب
ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى تقع فائدة
وهي ان يوقف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والا

لا يكون

انما يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا احكام الصلة
الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية تقول بحذف كقوله
وجاؤ بخنف هل رايت الذئب قط اي بخبرني تقول عن
هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل
وجدت الناس اخبر تقلو واذا لم يكن فيها الضمير الرابط
يكون اجنبية اي لم يكن حال النفس الموصوف والمتعلقة في غ
الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في المبتدا
ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور المفعول بالم سيم فاعله
وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون بالاضافة
ونسبة اليها كالباب والغلام والمرور بط الاحالة على النسبة
كقولك قام رجل ضارب اياه زيد يعني بصفة اعتبارية
اتاح الوصف بها لانها بمنزلة حالة باعتبار في نفسه حصول التعلق
في عشرة امور انما نبهنا في ملك الاشياء لقوله اياه
في المعنى مع عدم استقلاله القيام به والتعريف والتنكير اجاز
بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فجاءه مع وزم اشتهارا
لقوله تعالى ويل لكل همزة الذي جمع مالا وعدده علما انه نزل
اولا منطلقا رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة
الموصوفة بالمعرفة والافراد التثنية والجمع وقد يوصف

المزدوج اذا كان ذلك المزدوج مجموعا من ابواد كوصف النطقية
بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشبح او مفصل
الى غير ذلك التفصيل المستعمل بين والثاني يتبعه في الخمسة
الاول ثلثة منها ذكرت بجملة بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف
بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه
بالنصب او الجر وهو يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان
يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال الموصوف تحملا وذلك
لان نصبه للتشبيه بالمفعول تحملا والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان
يكون الضمير فاعلا تحملا لانه بمنزلة يقعدون غلمانه فان
ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان
الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو
في الصفة فانها علامتان فقط وحمل عليهما ضمير الغائب
واجاز الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
تأوله على البدل لانه ليس في الضمير معنى الوصفية بحسب الاستعمال فان
دل على معنى المتكلم والمخاطب والغيبة وقيد ان الضمير الراجع الى
اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كما رجحه ويمكن
ان يدفع بان ذلك المعنى في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف
والاولى ان يعلل في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون

اعرف

اعرف

اعرف اوساويا والضمير المقارن فلا يصح الوصف به بقوله
والموصوف اخص اوساويا واشارة الى هذا التعليل ولهذا
قدمه او اكتفى به فوقع الدليل تابعا للمدلول كما في نسخة الشارح
الرضي اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من
حيث الاخص او المساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص
والمساوي بحسب الصدق وذلك بطلا اما اولا فلان الموصوف
معرفة كان او نكرة وقد يكون اعم نحو الحيوان الناطق والجسم
الناطق والمثال الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة
فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثمة ايد الوصف ذو
اللام على ذلك الا ان يعتبر استخدام بان يكون ثمة اشارة الى
الاخص والمساوي بحسب الاصطلاح النحويين ان قيل لابد
في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه واجيب بانه اكتفى بالاشارة
في حكم الضمير وفي نسخة فان قوله من ثمة في قوة لذلك الذي اجله
لان التقييد لا يجوز ان يكون المقصود الاصلي بخطا
في الرتبة فليس مقصودا ان اعرفها المضمرات الخ
قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد واما كان

العلم اعرف من اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين
وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا يقع اللبس في المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا
في كلامهم وكذا لم ينفصل بين اسم الاشارة ووصفه بشدة
احتياجه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان
المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول
المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام
واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء كان يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فتعريفه انفصل وكذا الوصف المضاف الى المضمر والوصف المضمر
الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فسره بالمماثلة
في التعريف حتى لا ينتقض بقوله آخر قبل ان الموت الذي
تفرون منه ولا يخفى ان ذات المثل لو لم يعين ليس فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام الآخر فكانه جعل الاضافة عهدية
واشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال لا يبقى فيه ام
وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته
دون ما ومن واي والموصولة لانا نقول جاز ان يكون المجموع

فيه

فيه الم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف الخ
الا عند من يجعل المضاف اذا اضيف اليه والشارحون فسروه
بذي اللام وح ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه بان المراد
ما هو ذو اللام وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذي ضرب غلام زيد ناطق او انقص عنه بنحو
ما يدعي ان الانقص لا يحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى
يثبت المدعي ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور
بل رجل بقرينة ذكر الاسم الاشارة والصفة

العطف في اللغة الاماله بقلب هذا القسم من التمام
به لاحاجة لحرف العطف مالبون الا ما قبله وسمي ايضا بعطف
النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما
مقصود بالنسبة اي قصد نسبة في صدقه على مثل
البيت سقف وجدران خضاء بالنسبة الواقعة في الكلام
في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او
جاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصد بالنسبة مع متبوعه
وعمرو زيد لكن في الكلام الذي فيه زيد لانما غير مقصود بل
المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع عند ذكر في

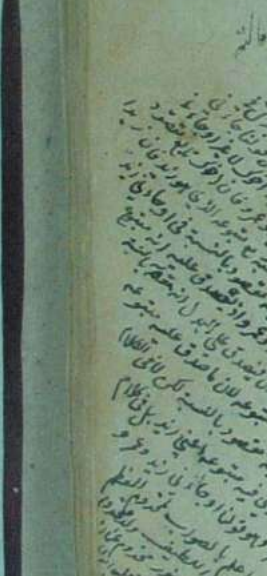

وتوضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبيين بالتاكيد
ان المنسوب اليه يجب النظر هو المنسوب اليه في الحقيقة
لا غير اي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور
بلفظ العموم باق على ما كان عليه عمومه ولا شك انك اذا
بينت شيئا بشيء فالمقصد هو المبين والبيان فرعه
واجيب بان المراد الخ انه ان بدل الغلط ثلثة اقسام
احدها انك غلطت بالمبدل منه يجب الواقع لسبق اللسان
وثانيها انك توهم انك غالطه بمثل هذا انجم بدر شمس
وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق
اللسان ثم تداركته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك
الاقسام ليس توطئة فيدخل بدل الغلط في حد العطف لكن
يكون قوله يتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكونا
المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين
باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انحاء الادراك اعني
بالحكم والتردد وغير ذلك سواء بقي القصد ان اولا فباعتبار
اصل النسبة وان اختلفا ايجابا او سلبا وباعتبار كونها
على نهج واحد من انحاء الادراك دخل فيه المعطوف
بالواو اما وام لان النسبة في كل منها المعطوف عليه والمعطوف بها

اصل النسبة ودخل فيه المعطوف
بلا وكذا بل وام المنقطعة
بهما مع سابقيهما في ام

على نهج واحد وبعدم اشتراط بقاء القصد ودخل فيه المعطوف ص
بل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه بل وقصد
اتباع ولما تم الحد باذكر الخ يحتمل معنيين احدهما ان
قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واذا المثال عنه اغنى
قوله مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فلكان من
تتمة التعريف او لانه قصد بمثل الحكم ايضا وثانيهما انه
داخل في التعريف كما يساق اليه الفهم ويتبين تاخير المثال لكنه
ليس له في المنع والجمع كما مر ذلك في تعريف الاعراب
بتوسط بينه الناظر يقع فكان فيه تجريدا واذا
عطف اي اذا اريد العطف اكد لايجاد الرابط
كايجاد الخافض لان التاكيد اخص من الاعادة
لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد ينسي عما هو الواجب نحو
قولك حضر القاضي امراة والخافظ عورة بالنصب
واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه خالف النحويين
لانه ما وجب التاكيد حيث قال اكدان قلت يجوز ان يراد به
الوجوب الاستحساني قلنا يابى ذلك ما ذكره في كتب الاصول
معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل ضربت زيدا
فما كان او اما قال الشيخ الرضي لايجاد العامل

الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه ملتبس بهذا الوضع كما في قا
لا يتصور الا بين اثنين فان اللبس نحو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على
المقصد بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الى المفرد فلا يتصور عطف المضاف على المضاف اليه الا
المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء
الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار ويكون لسبب الاستيناف
له معنى لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر
يكون حكمه كحكم بين كما في المعنى انه ليس قول من
الحروف الزائدة مستدلين بالاشعار وقوله
تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه
بوجوه احدها تقدير الباء فيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل
في الاضمار الا في نحو الله لافعلن كذا وثانيها انه عطف
على المقدر ليعمل فيها وردان لوس والارحام وثالثها ان
الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي
تساءلون وقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولما كان
القسم لان ما قبله واتقوا الله تساءلون وقسم السوال

لا يكون

لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون توكيدا لما هو
المقصد في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تساءلون به
والارحام لان المقصد الامر بالاتقاء وردا بهما ان حمزة
كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا
انما يصح اذا لم يكن القراءة متواترة وقوي الظاهر
وليتقوي كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له وتفكر
تامل لان للعامل دخلا في قابلية الاعراب كذلك
لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد
الرضي او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير
جوابا والشذوذ جواب آخر واعترض عليه بان الضمير انما
يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب
عنه بان ذلك مبني على ما ذهب الشيخ الرضي من ان الضمائر
الراجعة الى النكرات اذا لم يكن ملك النكرات مختصة بحكم
وصفة كانت نكرات اذ لو نصب او خفض الخ لا يجوز
ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون
من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع على ما مر في
الجار المتقدم فتعين الرفع على ان يكون الخ يحمل بان

يكون مبتدأ وعمرو فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لانه
في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية
بان يكون نعتا بالسببية لا العطف لكنه يقبل
الجملتين كجملة واحدة وذلك لاتصال بهما بالسببية افاده
الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يذكر بها الضمير كالصلة
والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة
بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه
بقيد ذلك جاز بتجريد احديهما عن الضمير اكتفاء باتحادهما وذلك
لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فمثل الذي جاءني
فيذهب الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب
الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فان كان للجمع المطلق مما يجوز
ذلك فيه الا اذا اعاد ته القرينة على التعلق كان يقول
الذي قام وقعدت هند فزيد قائم ابوه واكثر النحويين
على ان المعنى على تعلق عاملين بحذف المضاف واما حذف
المضاف ليقع الحكم على ما ظرفا فان شاط عدم اجراء لتعدد العامل
لتعدد المعمول ولذا اجاز العطف على معمولي عامل واحد
فهذا اي فهذا العطف وان كان بحسب النظر جائزا الا كان

اشار به الدافع ما قيل في هذا المقام من ان الثاني في قولك اذا
عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناسبا للمقدم وان افتقاره
اذا وصيغته الماضي يقتضي التحقق فتكليف يقع الحكم بعدم الجواز
وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين
وحاصل الدفع ان العطف بحسب النظر يقتضي التحقق بحسب الواقع
لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة دليل النكتة في العدول عن
الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف
وان كان ثابتا بحسب النظر الكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل القطعي
وهو قيام حرف معام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله
واذا عطف على عاملين اذا اريد العطف وح يندفع الاشكال
المذكور لكنه يتجه عليه ان عدم الجواز لا ينبغي على تلك الارادة فانه
ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق لكنه
لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب
المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز
الا فيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالمجرور نحو ان زيدا في
الدار وعمرو في الحجرة فانه يمتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي
كالجزء من المجرور وان مذهب سيبويه والفراء ملفق مطلقا

واما المانعون منهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
وتنافر المنصب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب
وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو
فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم السماع اقوا الكلام في اوله
لان المجر به في الاول محذوف والثاني معدوم والمقدر كالمعدوم واستدل بان
ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع
وهو الظابط المذكور انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر
ما في كلام المصنف اما اولا فلانه نسبة المخالفة الى النحاة
وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم
من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا في الاستثناء وليس كذلك
لان المتقدمين يجوزون الا في في مادة متفق عليها واما
ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر من الظابط وعدم جواز
ذلك العطف مع اختلاف الفراء جائز في جميع الموارد عند الجمهور
الا في نحو في الدار آخ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة
بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني بل يحملها على
حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل
واحد ان كيد جائز بالنهي والواو اعقب العطف

لان

لان العاطف وهو ثم والفاء قويز ادى ان كيد اللفظي كما
يقال والله ثم والله ليفرحون بما آتوا ويجوز ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اي حالهم شانه
فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شاركني في العلو
اي في باب العلو اعلم من ان يوصف وامري في الفقر اي
في باب الفقر ظاهر قبيل في النسبة يميز من الذات المذكورة
والمقدرة كانه اراد انه يميز بالمعنى الاعن الذات المذكورة بحر م
اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان
بمعنى الشان يعني بجعل حاله اي الحالة المفهومة منه
بطريق من الدلالة جاء القوم كلهم لاشك ان ترت
بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقتي مجموعهم بتكرير
اللفظ لا بتكرار المعنوي فانه غير نافع ما قصدت به من
دفع التقلة ووقع على الغلط فانك اذا قلت ضرب زيد
نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على
ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى بذكر كل
واجمع آخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا اراد والوحدة لا تنافيه
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا الالفاظ الدالة

على هذه المعاني نحو جاءني زيد رجل واحد ورجلان اثنان
ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة اربعة
الى غير ذلك واما اذا اريد ما باعتبار نسبة الفعل اضافوا
الالفاظ الدالة عليها الالفظ جميع فان الاغلب فيه تجرده عن
الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب منعضها
لم يجيء الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجيء
الا تابعا على انه تاكيد وهو كل اوشد اجمع ومتفرعاته واخواته
ولا يجيء الا تابعة مضافة الى الضمير على راى الخليل رحمه
نصبت جميعا وجمع بين الحالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بيا زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم بخلاف
عين فانه يؤكد بها مع الياء وبدونه واما جميع فهو بمعنى الجملة
ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة نحو جاءني
وذلك عن الثلثة وما فوقها تقول جاءني القوم ثلثهم ولا يؤكد
بثلثة واخواتها الا بعد ان يوصف المخاطب المخاطب بكمية العدد
قبل ذكره التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني
رجال ثلث اما البدل والعطف فقد خرجهما لكن في
الخراج ابدال الكل اجتهاد منه وهو ان المبدل منه في حكم

التنحية

في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره متممة لما قبلها
وافادتها توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف
والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة
بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة
ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد الشريف قدس سره في حاشية
الرضي قال الملة في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة
ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع
لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على
النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول
ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول له
للنفخة واجاب بعد بان المدلول اعم فان اجمعون في قولك
جاء الرجال تقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم
مجتمعين في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ منهم
من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين
للمدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون تدل على الاجتماع ط
دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة وهو
لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتاكيد اللفظي ان م

الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي
لفظا لما عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التأكيد
بكل الكلي واجمع دون نفس وعين اذا كانت النكرة محكوما بها
معلوم القدر كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد
اي مكرر اللفظ الاول اي او ما به تكرر اللفظ الاول قيل
جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري
المفهوم من التأكيد بطريق الاستخدام ولا يخفى ما فيه وقد اعترض عليه بان صاحب المفصل
ذهب الى ان زيدا في جاءني زيد زيد جاز ان يكون تأكيدا
مع صدق هذا الحد عليه واجيب بان زيد الثاني يجوز ان يكون الضمير
في قوله وهو لفظي يذكر على انه مقدر كما هو الظاهر من تأكيد لفظا
ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لذكرها غير ثم
بدا لان يتصل دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وحينئذ
يكون زيد الثاني بدلا ويجوز ان يكون شيئ واحد مقصودا
او غير مقصود بحسب وقتين او كما يذكر المرادف اعتناء
عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع فيكون تأكيدا لفظيا
مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم المرادفة
وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة بجواز ان يكون ذلك

طاريا

طاريا بعد تمام [illegible] اتباع لاجمع ليس مفاده انها تأكيد
لا بل مفاده انها اتباع لها استقلالا بمعنى انها لا تستعمل بدونها لتخالف
معنى الجمعية فيها ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد
اما مستقل يجوز الابتداء به والوقوف عليه او غير مستقل فغير المستقل
ان كان على حرف واحد تكرر تكرارا عاديا في اللسان نحو بكبد
وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز
تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل
المرفوع والمجرور والتأكيد بالمرفوع المنفصل نحو بكيت وضربت
انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل
والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه وهو اما مستقل فهو تكرير الجملة
بالفعل نحو زيد زيد مع الفعل نحو قولك كم وهم علافرة هم كاوز
قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي
على نوعين احدهما ان يعيد اللفظ الاول وثانيهما الاتفاقية
موازنة مع اتفاقها في الحرف الاخير وسمي اتباعا وهو على
ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا
او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا
وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن

او يكون له معنى مستقل غير ظ نحو جئت بثوب من ثياب الشراء
اي آخر جنه وقولهم الكتون والبصوف البتون قبل من النعم
الثاني اي له معنى لها مفرده وقيل من الثالث وذكر شيخنا فيها
مما ذكره الشارح قدس سره ويمكن استنباط مناسبات اخر
اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء اما الاول فلانه
تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه
يستدعي انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه
امتداد وللعام امتداد وجودي وعن بعض الوقوف عليها
والاول اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تاكد اتصالها لفظا
ومعنى باختلاف الضمير في كله وكذا في جمعه او الجمع غير
جمع المذكر السالم فانه لا يوصف وجمع جمع المؤنث او
ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا لابن الحاجب فانه
يجوز اذا كان نكرة ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل
اراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول
الاجزاء والافراد لان الكل عالم يلاحظ افراده مجتمعة جاز
ان يكمل بملاحظة الافراد الكلي مجتمعة ولو كان الحكم في كل واحد من
من افراده كقولك الدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز ان يقال

اليقين

انيقة وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك
زيدان نحويان وكل الانسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان
كذا ذكره المحقق الطوسي يصح افترقا هما او حكما
اي افتراق حسي او افتراق حكم والظاهر انه
لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو
اجزاء يصح افترقا هما ولم يصح افتراقها حكما لم يصح تكميل
بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي فقد يكون ذو اجزاء
حاويا صح افترقا هما وحكما نحو اشتريت العبد فاذا اكد
بكل يرفع الاحتمال الثاني لان الاول اشهر فسبق الفهم اليه
فلا يحصل الغصة فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت
اشتريت جميع اجزاء العبد بخلاف جاء زيد كله للمتيامن عليه
يقتضي ان لا يصح اختم الزيدان كلاهما خلافا للبيدفاني
جوزه وهو خلاف القياس والسماع واكتع واخواه
اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير
كما فرتبه ترتيب المتن لكن يناقش فيه بان البصع عن
ابتع فان الزمخشري وصه ذهب اليه وتبعه الملة قال

للاول لام

الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل صفة للنفس وتقديم المعرف
اولى واما تقديمها على العين فلان [illegible] النفس موضوعة للذات
والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه اظهر في الجمع واما تقديم اكتع في التصحيح
على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول
كتيع اي تام بما نسب الا المتبوع فيه انه يفهم منه ان
البدل لا يكون من المنسوب دونه ظرف لنسب او حال من
المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع بل يكون النسبة
اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط لان متبوعه مقصود
ابتداء كما ذكرناه في بحث التاكيد لكن صار مقصودا انتهاء
ويظهر من ذلك ان هذا التقدير اظهر من يقال ان المتبوع ليكون
مقصودا للابتداء والانتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف
بل الى قوله والانتهاء ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة لكن اعلم ايضا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء
ان الاستثناء الكل بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الا التابع مقصودة

فلما اذا

فلما اذا اردت تطبيق هذا التوجيه على مذهبهم فلا بد من تخصيص
ما ذكره بالاستثناء المحض بقيل ان قولك ما قام احد الا زيد
كما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة
غير زيد كان البدل هو متعلق سلب القيام وهو الحاجة الى تقييم
المنسية وبدل الاشتمال قال ابن جني انما قيل لهذا النوع
والمتبوع عليه التابع لاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتضايفا له بحيث يبقى النفس فيذكر
الاول منسوقا الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل كلام الشارح قدس سره
على هذا فالاضافة في الاخيرين اعرفي عليه بان هذه
الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف
يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب
التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال
لو قرى والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف عطفا على
بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى
اللام او فرق بين من المذكورتين والمقدرة التابع بينهما المضاف
او قرى بالجر بتقدير المضاف بل لاري عطف البيان
الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه والبيان فرع المبين

ولولا المبين لم يات به الا الغلط فان كون اثاني
هو المقصد دون الاول ظ وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد حين قطع النظر الى
اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك
الى عالما الى طلع اردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه
قوله م اخوك وهذه الفائدة متحققة في عطف البيان بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس
اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا نقول في بدل الاشتمال قتل
الامير سياسة وفي الوزير وكلاءه لان الملابس معهوم مبينا
بخلاف ضربت زيدا احمارة فلا بد من اعتبار ذلك القيد الخ اجيب
واخراج ما ذكرناه فيدخل فيه اه ولم يلزم ثبوت قسم
خامس نظرت الى التعريف فلكنه فيه ان النسبة الى المبدل منه
لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثال البدل الاشتمال
امثال وكذا المثال الاخير بعد ان غلطت ما بالقصد وشرط
اسلوب الترقي او ما بالنسيان او سهو الناسخ قال الشيخ الرضي
الاخير ان لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال لان وقع بدل
البيان في كلام فصيح الاجراب بل بين قبل ان يقبل

بالبدل منه

بالمبدل منه او بالمتبوع لانه عين ذكر لم يذكر بحيثية كونه بدلا
منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا واذا كان البدل
يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلا من
معرفة فالصفت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على الاطلاق
بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت
اذا استفيد من المبدل ما ليس في المبدل منه كقولك آتاني
المقدس طوي اي مقدس مرتين لئلا يكون المتقدم
ينتقص نقل من الصفة انه جعل هذا اوجبا للتوصيف بدل الكل
واثاني في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لا بد
فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه لبعضه او لباب له كان
متصلا كان مرفوعا ولو كان منفصلا كان موصوفا به
ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح
بدلا اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك والنحاة يوردون
في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى
شيء واحد وقد انفعوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة
اذ انت تاكيد لفظي فكذا اهنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد
ما لا يفيد الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيد الاول

قلنا ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي ان ينسب الى الفعل ليس الا
زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد لان المتكلم
والمخاطب الخ قيل ولانه يلزم ان يكون شيئا غائبا ومخاطبا
ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال احد الضميرين
من الكلام الظاهر مع كون مدلوليهما واحدا فلا يفيد زيادة
على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المغايرين متغايران غاية
ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات فان الغائب منهما متكلم
مفقود فيفيد ما لا يفيد المبدل منه وانما على الفتحة
وبراء بحجاء وتعباء الدبر اوشت ريش والجاد لا غزل للنساء
سودد شده باي ان كان فجر اي كذب يقال يمين
فاجرة اي جعلناه بمعنى المصير اي ضمن فيه معنى
الجعل لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني للتوقال جاز
ان يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوما بوجه آخر غير
الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال
والالم يصح الاعتراض على تعريف بانه تعريف الشيء بنفسه واللفظ
ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره
فلو اريد به وجهه لا فهموه كان تجاوزا والامر بغير

اللام

بغير اللام ولم يقل والامر المخاطب كما هو اللغة المشهور لان اللام
المخاطب اذا كان مع اللام كان مبنيا والمراد بالمشابهة
المتضمنة في تعريف العرب هو علة المناسبة لا العكس لانها
اعم من المشابهة وهو كافية في البناء كما يشعر عليه تعليل موجب
البناء والمفصل يعني انه اراد بقوله ما كان نائب مبني
الاصل مناسبة بمقتضى تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط
ان لا تقارضها جهة مقتضية الاعراب كاضافة اي الموصولة
وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد
بمطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء
لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول
لان للقوة مراتب ولا يرد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب
اما بمقتضى الكلام معنى الا المبني اصالة تحقيقا لتوهمها فلا يلزم
التثنية لان تضمنها واو العطف معنى لا لفظي فلا يرد او
هنا لمنع الخلو للاشك فلا ينافي التعريف ان قيل اي شيء
يدخل عاق في قولهم عاق صرت الزاب اجيب بانه غير مركب
حكما باعتبار قصد المتكلم للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به
الصياد لا يرجى به الزاب من هوته لانه ليس كلمة فلا يكون موضوعا

ولا مبنيا والقابه جمع عن حركات اشتبه بالاعراب دون
الانواع لعدم اختلاف آثارها اي القاب المبني من حيث
علامته يعني حركات القاب اواخر وسكونها او الالقاب علامته
البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر واخص
بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف والياء كالزيدان والزيدين
ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق (كذا)
المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب
والجر للحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجازا
تسمية للنائب باسم المنوب ضم وفتح وكسر ووقف سمي
الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في
التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ
والوقف وقفا للتوقف النفس عن الجري وبالعكس يعني
يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية
والمراد ان الحركات الخ رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص
الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله
القابه لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك
الامور القاب لحركات المبني لاخصوصها لانهم كثيرا

يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الضم المخفف
حركة حيث قال بالضمة وقد يخفف فيه بالوقف كما
مامه ان شاء وما ليست معه والكنايات سلاويه ان تتوصل
وبعض الكنايات لان بعضها مركب كفلان وفلانة والاشارات
قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى
الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها المضمر قدمه
على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب والابراز في بنائه
اكمل فيه انضاف والالتباس وعلة بنائه اخباره الى آخره
او تقدم مكنى عنه ما وضع لاسم وضع فلا يرد النقض بمثل ذلك كان
كان ضمير الشأن من حيث انه متكلم فيه ان اياي اياي مثلا
ضمير على القول المختار مع انها لم تخاطب ليس موضوعا للمتكلم
من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه من قطع النظر عن حقيقة
التكلم والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الخصائص من لواحقها
اللهم الا ان يقال ان اياي يفهم منها تلك اللواحق فهو
باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا
بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد
ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانها ليست

موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا
مخاطب وكذا الخروج عن الحد بالتغيير السابق لان المراد بالمتكلم
والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم
وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا اعتبر المسمى بزيد من غير تقيد
وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر ما وضع لمتكلم بقوله اي
مادة او بطريق الكناية وقال بهذا اخرج لفظا المتكلم والمخاطب
لانهما موضوعان صيغة وصريحا ولعله اراد بالصيغة الهيئة
الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء
على ان العبرة مع القول قد يكون للشرط وقد يكون للتحقيق
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني بما
ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب
ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى وتقول
المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم
كلكم لان يا دليل المخاطب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد
الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله
تقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير فلم يخرج به بعض الاسماء

للظاهرة

الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه اراد بالتقدم اللفظي
بما ذكر يدل على انه جعل قولنا لفظا او معنى او حكما من اقسام اللفظ
الذكر حقيقة لان اقسام التقديم حقيقة لما كان المقصود الاعلى
هنا بيان التقدم جعله من اقسامه اندفع اعتراض الشيخ الرضي
بان تقسيم التقديم اللفظي الى الحقيقي والتقديري خلاف ما به
فان عادته جعل اللفظ قسم التقدير كما مر في بيان حكم المبتدأ
وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لا نسلم لان نجعل
الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المحقق له بجعل
الحضور الذهني وعهديته قيل ذكر الضمير بمنزلة الذكر واجتزاء
في ان التحمل ح ليس الا في جعل العهد في حكم الظاهر والا التقدم
فحقيقي لا حاجة فيه الى تحمل نعم لو جعل الضمير راجعا الى الاسم الذكر
بعد احتاج الى التحمل في التقدم بان يقال مثل انه متقدم بحكم وضع
الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف
وضعه ومقتضاه لغرض اما مفهوم من لفظ بعينه سواء
كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني
من باب السياق والاول اظهر كقوله تع وهو اوفى للتقوى
وكقولك لقوله تعالى توارت بالحجاب اذا لم يجر ذكر الشمس

لانه المفهوم من لفظ واحد فكانه متقدم من حيث المعنى الظ
ان يقال من حيث اللفظ او من سياق الكلام السابق على
الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما
قال الشيخ الرضي في قولهم انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة
القدر التي هي رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قولهم
شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا الحال في ضمير نعم
رجلا واما الضمير في باب التنازع فللاحتراز عن التكرار وحذف الفاعل
فالمتصل انما التفسير المستغل بنفسه في التلفظ
المخاطب لقيامه مقام الظ مع اعرابه للاختصار ما لم يلزم الالباس فان قلت
من المواضع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا الايقاع
اليه ضرر اما ان الفصل بينهما مطلقا قبيح الاول ضربت وضربت
قيل الاولى ان يقال ضربت واضرب المضربين ويضربن السكون
اذا راد النوع المتصل مستوفاه ويكون ان يجاب عنه بان المراد
صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او بان المقصد التنظير
لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها
لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم
نهش لوما من بيان مبتدا خبره الى ضرب قيل الى هذا الحكم

للاستاط

لل استاط فيلزم ان لا يدخل عليه ما بعد ما في حكم اجيب بان معناه
الاول ضربت وضربت وما دون ذلك المضربين والمضربن
فيكون الى حينئذ للاستاط فيدخل وانما لم يقل المتكلم
المضربين بدون ما بالغائب ليتجرده من اللاحق ثم ارتكب
اسلوب الترقي انا نحن قد تبدل همزتها نحو هنا وقد
تبدل همزة نحو آنا وقد يكون نون نسقي الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف زائدة للوقف والضمير
في انت الى انتن هو ان اجتماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب
البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم
ان التاء هو الضمير وان عاد كما ان اللواحق اياك واخواتها
حرف عند الكوفيين واياء عماد لكنهم وضعوا للمتكلم
لفظين يدلان على ستة لان المشاهد مثنى يتاء
الفرق واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على
تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع
المنفصل كهو وهي خاصة قيل حال من ضمير يسيره والتاء
للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف اي اخص
بالاستتار خصوصا والجملة معترضة التي وضعوا لل

اختصارا الى المنظوم من هذا الباب الاختصار اما اولا فيخذ
المحض المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا
الى اعراب واما ثانيا فيجملة الحروف وهي في المتصلة ظاهرة
واما في المنفصلة فلان اذا اجريت عن نفسك وعن غيرك بانما
وجدت قالب ان الضمير اقل حروفا فيها واما ثالثا فبعدم الاحتياج
الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا
قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج
في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا ابهم وسبق
المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرف ذلك فالاصل
في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل
ثم اذا دل على ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف
والاداري من اي مقولة هو للمتكلم صفة للضمائر
مطلقا اي زمانيا مطلقا او استمرارا مطلقا والمطلق
ما قابله الشيء من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة
مطلق وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار
ان الصفة هو الوصف ولا يسوغ المنفصل اي لا يجوز
صورة الانفصال فيخاذكر لان الصفة الواقعة بعد فوق

اوفي

او وقوع الاتهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل بحسب الفصال
نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد فرعي الجملة فاغنى بروزه
وكذا فاعل المصدر الا لتعذر المتصل اللام للوقت او الحال
اهل اذ الاتصال انما يكون تاخر العامل لان الضمير
المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن فبعد عامل كان مؤخرا
او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير او بالمتصل فرنا
باو وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا اذا وقع ثانيا في نحو ليل
بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال ليورث التباسا بالمفعول
الاول اما اذا لم يكن يلتبس فالاتصال في باب اعطى اويا
والانفصال في باب علمت اويا لئلا يرد قال الشيخ الرضي اقول
به عن نحو هرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا
غرض فيه لان قولك هرب زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان
التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك
بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول
على الفعل يفيد كونه اهم صفة جرت يعني بالجري ان
يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا اقتصارا على ما هو الاصل
مع ظهور ان الحكم لا يختلف وما هرب الا انا وكذا انما هرب

بعد اما الفتحة للشك في اول
الامر كنوجاء وني اما انت اذهب
وما وقع ٢٢

انا ولكنه تاكيد لازم لانا فاعل آخر هذا هو تحقيق الشيخ
الرضي وقد فصل هنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جري عليه
وما هو في الافراد او فرعه يعني التثنية والجمع وفي التذكير
او فرعه وهو التانيث فاللبس سواء كان محتمل الضمير صفة
او فعلا وان انتفيا فيجاذكر فان انتفيا في الغيبة ايضا
فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير
لارفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائب المضارع مع المخاطب
وفي غائب مع المخاطبين فان اللبس في هذه الصورة
فلا يجب البروز في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء
رفع اللبس اولا والمنفصل فقد انفقوا كلهم على انه لا يجب
تاكيد غيره اصلا الا ان رفع الالتباس فلم يكتفوا
قلنا لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس
وكان حما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي
لمجرد الالتباس ضمير لا يجوز حذفه واذا اجتمع
ضميران ان لم يكن ما تعذر فيه الانفصال احرارا
عما ذات وياتي سيبويه ان كانا غائبين جاز

حاصل ههنا وترتفع بان تاكيد واما الصفة فالبس
حاصل في جميعها من الاختلاف المذكور ويرتفع تاكيد
فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس م م م م م م

فيه قليل كما عرفت فان قلت
غير المفعول في انا زيد ضاربه
رفع اللبس م م م

الانفصال

الانفصال وهو عزيز لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين
لم يجز الانفصال واجاز المبرد قياسا على الغائب للتحرز
عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يترجح الاول
بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول
من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجح بالفاعلية
ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار اللفظ
في اللفظ فيلزم انفصاله ليوذن اخ والثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا
بما هو ادنى منه وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال
انما هو شيء قالوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف
غير موضعها واتحاد المبرد مذهب النحاة فلك
الخيار لاجتماع بين الاتصال والانفصال باعتبار جهتي
عدم الاعتداد او لسبب ان لا منغصة في التعلق بما
هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال وان
شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال
في باب علمت اولى من الاتصال في باب اعطيت لان
المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى

فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت راجحة من
المبتداء والخبر فيها الانفصال لانه كان في الاصل خبر المبتدء
ان قيل ان انفصال خبر المبتداء باعتبار ان عامله معنوي وقد
انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابتداء اثره قلنا هو معدوم صورة
ثابت معنى وان نسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة مؤيد
للخبر فان قولك كان زيد قائما نفى معنى زيد قائم في الزمان الماضي
لكون مابعد الا مبتداء عند الجمهور او فاعل فعل محذوف
او مرفوعا بلولا والوجوه الثلث الانفصال لكن
غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك
لان المراد بقوله ولو لانت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني
بقوله الخ من اول الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب
لم اذكر قدس سره وعيبت الخ انما يقال لانت
وعيبت الى آخره لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال
ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعكاعبطها غاية
واحدة وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي
في تمام اتصال الضمير خاصة فلا سيبويه يصح ان يكون
بعض الكلمات مع بعضها في حال كان الدال بجزء ما بعدها

بالاضافة واذا وليها عدوة ينصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر
لان الجار اذا لم يكن زائدا لا بد من متعلق ومتعلقه غير ظرف
ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انت
هلاكي بوجودك فالاخفش تصرف فيما بعد لولا ويلزم
تغيير اثنى عشر ضميرا وسيبويه في نفسه ويرجوان
التغيير في واحد لتعارضهما في المعنى لان معناها الامتناع
والاشفاق في اخاف جانبي الفعل وعسى فينصب الاسم به وجملة
خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان الرعاية
عسى وجاز تركه لرعاية الفعل ولون الوقاية وسمي
ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط
يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر اي ياء
المتكلم اذا لم يعهد غيره لتبقى اخ اي لتحفظ عما هو
اخت الجر وهو الكسرة في آخر اجزاء الكلمة غير عارضة لانها
لا تكون وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة
اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان الموجد
فيه ما هو اخت له ولبعد ما اخوي كرهوا ان يوصل فيه
ما يكون من بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في النزار

بالاضاف

والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويوطيني اما الطرد
الباب او الكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وترخيما في
عاي لعلها على لعل وهذا النون الوقاية يعني ان اضافته
من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول انه
من باب رجل سوء عوضا عن نون الاعراب سواء كان
معه نون الضمير ونون التاكيد او لم يكن معه احدهما وانما
جاز قيام نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها
لعروضها بالنسبة الى الكسر العارضة للياء
فانها الزم لانها لجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة
خطاب عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخبر يعني ان كان
الخ هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين
سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام
يشمل ليت ولعل ولان لان حكمها مع الياء في المشهور حكم ان
النون ولك ان تحمل التخيير على التسوية ولو يكون انه لم يذكر
مع ليت للمحافظة على الحركات البنائية هذا لفظه
في غير النسخة وواما في النسخة فلانه خوجه ان كسرة
المناسبة مغايرة لكسر نون الاعراب او انها لعدا الباب

سميته م

مقام نون الوقاية
دون تلك النونات
لان نون الاعراب م

كما يناسق البية المهم ويخص قوله واخواتها
بما سوى ليت ولعل وقرينة ذكرها فيما بعد
وتقول يولدان انه قبح الجر ولي فانه ذهب
الى التسوية م م م

وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظ على
الفتح والضم اللازمين قال سيبويه نقول في لدن بضم الدال وفي
الكاف المجاورة ولان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة
ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والذي تقربنا
الى تلك الاسماء وهنا يفهم من ان التحرز عن اخر الجر
في المضارع مع النون من حيث انه فعل لان حيث انه حركة
بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة تشبهها بالفعل
وقد صرح بذلك التعليل تحرزا عن اجتماع النونات فيه
تعقيب اذ ليس في لدن الا اجتماع نونين كما في لعل فانه
في اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين الاولين الا حرف
ما واحدا ويختار في بيت المشهور فيه ان النون لازمة
للضرورة الشعر ويتوسط في بيت المشهورين المبتدا
والخبر الظرف ان يقول ويقع بين المبتدا والخبر فيفيد تخريد
ويحتمل ان يكون للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدا
والخبر لا يقع بينهما فصل قبل العوامل وبعدها اعترض عليه
بان العوامل اذا دخلت عليه ما لم يبق مبتدا وخبرا قبل
العوامل او بعدها واجيب عنه بان فيه جهتين الحقيقة والمجاز

آخر حركة م

وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد
بالمبتداء والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا الاسد
في شبابه وصباه انه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر يفيد
في الغائب بعبر ولهذا بني الفقهاء عاد ذلك حيث قال ومات
فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب
فنظيره رايت شابا في شبابه وصباه لا رايت هذا الاسد
في شبابه وصباه صيغة مرفوع انما اتى للفصل بما
هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير
صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعني المبتداء والخبر مطابق
للمبتدا في كله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير ما هو
في المرفوعات باعتبار الخبر ولكلما وخطابا او غيبة
ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيله تمام مضى غائب
يسمى فصلا عند البصريين عادا عند الكوفيين لكونه
حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته وذلك
التوسط ليفصل بين الغاية والمعنى وانما يجعل علة للتسمية
لان صدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المعنى بيان
التسمية يقال لانه يوصل اولانه فاصل وانما كان يفصل

لامتناع الفصل عن الصفة والموصوف بمثل ذلك الضمير او بارتفاعه
فقيل يحتمل ان يكون حالا ان يكون الخبر جملة
ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك للاشتراط لثبوت الاشتراك
في المبتداء والخبر اذا كانا نكرتين قلت انما يغير واذلك لان
صيغة الفصل يفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى
زيد نفسه القائم واذا كان كذلك تاكيد ايلزم ان لا يقع
بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط
ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على
خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع اجاز الفارسي
في وقوعه قبل المضارع كقوله تع وكم والاك هو يبصرونا اعترض
عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا او تاكيدا كما في قوله تعالى ان ابوك
والبكي وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظر تاكيد المنصوب
بالمرفوع والجواب بانه تاكيد للضمير المستكن فيه في الفعلين لكنه
قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمال آخر للخبر مبتدا
عند المحققين ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لانه
ظرف مستقر او للنفي وبفتح الهمزة بجعله مبتدا وبضم
بجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد عليه فان لام

ان تاكيد لا يدخل التوكيد ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية
ليتبين البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز
ان يكون فعلية كقوله قم فانها لاتعمى الابصار ولا يبعد هذا
وجه وجيه ضمير غائب لان المراد به الشان والقصة وهو
مفرد غائب فيلزمه الافراد والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه
الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا
فيلزم مطابقتها له كما ذكر وبحسن تانيثه قال الشيخ الرضي
تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنث غائب
لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله
ليس ضمير الشان والقصة معرفته لا وصف لقوله ضمير غائب
ثم قوله ليوصف له بان كان مبتدا او بان كان عاملا
فيها والضمير مرفوعا لما غير ذلك اما جوزه فلكونه على صورة
الفضلات هكذا قالوا وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات
لا يصحح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة
على الحذف وبخصوصية المحذوف اما على الحذف فلما في الخبر من
عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما
على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحرف المشبهة بالفعل اذا

لم يكن ضميرا شان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت ينبغي ان
لا يكون حذفه ضعيفا هنا لتلك القرينة لانا نمنع المراد جواز
ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهي اسم ان وخبرها
محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع
لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا ينافي كونه القرينة كما قال في قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يراني وذكر الدليل ان نواسخ المبتدا لا يدخل على الكلام المجاب
ان قلت يجوز ان يقول ان هذا من حروف التصديق قلت ذلك
بعيد غاية البعد ثم يجوز ان يقال فيه ما قالوه في الحديث قال
قدس سره في الحاشية الكنيسة بيعة النصارى الجاذر
جمع جوزرة وهو ولد البقرة الوحشية اي اسماء
كل واحد منها اسما فريد لك لان المفرد بحسب النظر هو المجموع
وضع اجزائه اشارة حسية هي تحليل المبتدا فاصل
بين المحلل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون
الا اي محسوس مشاهد فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد
ايضا ان هذا التعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء المفردة فلا اضيفت اليها الا ان

بل لذلك المركب الاضافي في معنى اصطلاحي كما اشار اليه
بيانه بالاشارة المعلومة للكل واحد من الفهيم الخ انه ليس
تعريفا للشيء بنفسه كما يتوهم لان الماخوذ في المعرف غيره بل
قيد دائما اما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه تحول
على التجويز تنزيلا منزلة المحسوس المشاهد لذا من شيء الا
ويدل عليه وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على هو يعود ما يلي
الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان تقول هي مبتدأ محذوف
الخبر اي وهي فئة والجملة التي بعدها مبينة والاولى ان تقول اي وهي
ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو للمذكر ويلزم على
هذا التقدير مع حذف المبتدأ حذف المعطوف وهو قليل فتارة
بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر للمبتدأ الاول بتقدير العائد
اي وهي ذا هنا للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره
محذوف والجملة خبر المبتدأ اي هي هنا ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من
التكلف هو ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال من ابتدا حذف الموصول الخ
الذي لمثناه ذان لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف
الموصوف مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين ما والا اليه
وفصل النحرير الخ وما مناه الاتي مقام معلوم من هذا الباب اي

ماهنا

ماهنا الاتي لمقام معلوم اذ ظهر مما ذكر الوجه في ظهر لك ان توجيه الشيخ
قدس سره احسن واللطف والعامل في اذا معنى الفعل الخ
فيه ان قوله ذا جواب الجزاء على تحقيقه فان نظيره البيت سقط
وجدران وجزاء الجزاء ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع
قدم الخ يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن يساق
الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد على احد الوجوه فقال وتركت
في احدى تثنية وقيل ضمير الشان هنا محذوف اي انه هذان الخ
بقلب الالف ياء فان الياء قد يكون علامة للتانيث
نحو تضربين بقلب الالف والياء ياء لان الهاء قد يكون
مبدلة من تاء التانيث في الوقف يوصل اليا بها لخصوصها
من الاشباع او الجمع العوضين ولا يثنى من غير الخ
لم يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا يثنى الا اذا انكر ولا تنكر
اسم الاشارة واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان
لهذا حال الالف المجهول اصله على سبيل اللحوق يعني ان اللحوق
يقتضي ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون
اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم
من ان ما جزء الاسم الاستثناء اعلم انه قد يفصل بين ما والاسم

الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك ما انا واخواته كما يجيء
انا اذا وما انتم اولاء وها هو ذا البغير ما قيل لامتناع
وقوع النظم موقعها فيه ان للضمير افعل ولا تفعل حاكيتين وقوع
النظم موقع مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناه غير مستقل
بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك انيت وفي ترجمة
ذلك انيت وهي الحرف يذكر ويؤنث واعتبر هنا ذلك
بقرينة تذكير اسم العلم اعني ثمة اي ووقوف الخطاب فانه
اقرب ويحتمل ان يغير باسماء الاشارة وذلك للبعيد وذا
للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط والاشارة
اعلم انه قد يفصل دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة
للقرب والحضور لانه للاشارة اليه حسا والاشارة الحسية والالة
اي اي اخر القريب الذي يصلح ان يكون يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف
به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اوجبت
من هذه الصلاحية اذ لا مخاطب الاثنان في كلام واحد الا في مواضع
مخصوصة فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان
موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة ولهذا حار
المتوسط واذا دوت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام

قوله والا اي

وهذا اي المعنى كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان الاستعمال
كل في مقام الاخر بالتاويل كما ذكروه في علم البلاغة فلك ان
يقول انه قال بتلك اشارة الى الاستعمال فانه لو قال هذا
للقريب لم يفهم منه الا الوضع وبذلك فارق الكاف المخالفة
بين ذا واخواته في البعيد الكتفي به اشارة الى الكلمة ذلك
لان ما عدا الكاف غير صالح للذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة على الا
في ذلك بضم الهاء وحبس اللام للقريب وهناك
للمتوسط وهناك للبعيد وثم اشد للبعيد وهنا بالتاء يدل على
البعيد وقد يلحقه الكاف واللام ثم خاصة اي
اخص خصوصا ذكرت للتاكيد لا يستعمل في غيره الا مجازا
كما اذا استعمل في الزمان كقولك ثم فعلت الولاية بمعنى حينئذ
باستعارة المكان بالزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول النحاة
مواقيت الاحرام اي مواضعها اي اسم لا يتم الا بتمام
حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد اولا يصير غرضنا
ذكر الشيخ هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال التي قصة لا تحتاط
والمراد بالجزء التام اكمل الشيخ الرضي الجزء التام عاد كن
الكلام كان يساق الى الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي

لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة هذا هو الحق لكن الاوجه
للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فصلة لم يكن الا بصلة فلهذا
عرف الشيخ قدس سره الجزء التام عن نظره والمراد بالصلة
معناه اللغوي كذا نسب الى المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة
على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر معناها العرفي فقيل
لو قال جملة جزئية وميز له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق
الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الامر المصطلح عليه
بتلك الجملة ذلك والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا
الاجمال ثم ليفصل في خارج التعريف وان ذلك القصد منافٍ لما
نقل عنهم ان المراد معناها اللغوي ثم يجوز ان يقال انه قال
ذلك اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة
مامع القوم في اللفظ لانهم اخذوا الصلة الوقفية في تعريفه
لكان هذا القول مستدركا اه لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول
الحرفي وهو ما اول ما يليه من الجمل بعد زمانه لا يحتاج الى عائد لانا
نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزء اتاما اصلا
ثم الجزء التام وهو الاول بالحمل الحرفي المصدري المفهم الذي الجملة
كالذي في الموصول الاسمي . وقد قيل ان يقول يكون اه لقائل ان يقول

على يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد بمثل الشرطية لانها ليس
فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بصلته
الاصطلاحية كتعريف العالم اي العلم وذا لا يجوز لانا
قبل من ان تعريف العالم بمن له العلم جائز اذا اخر العلم العهد
ذلك كان يقول ان العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قام به
به لان الخفاء في العالم كما هو المشهور ليس باعتبار الهيئة
الاشتقاقية فانها معلومة للكل من علم اللغة باعتبار مادته
فتعريف العالم بالمبهم العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة
على ان قوله وصلته جملة خبرية ليس تعريفا لها والا لزم
التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي وهو
باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذا من الفاظ العرفية ولا يلزم
الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفه بها
كتعريف العالم بالعلم بان يقال الصلة جملة الخ فيه تامل
وصلته اي صلة ما لا يتم بدونه الخ جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر
الصلة بالقياس اليه لا الى الموصول المذكور جملة خبرية
اي كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم
على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه يكون محكوما عليه بحكم معلوم الحصول

وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة
كقوله تع وان منكم الا واردها فقد ان الصلة هي جواب القسم وهو
جملة خبرية واما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلاحاجة
الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم الفاعل او مفعول بمنزلة
الاستثناء لانه غير مميز الا نادرا فانه قد يجيء الا موضع الغير
لان اللام الموصولة يشبه اللام الحرفية وليست بالحقيقة لا
ما عرفته كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى
موصوف مقدر بعيد جملة معنى وهذا العمل ح ولو كان بمعنى
الماضي وانه لا يكون صلة مصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة
ان وصلوها معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة وهي
اي الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الجزاء كان تانيث الضمير
باعتبار ان نحو جاءه ليكون المرجع مفهوما من السياق والضمير
واقع فيه الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام
عليها تحسينا للفظ ح لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفتها
فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات
جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما كمل ذو يعلي جاز
ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات والتي تعلب الذال

والذال والتان وقد يشدد النون فيهما بدل اللام الياء
في المفرد والذين كاللاتي بالجمع المذكر من اولي العلم والذين
في الرفع مذهب وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا ومن الذين للضرورة
واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة بمعنى
الذي وفرعيه وكذا في فتحي المعنى التي المنسوبة الى بني طي
قلبت في النسبة احدى الياءين الفا والاخرى همزة تحرزا عن
اجتماع بين اليا آت وذا بعد ما جوز الكوفيون كون
ذا في جميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت
او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين
الا ستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذي الذي
يقترض احدا ي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول
والعائد المفعول كهي عائد الالف واللام فانه لا يجوز
حذفه موصولتيها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين
اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في دار زيد اذ يستغني
عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب
او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان
لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا والا

وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر
باضافة صفة ناصبة له تقديرا او يجر بحرف جر مستعين كقوله تعالى انجيد
لانامرنا اي بهو تعين وف الجر قياسا اف اجر الموصول او موصوفه
بحرف جر مثله في المعنى وعامل المتعلقات كمررت بالذي مررت
او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف
وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا ثم يحذف
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش عندهما كمامر استظهارا واما في المبتدا
المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن
في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله
وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء
اله وقوله في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه في معنى معبود
اي الذي هو معبود في السماء معبود في الارض انتهى حاصل كلامه
ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وليعم المفعول ليتحقق
الاستثناء قلت قدم غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة او استتباع
الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا
للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول واذا في

صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف حينئذ واما غيره فلان العائد
بالمفعول منتقل فيه ان العائد المجرور ان كان حذف لم يوجد جملة منصوبا
فلا انتقال وان كان قبله فمنتقل المنصوب اعم من ان يكون بلا واسطة
وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق لا يصح حذفه بخلاف
المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد اليه فقد ظهر
ان حذفه لا استطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجيء
هذان الجوابان في المجرور ايضا

مرين المتمم او مجرد التمرين
والتكميل والتدريب وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا المبرة
ان الحال والتمييز لا يجر عنهما انما يجب تنكيرهما وبعرفة ان المجرور
بمتى وكاف التشبيه لا يجر عنهما انما لا يفعلان مضمرين لان
الذي يجر عنهما اي يجب الذكر واما ذات المجر عنه فهو زيد في المثال
المذكور ولذا قال فاذا اجرت عن ايد الخ وانما اعبر هذا الوصف
بالقياس الى زيد دون الذي مع ان المجر عنه بحسب الظاهر ان الاشارة
المجر عنه ان يكون ممنوعا عنه والجل الاول مع اجزائها ممنوع
عنها دون الموصول اي اوقعت كلمة الذي الخ لان المطلب
ان يخبر عن الموصول والمجر عنه في الاكثر مبتدا والمبتدا مؤخرة
الصدر وجملت الخ لان المطلب ان الف الموصول بالوصف الخ

كان لذلك المجزء عنه بلا تغيير باي من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون الموصول
فكان المجزء عنه لتقديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبة وهو المجرور الذي
اليه الكناية والخبر لانه خبر وحق الخبر التاخير في الجملة الفعلية خاصة
ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة
اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار
بهما قلنا لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة للام في
ضمير الشان لو قال في ضمير المبهم يشمل مثل ضمير نعم رجلا وربه رجلا
ام قائمة والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاسم
اذ تلك الالفاظ معبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير افادته ويجب ان
يكون الضمير مفيدا ما يفيد المخبر عنه وكذا عطف البيان دون الموطئ
واما المبدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما والمصدر العامل كذا
الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا تحمل
في الضمير المستكن نظرا لانه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل
في الضمير المعلق لغيره اي الذي اتعلقه غيره وما الاسمية قال
لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول ثم جعل له باب
بل سوى في نحو الموصولات كما بين ما وافقه من الفعل في اللفظ
من المبنيات في الاسماء الافعال كنزال وروقا ق وباب مطابقة المواقفة لباب

مسائل ولما قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان التوابع
يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها للحرفية اما لانه ذاكر احوال
الاسم واما اقسام الحرفية فنبيني فنبجثه فانها اما كافة اي مثلا
واستفهامية مدبرا وسمها التحقير والتعظيم والاطراد بخلاف الف
ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف الى
اذا جاء بعد ما الاستفهامية نحو ماذا تشتغل نحو ربما تكره
النفوس آجلها قيل جاز ان يكون كافة قال المصنف الان التي اختاروا
كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعني قولا من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز ان يكون
من في من الدراهم متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا
من الدراهم ويجوز ايضا ان تعين كم في كم من شيء وتنقيص جملة
قوله لانه فرجه صفة لام لان اللام فيه للعهد الذهني وتامة غير
محتاجة الى صلة وصفة وصفة اختلف في ما التي تلي الكاف
لافادته الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما
التحقير او التعظيم او التنويع كما اعطيت عطية ما اي عطية لا توصف من
حقارتها او لامر عظيم لا يوصف من عظمته واضربه ضربا ما اي
ضربا مجهولا غير معين فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة الا قبل

فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وهي عند الكوفيين جواز الوجه نحو
قوله تع والآخرون الى قوله عددا والاكثرون عددا وهي عند البصرية
موصوفة اي اناسا معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في
وجوهها الذي العلم ولا يفرد الا ما لا يعلم تعيينا ومنه قوله تع فمنهم من يشي
على بطنه ومنهم من يشي على رجلين وذلك لان تع قال ومنهم والضمير
راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير بني على هذا التغليب معاملة
من يشي على بطنه ومن يشي وما في الغالب لما لا يعقل وقد
جاء في الكلام قليلا ويستعمل ايضا استعمالها كما تقدم او غيره في
المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال حقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة
الى ما والماهية مغلوب الغرة ما والاصل المائية او لعل انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين
يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا ما بالصفات
وماهيته غير معلومة للبشر والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال
الشيخ الرضي لا اعرف كونها موصوفة لان النداء واجاز
الاخفش كونها نكرة موصوفة لانه التزم فيها الاضافة الى

المؤ

المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة ليلا يرد النقض بكم رجل عالما قد
ينصب ما بعدها تمييزية وقيد الاضافة لقولنا الى المفرد ليلا يرد
النقض بواو اذا فانها يضافان الى الجملة ولا يلزمان فانه قد يضاف
الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة للمفرد من خواص الاسم
لامكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما يجعلوا الاضافة
الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور فهي
في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي ان التزام في اي
الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه
لم يكن ليقدر الا على ما ابه الا اذا خوف حذفه ان كانت فعلية
فلا تبنى اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدا
بشرط ان يكون ذلك المصدر ضميرا راجعا الى اي فانها تضاف
وتبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال لغة جيدة وان
لم يكن مضافا فحالها اعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا
فيمن قرأ بالضم دون الفتح وليس في قوله الضم الوفاق على انها موصولة
مبنية على ان الكوفيون ذهبوا الى ان اي هذه اسمية موصولة
مرفوعة على الابتداء وجزء اشد والجملة صفة سكية على اضمار القول اي
سكية مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن

صلتهم

بعض كل شيعة وقال قائلا قال منهم فقيل لهم ارشدا اي الذين
ارشدا الذين هم ارشد وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس
بشيء لان معمول ليس بجملة والمعلق يجب ان يكون معموله جملة
لتاكيد شبهه الحروف ان قلت قد مران هذه الاضافة
منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها فان كثرة
الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافات كان ينبغي
ان يبنى مع قطع النظر عن الاضافة لازدياد الاحتياج فلنا قد
مر ان لزوم الاضافة الى المفرد منافي للبناء واي اذا كانت موصولة
وحذف صدر صلتها يبنى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا
ان المنافاة امر قياسي وبناء اي هنا واقع عند حذف صدر صلتها سماعي
وفيما اذا اضيفت قال الشيخ الرضي ذا الذي موصولة ولا
زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والا ولى فيما اذا هو ذا خبر
منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي الذي
هو هو على حذف المبتدا والمانع من ذا في هذه الصورة ام الكلمة
الاخيرة ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زائدة وهو ان يكون اسم
اشارة كما في قوله امن هذا الذي هاتف به والتنبيه اندخل على
اسم الاشارة احدهما الذي الجامد حذفت لطوله وجهان
او استيفائية

يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال
قصر اللسانة ولكن فيه ان لا وجه لتسميتها اذ لهم الا ان يقال
ان بعضها ليس لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقية
عليها طردا للباب وقيل انه مبتداء والى على ساد مسد الخبر
وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا القسم من المبتدأ
لكونه مسندا الا ينافيه معنى الفعل وفيه انه لو لم تضف الابتداء
يصح ان يقال لكل فعل انه مبتداء وفيه ان ذلك امر مشاع او
ان هذا القسم من المبتدا ما ثبت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الاسماء
لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه عن
الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه ثم للمخصم ان يقول ان
القسم الذي في المبتدا يؤول الى انه مسند اليه لان قولك قائم زيد
في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما في
معناه ولهذا اجمل بعضهم عامل الرفع في المبتدا مطلق كونه
اليه لان المغنى على الالف وفيه ان المغنى لو كان على ان
هو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المغنى على المضي فيه
فوجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي وهو انها سمعت
اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء دل على ذات

لما فرغ من الامر او خرج عنه كالمضارع فيما هذا الخطاب الى المذكر
المذكور رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر اراود
اي رفق تصغير ترخيم الرفق رويدا وان كان صيغة تصغير اعتباطا
ويجوز ان يكون تصغير رُوْدٍ بضم الراء وسكون الواو بمعنى
الرفق عدي الى المفعول به بمصدر او باسم فعل الاهمال
وجعله بمعناه وفي رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
حرف خطاب ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل شال علا او بمعنى
الامر وهو مقيد مستعمل فيما نقل عنه كرويد زيدا اي اراوده كما
ان اشتال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه فمن
هذين المثالين اشارة الى اقسامها فتح اي هات قال الشيخ
الرضي فتحت الهاء نظرا الى اصله حين كان منقولا مطلقا جعل بمعنى
افعل وكسرت للساكنين وضمت للتشبيه بقوة الحركات على قوة
معنى البعد او معناه ما بعده وكان القياس على تقدير ان اصله
كزنة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في
الاكثر بالهاء تنبيها على اصلها بالافعال فكان ناركا، قلت
قال بعض النحاة ان مفتوحة الها مفرده الواقف عليها
عاء واما مكسورة الها، فجمع مفتوحة الها مفرده؟

عليها بالباء وفتحه ان اجعل الافراد والجمع فيجوز الوقف
بالها وان ا وهو صيغها في اللغة لصيغ الافعال وان اللام
يدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن
عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده
كما ان حذفه دليل الوقف عليه وكذا ذلك تنوين التنكير عند
بعضهم ليس تنكيرا للفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع
الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورتها اسم فعل كان بمعناه
وهو دليل على ان ما لحقه كان معربا فمعنى صه بلا تنوين اسكت
السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر يتعين متعلقه
اي المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز
ان لا يسكت الى مخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت
سكوتا ما اذا العرف القح قال قوم كالكسائي القح الخالص
بحسب الوضع وان كان طاريا مثل الضارب ليس لو
قال بدل ليس في الحال لكان اظهر المعنى والتقدير
ان قوله ثلاثة صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المتبوع الحق
من تقدير التابع اي قياس او ذو قياس على
ان اسم الفعل من الرباعي بغير الامر لم يات الا نادرا

الانادر او هو كعثمان قرقارا اي صوت في التصويت وعثمان
اي تدعبوا بالمزعزة وهي لعبة للصبيان قال المبرد قارحكاية
صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية
لا تتغير فلو كان اصوتين لغيت قار قار وعار وعار لحق ما ذكر
حال كونه مصدرا صاحبا ضمير قوله بين معرفة اي
علم جنس كسبحان وقوله كفى رصفة اخرى لمصدر او يجوز ان يكون خبر
مبتدا محذوف اي هو كفى رواكمة معترضة قال الشيخ الرضي
وقال البعض ان فعال ان كان عندهم ان جميع اوزان فعال اما وصفة
او مصدرا وعلى مؤنثة فالها اسميتها تذكر وجب عدم الفرق بينها
ويجوز عند التي تجعلها مشتركة بينهم وتميل على تردد هم في
كونها مؤنثة وصفة المؤنث لم يكن لذكر وجمعيا مستغنى دون
موصوف ولتميل انا لذة لهذا اسما غالبا فتى وامامن لذة
وهو على فرعين احدهما ما عدا بالغلبة علما حسيا كخوجا لغنية وبغداد اصل
لكل ما يجتبى كما يجتبى ثم اختصت بالغلبة بجنس البناء والقرب الذي ما يقرب على
وصيقلا كخوقطا ان تاء كافية واما عدا انما اعتبروا كون ان الزيادة غير
كافية والا لزم بناء اسلم وكلم لحق فيه ان الدليل على العمل وجود الاثر بوجود